الأمم المتحدة

A/65/328/Add.3

الجمعية العامة

Distr.: General
11 October 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

المجموعة المواضيعية الثالثة – مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير الاحتياجات المقترحة من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لإحدى عشرة بعثة سياسية خاصة مصنفة في إطار المجموعة المواضيعية لمكاتب الأمم المتحدة ومكاتب بناء السلام والمكاتب المتكاملة واللجان، والمنبثقة عن مقررات مجلس الأمن.

وتقدّر احتياجات البعثات السياسية الخاصة المصنفة ضمن هذه المجموعة لعام ٢٠١١ بمبلغ صافيه ١٦٠ ١٠٧ ٠٠٠ دولار. وبعد أن يؤخذ في الحسبان الرصيد الذي ينتظر أن يظل حرا للبعثات الإحدى عشرة في نهاية عام ٢٠١٠، والذي يقدر بمبلغ ٢٠٠ ٢٣٣ ٣ دولار، يصل المبلغ الإضافي المطلوب للبعثات المصنفة ضمن هذه المجموعة إلى ٨٠٠ ٨٧٣ ١٥٦ دولار.

041110 031110 10-57543 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة عن الوضع المالي ٣

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة ٤

ألف – مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ٤

باء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ١٧

جيم – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ٣٥

دال – مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ٥١

هاء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون ٧٤

واو – الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ٩٠

زاي – مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى ١٠٤

حاء – مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي ١١٢

طاء – بعثة الأمم المتحدة في نيبال ١٢٨

ياء – مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان ١٤٠

كاف – مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ١٤٩

أولا – لمحة عامة عن الوضع المالي

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١			تحليل الفرق للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	الوفورات الناشئة عن الفرق (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات الصافية	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا	٦ ٩٦٦,١	٦ ٢٠٠,٩	٧٥٦,٢	٧ ٧١٥,٣	٦ ٩٥٠,١	–	٧٤٩,٢
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى	١٧ ٤٢١,٨	١٦ ١٩٥,١	١ ٢٢٦,٧	١٩ ٧٩٣,٦	١٨ ٥٦٦,٩	–	٢ ٣٧١,٨
مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو	١٨ ٦٤٨,٨	١٤ ٦٣٦,٨	٤ ٠١٢,٠	١٨ ٤٤٠,١	١٤ ٤٢٨,١	–	(٢٠٨,٧)
مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال	١٦ ٧٦٧,٧	١٦ ٤٣٨,٥	٣٢٩,٢	١٦ ٣٤٥,٠	١٦ ٠١٥,٨	–	(٤٢٢,٧)
مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون	١٦ ٨٥٩,٥	١٦ ٨٢٦,٩	٣٢,٦	١٦ ٦٢٩,٦	١٦ ٥٩٧,٠	–	(٢٢٩,٩)
دعم الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	٨ ٩٣٠,١	٨ ١٢٠,٧	٨٠٩,٤	٨ ٧١٤,٢	٧ ٩٠٤,٨	٨٧,٣	(٢١٥,٩)
مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى	٣ ٠١٥,١	٣ ١٦٠,٠	(١٤٤,٩)	٣ ١٣٣,٠	٣ ٢٧٧,٩	–	١١٧,٩
مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي	٤٤ ٠٦٣,٨	٤٣ ٧٣٨,٢	٣٢٥,٦	٣٩ ٩٣٣,٦	٣٩ ٦٠٨,٠	–	(٤ ١٣٠,٢)
بعثة الأمم المتحدة في نيبال	١٦ ٤٨٣,١	٢٠ ٦٧٣,٦	(٤ ١٩٠,٥)	١٦ ٨٠٣,٢	٢٠ ٩٩٣,٧	–	٣٢٠,١
مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان	٨ ٤٠٥,٨	٨ ٣٣٧,٩	٦٧,٩	٩ ٠٩٤,٢	٩ ٠٢٦,٣	٤٢٦,٣	٦٨٨,٤
مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا	–	–	–	٣ ٥٠٥,٢	٣ ٥٠٥,٢	٥١٥,٢	٣ ٥٠٥,٢
المجموع	**١٥٧ ٥٦١,٨**	**١٥٤ ٣٢٨,٦**	**٣ ٢٣٣,٢**	**١٦٠ ١٠٧,٠**	**١٥٦ ٨٧٣,٨**	**١ ٠٢٨,٨**	**٢ ٥٤٥,٢**

ثانيا – البعثات السياسية الخاصة

ألف – مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

(٧ ٧١٥ ٣٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١ – على إثر تبادل الرسالتين المؤرختين ٢٦ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، على التوالي، بين الأمين العام (S/2001/1128) ورئيس مجلس الأمن (S/2001/1129)، أُنشئ في داكار مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، الذي يشار إليه أيضا باسم مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، لفترة أولية مدتها ثلاث سنوات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وقد مُدّدت ولاية المكتب لفترة ثلاث سنوات إضافية بناء على تبادل رسالتين أخريين (S/2004/797 و S/2004/858) بين الأمين العام ورئيس المجلس، وعلى إثر تقديم استعراض لمنتصف المدة في مرفق الرسالة الموجهة من الأمين العام (S/2004/797). وقُدِّم استعراض ثانٍ لمنتصف المدة إلى المجلس في مرفق رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس (S/2007/294). وفي رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/754)، أبلغ رئيس المجلس الأمين العام بأن المجلس وافق على تمديد ولاية المكتب إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، مع زيادة مهامه وأنشطته، وطلب إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى المجلس كل ستة أشهر عن أنشطة المكتب.

٢ – ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مكلف بالولاية الشاملة المتمثلة في تعزيز مساهمات الأمم المتحدة في تحقيق أولويات السلام والأمن في غرب أفريقا بهدف: (أ) تعزيز القدرات داخل منطقة غرب أفريقيا بما يتيح اتباع نهج منسق على الصعيد دون الإقليمي إزاء السلام والأمن؛ و (ب) تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة المسائل العابرة للحدود، بما فيها ممارسات وتدابير الحوكمة الرشيدة؛ وإدراج إصلاح قطاع الأمن في الاستراتيجيات الإنمائية؛ وصياغة نَهج على الصعيد دون الإقليمي يكون ذا مغزى وفعالا ومتكاملا ويشمل الأولويات والشواغل ذات الصلة بالمسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية؛ ودرء الفساد، وبطالة الشباب، والتحضر السريع، والعدالة الانتقالية، والأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود (انظر S/2007/753، المرفق).

٣ – ومن المتوقع أن تُمدد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لفترة أخرى تغطي عام ٢٠١١.

التعاون والتنسيق مع الكيانات الأخرى

٤ - يواصل المكتب جهوده الرامية إلى تشجيع تآزر الجهود بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وجهاز الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى بعثات السلام ومنها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، سعيا إلى تنفيذ جدول أعمال مشترك لتوطيد السلام في المنطقة دون الإقليمية. ويوفر المكتب توجيها سياسيا ويؤدي دورا حفازا في قيام منظومة الأمم المتحدة بوضع نهج مشترك وبرامج منسقة لدعم منع نشوب النزاعات في المنطقة. وفي عام ٢٠١٠، أسفرت الاجتماعات التي عُقدت مع المديرين الإقليميين والمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة ومع رؤساء بعثاتها ووكالاتها عن اعتماد وتنفيذ مبادرات مشتركة بشأن طائفة من المسائل المواضيعية الشاملة لعدة قطاعات، منها الأمن الغذائي، وتغير المناخ، والاتجار بالمخدرات، والانتخابات، والإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، والفقر، والاتجار بالأشخاص، وإصلاح قطاع الأمن، ونزع السلاح، ودور المرأة في عمليات السلام، والعنف المرتكب ضد النساء والفتيات. كما اُستهلت جهود تعاونية مع البلدان الواقعة في شريط الساحل ومع اتحاد نهر مانو.

٥ - ويشمل التعاون مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة تقاسم الأصول لتحقيق الكفاءة القصوى في استخدام الموارد ولتقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن. ويقدم المكتب خدمات دعم الطيران للكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة على أساس استرداد التكاليف، ويساعد وفود الأمم المتحدة وكبار المسؤولين فيها الذين يمرون عبر داكار. وعقدت ترتيبات مع لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة بشأن تقاسم الأصول والموظفين وستظل هذه الترتيبات قائمة في عام ٢٠١١. وسيزيد المكتب ما يقدمه من دعم إلى هذه اللجنة.

٦ - ويتعاون المكتب مع إدارة الشؤون السياسية بشأن المسائل الموضوعية، ويشمل ذلك تزويد المكتب بإرشادات سياسية واستراتيجية، وتيسير التنفيذ الفعال لعمل المكتب والإشراف عليه. وتقدم إدارة الدعم الميداني الدعم للمكتب في المسائل الإدارية والمالية واللوجستية. ويتفاعل المكتب أيضا مع كيانات أخرى في المقر، مثل إدارة عمليات حفظ السلام، ومكتب الشؤون القانونية، ومكتب دعم بناء السلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن.

المعلومات المتعلقة بالأداء للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩

٧ - في عام ٢٠١٠، انصب التركيز بدرجة كبيرة، من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس المكتب، على معالجة تجدد اللجوء إلى تغيير الحكومات بطريقة غير دستورية في المنطقة، والحيلولة دون نشوب العنف المرتبط بالانتخابات، ودعم جهود الوساطة الإقليمية بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والوطنيين والدوليين. وركزت جهود الوساطة التي بذلها المكتب على تعزيز الحوار السياسي وتوافق الآراء في غينيا والنيجر، وعلى الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية في إطار الاستعداد للانتخابات الرئاسية في توغو في آذار/مارس ٢٠١٠ والانتخابات العامة في بنن في عام ٢٠١١. وقدم المكتب دعما يتعلق بالوساطة إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني في المنطقة من خلال: (أ) توفير دعم سياسي وتقني لعمليات السلام وجهود الوساطة والحوار؛ (ب) بناء قدرات أصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين لتمكينهم من منع نشوب النزاع والتصدي له؛ (ج) توجيه السياسات وتحليلها والدعوة لها مع الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية من أجل تشجيع الاستجابة المنسقة للنزاعات العنيفة في المنطقة. وفي غينيا، تمكن المكتب بفضل الجمع بين التدخل السياسي الرفيع المستوى وتقديم الدعم التقني من تيسير إنشاء إطار انتقالي والاضطلاع بالأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي النيجر، ساند المكتب جهود الوساطة التي بذلتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

٨ - وواصل المكتب دعم الجهود دون الإقليمية الرامية إلى تعزيز حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه، ويشمل ذلك وضع نهج أكثر تناسقا تتبعه الأمم المتحدة إزاء إصلاح قطاع الأمن. وتتضمن الإنجازات التي حققها المكتب في عام ٢٠١٠ إعداد اتفاق تمهيدي لوضع إطار وخطة عمل سياسيين دون إقليميين بشأن حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه، وإنشاء شبكة دون إقليمية لخبراء إصلاح قطاع الأمن، والانتهاء بنجاح من التقييم الشامل لقطاع الأمن الذي أجرته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن في غينيا.

٩ - وفي عام ٢٠١٠، ظل المكتب يؤدي دورا هاما في التوعية بالتهديد الذي يشكله الاتجار بالمخدرات للسلام والأمن في غرب أفريقيا، وفي تعبئة الدعم الدولي لخطة العمل الإقليمية للتصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات في غرب أفريقيا، التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي أعقاب إنشاء إطار تنفيذي لخطة العمل الإقليمية في عام ٢٠٠٩، استمر المكتب في دعم

رئيس لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشاء مكتب المستشار الخاص المعني بالمخدرات والجريمة. ومع إطلاق المشروع الرائد لمبادرة ساحل غرب أفريقيا الرامي إلى إنشاء وحدات معنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية في أربعة بلدان رائدة (هي سيراليون وغينيا – بيساو وكوت ديفوار وليبريا) من أجل تعزيز القدرات الوطنية على إنفاذ القانون وجمع المعلومات، شارك المكتب في مرحلة تقييم المبادرة في تلك البلدان. وتوجت هذه المرحلة في مؤتمر فريتاون الوزاري، الذي اُعتمد فيه مفهوم الوحدات المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية، وأعقب ذلك وضع خطة عمل مشتركة بين الوكالات. وأسفرت الجهود المبذولة بالاشتراك مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والشركاء دون الإقليميين، عن تشغيل الوحدة المعنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية في سيراليون، ووضع إطار قانوني وتشغيلي لوحدة مناظرة في ليبريا.

١٠ - وفي مجال حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية، تجاوز المكتب نواتجه المتوخى تحقيقها في عام ٢٠١٠. ويسر المكتب الجهود التعاونية الرامية إلى زيادة الوعي بالصلة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، والاتجار بالبشر، والفقر، والتشجيع على خلو الانتخابات من العنف، ووضع خطط وطنية ودون إقليمية وتنفيذها. وتضمنت هذه الخطط حلقات نقاش، ومؤتمرات، وتنظيم اليوم العالمي المفتوح للمرأة والسلام في إطار الذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وساند المكتب الانتهاء من خطتي العمل الوطنيتين المتعلقتين بالقرار في سيراليون وغينيا، وأجرى دراسة شاملة عن الممارسات المثلى لتنفيذه في غرب أفريقيا، مع التركيز على سيراليون وغينيا وغينيا – بيساو وكورت ديفوار وليبريا. وعقد المكتب حلقات عمل لبناء القدرات عن حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومنظمات المجتمع المدني، وكيانات تابعة للأمم المتحدة. وأنجز المكتب دراسات عن الاتجار بالبشر وعن تغير المناخ. ووضع المكتب أيضا إطارا للتعاون المشترك مع اتحاد نهر مانو يرمي إلى كفالة السلام والأمن داخل الاتحاد.

١١ - وساهم عدد من البلدان بقوات ومعدات في القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف مواجهة الأزمات الإقليمية الداخلية أو التهديدات المحدقة بالسلام والأمن، بما تشمله من تهديدات إرهابية وبيئية. وشاركت القوة الاحتياطية في مناورة تدريبية ميدانية في بنن في نيسان/أبريل ٢٠١٠. ومن المقرر تنفيذ تدريبات مركز القيادة التابع للاتحاد الأفريقي، التي تشمل تدريبات تتعلق بإدارة الكوارث ورسم الخرائط، في الجزء الأخير من عام ٢٠١٠.

١٢ - وفيما يتعلق بالمبادرة دون الإقليمية للسلام والأمن والتنمية في شريط الساحل، عقد الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا اجتماعا للمراقبين الإقليميين من بلدان الساحل في غرب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠١٠. واعتمد المشاركون في الاجتماع مجموعة من الأنشطة المشتركة الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والأعمال الإرهابية، وأقر المراقبون الإقليميون هذه الأنشطة في وقت لاحق إبان اجتماع عقده المكتب.

١٣ - ولم يتم وضع استراتيجية دون إقليمية لمعالجة انعدام الأمن الغذائي بسبب تغير جدول الأعمال السياسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي سعت إلى التواؤم مع سياسات الاتحاد الأفريقي وأولوياته. وعلى إثر مواءمة أولويات الجماعة، لن يواصل المكتب جهوده الرامية إلى وضع خطة إقليمية للأمن الغذائي في عام ٢٠١٠.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

١٤ - تستهدف أنشطة المكتب في عام ٢٠١١ تحقيق ما يلي: (أ) تعزيز القدرات دون الإقليمية للوساطة والمساعي الحميدة ومنع النزاع في غرب أفريقيا؛ (ب) زيادة القدرات دون الإقليمية على معالجة التهديدات المحدقة بالسلام والأمن العابرة للحدود الوطنية والشاملة لقطاعات متعددة، وخاصة في مجالات إصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة، والإرهاب؛ (ج) تحسين الحوكمة واحترام سيادة القانون وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في غرب أفريقيا.

١٥ - وفي عام ٢٠١١، يتوخى المكتب، بالنظر إلى احتمال نشوب توترات ترتبط بالانتخابات في عدة بلدان بغرب أفريقيا، زيادة أنشطة الإنذار المبكر وجهود الوساطة وبعثات المساعي الحميدة، داعما منع نشوب النزاعات من خلال مبادرات لبناء القدرات بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، واتحاد نهر مانو، والأطراف الفاعلة الإقليمية الأخرى.

١٦ - وسيواصل المكتب دعم الجهود دون الإقليمية الرامية إلى تعزيز عمليات حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه في غرب أفريقيا، ويشمل ذلك إضفاء مزيد من التناسق على النُهج التي تتبعها الأمم المتحدة، وتيسير الاستراتيجيات الدولية ودون الإقليمية الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات، والإرهاب بوصف هذه الأمور تهديدات ناشئة تحدق بالسلام والأمن في غرب أفريقيا. وسيسدي المكتب مشورة ودعما تقنيا إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنفيذ إصلاح قطاع الأمن في غينيا، ومبادرة ساحل غرب أفريقيا، دعما لخطة العمل الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

١٧ - وفيما يتعلق بقضايا الحوكمة وسيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، سيواصل المكتب تعزيز أوجه التآزر بين أعمال الكيانات التابعة للأمم المتحدة وأصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في معالجة التحديات التي تمثل الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار في غرب أفريقيا، وفي تيسير صياغة استراتيجيات ومبادرات دون إقليمية لمواجهتها. وسيعقد المكتب حلقات عمل ويصدر إحاطات بشأن السياسات وأوراقا تحليلية عن الاتجاهات الإقليمية في مجالات الانتخابات، وحقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية، والاتجار بالبشر، والفقر، وتغير المناخ.

١٨ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: الحفاظ على السلام والأمن في غرب أفريقيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز القدرة دون الإقليمية على الوساطة والمساعي الحميدة ومنع نشوب النزاعات في غرب أفريقيا	(أ) '١' مواصلة الاستجابة لطلبات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أو الدول الأعضاء فيها التي تلتمس بذل المساعي الحميدة للأمم المتحدة مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١٠٠ في المائة الأداء المقدّر لعام ٢٠١٠: ١٠٠ في المائة الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: ١٠٠ في المائة '٢' إنشاء إدارة الوساطة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الأداء المقدر لعام ٢٠١٠: لا ينطبق الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: ١ '٣' الحفاظ على النسبة المئوية للقوة الاحتياطية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المنتدبة والمدربة والمجهزة مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٢٥ في المائة الأداء المقدر لعام ٢٠١٠: ١٠٠ في المائة الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: ١٠٠ في المائة

النواتج

- عقد حلقتا عمل لبناء القدرات مشتركتين بين المكتب والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واجتماعان بشأن دعم الوساطة وبشأن عمليات السلام
- تغطية إعلامية لأربع بعثات للوساطة والمساعي الحميدة يقوم بها الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا
- عقد حلقتي عمل لاستخلاص الدروس المستفادة من جهود الوساطة المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، مصحوبتين بدراستين
- إسداء المشورة من خلا ل ٥ زيارات على مستوى العمل إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تنفيذ إطارها الخاص بمنع نشوب النزاعات، مع التركيز على الأمن والإنذار المبكر والانتخابات
- إنتاج مواد إعلامية باللغات الرسمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (موقع شبكي، وكتيب، وملصقات، ودليل)
- عقد حلقة عمل إقليمية لصحفيين من غرب أفريقيا عن دور الإعلام في السلام والأمن ومنع نشوب النزاع
- تقديم الدعم إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنظيم ٤ حلقات عمل ومحاضرة أثناء تقييم قوتها الاحتياطية، وفي إجراء تمرينات لبناء القدرات ومناورات تدريبية
- عقد مؤتمرين وحلقتي عمل لبناء القدرات على المستوى دون الإقليمي، بما في ذلك منتدى عن مشاركة المنظمات غير الحكومية، أثناء دورتي المفوضية الأفريقية المتعلقتين بحقوق الإنسان وبحقوق الشعوب، لصالح منظمات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية والأوساط الأكاديمية
- عقد ثلاثة مؤتمرات دون إقليمية، وإنتاج ثلاث ورقات مسائل عن التهديدات المعاصرة المحدقة بالسلام والأمن في غرب أفريقيا، بما في ذلك فيما يتعلق بالقوات العسكرية والديمقراطية
- تنظيم ٤ معتكفات للتخطيط الاستراتيجي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والكيانات التابعة للأمم المتحدة، والشركاء الخارجيين، من أجل تعزيز أوجه التآزر في مجال السلام والأمن في غرب أفريقيا
- عقد اجتماعين على مستوى العمل لدعم اتحاد نهر مانو في تنفيذ الإطار المشترك بين المكتب واتحاد نهر مانو للتعاون من أجل السلام والأمن في غرب أفريقيا
- عقد حلقتين دراسيتين وتقديم الدعم إلى الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن في غرب أفريقيا بغية وضع وتنفيذ استراتيجية إقليمية عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) من جانب الأطراف الفاعلة الوطنية في غرب أفريقيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز القدرات دون الإقليمية على التصدي للتهديدات المحدقة بالسلام والأمن العابرة للحدود والشاملة لقطاعات متعددة، وخاصة في مجالات إصلاح قطاع الأمن، والجريمة المنظمة، والإرهاب	(ب)'١' قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باعتماد وتنفيذ إطار وخطة عمل سياسيين دون إقليميين بشأن حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه في غرب أفريقيا مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: وضع الصيغة الأولية للإطار وخطة العمل الأداء المقدّر لعام ٢٠١٠: التفاوض حول الإطار وخطة العمل على المستوى الحكومي الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: اعتماد الإطار وخطة العمل على مستوى رؤساء الدول واستهلال عملية التنفيذ '٢' قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتنفيذ استراتيجية وآليات إقليميتين لمكافحة الاتجار بالمخدرات في غرب أفريقيا مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: اعتماد الخطة التنفيذية وآلية رصد وتقييم مكافحة الاتجار بالمخدرات الأداء المقدّر لعام ٢٠١٠: إنشاء وتشغيل أمانة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنية بمكافحة المخدرات ومنع الجريمة على المستوى الإقليمي الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: إنشاء ٤ وحدات معنية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية في سيراليون وغينيا — بيساو وكوت ديفوار وليبريا '٣' قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا باعتماد مبادرة دون إقليمية بشأن السلام والأمن والتنمية في شريط الساحل مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: بدء مناقشة خطة العمل الأداء المقدّر لعام ٢٠١٠: عقد مؤتمر في باماكو عن السلام والأمن والتنمية في شريط الساحل الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: اعتماد مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية في شريط الساحل

النواتج

- إعداد تقريرين عن التهديدات المحدقة بالسلام والأمن العابرة للحدود والشاملة لقطاعات متعددة في غرب أفريقيا
- عقد ٤ اجتماعات للمثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا و ٤ اجتماعات لقادة قوات بعثات السلام في غرب أفريقيا عن مسائل الدفاع والأمن الشاملة لقطاعات متعددة
- تنظيم إحاطة صحفية فصلية عن مسائل السلام والأمن في غرب أفريقيا وعن تأثير جهود المكتب في معالجتها
- إسداء مشورة استراتيجية وتقنية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن إتمام وتنفيذ إطارها وخطة عملها السياسيين دون الإقليميين بشأن حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه من خلال تنظيم اجتماع خبراء دون إقليمي و٤ بعثات استشارية تقنية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- إسداء مشورة استراتيجية وتقنية إلى اتحاد نهر مانو بشأن وضع سياسة لإصلاح قطاع الأمن من خلال تنظيم اجتماع خبراء دون إقليمي وبعثتين تقنيتين إلى أمانة نهر مانو
- إسداء مشورة وتوجيه استراتيجيين وتقنيين إلى فرادى الدول التي شرعت في إصلاح قطاع الأمن الوطني من خلال تنظيم اجتماعي خبراء وطنيين وإيفاد ٦ بعثات استشارية تقنية إلى بلد آخر
- عقد مؤتمر دون إقليمي وحلقتي عمل دون إقليميتين لبناء القدرات عن حوكمة قطاع الأمن وإصلاحه من أجل المنتدى الإقليمي لخبراء إصلاح قطاع الأمن والقائمين بتنفيذه بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومن أجل خبراء الأمم المتحدة الإقليميين في مجال إصلاح قطاع الأمن
- إسداء مشورة استراتيجية وتقنية إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن تنفيذ خطة عملها الإقليمية لمعالجة المشكلة المتنامية المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات في غرب أفريقيا، وخاصة بشأن تنفيذ آليتها المعنية بالرصد والتقييم، وإلى لجنة السياسات الرفيعة المستوى المنبثقة عن مبادرة ساحل غرب أفريقيا، من خلال تنظيم اجتماعين للجنة السياسات الرفيعة المستوى، والمشاركة في ٤ اجتماعات للجان الاستشارية البرنامجية للمبادرة، وإيفاد بعثتين تقنيتين إلى أبوجا
- إسداء مشورة استراتيجية بغية اعتماد مبادرة دون إقليمية للسلام والأمن والتنمية في شريط الساحل من خلال بعثتين استشاريتين تقنيتين، والإسهام في مؤتمر يعقد في باماكو، واجتماع خبراء دون إقليمي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
- نشر ورقة مسائل عن التحديات المتعلقة بحوكمة قطاع الأمن وإصلاحه لأغراض السلام والأمن في غرب أفريقيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تحسين الحوكمة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في غرب افريقيا	(ج) '١' زيادة عدد بلدان غرب أفريقيا التي تعتمد خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وقرارات المجلس ذات الصلة ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١ الأداء المقدّر لعام ٢٠١٠: ٣ الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: ٥ '٢' زيادة عدد بلدان غرب أفريقيا التي تنفذ برامج للتوعية بحقوق الإنسان قبل الانتخابات مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٢ الأداء المقدّر لعام ٢٠١٠: ٣ الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: ٥

النواتج

- نشر ورقتي مسائل عن التحديات الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تحدق بالسلام والأمن في غرب أفريقيا، ودليل للمؤسسات العاملة في مجالي حقوق الإنسان والمسائل الجنسانية
- تنظيم حدث إقليمي مشترك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن حملة الأمين العام لإنهاء العنف ضد المرأة في غرب أفريقيا
- إسداء مشورة موضوعية وتقنية إلى أصحاب المصلحة الوطنيين في غرب أفريقيا من خلال تنظيم ٥ مؤتمرات لموظفي الانتخابات الوطنيين ومنظمات المجتمع المدني عن التوعية بحقوق الإنسان في فترة ما قبل الانتخابات

العوامل الخارجية

١٧ - من المتوقع بلوغ الهدف، شريطة: (أ) ألا يستجد نزاع أو أزمة يؤثر على الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لفرادى البلدان أو للمنطقة الفرعية، ويحول الانتباه بعيدا عن مجالات التركيز الرئيسية؛ (ب) أن يظهر رؤساء الدول والحكومات في غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والاتحاد الأفريقي، الإرادة السياسية لتوفير ما يلزم من رؤية ووسائل لتشغيل آليات السلام والأمن، وآلية الإنذار المبكر التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠				الاحتياجات لعام ٢٠١١		تحليل الفرق للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	وفورات الفرق (العجز)	مجموع الاحتياجات	الاحتياجات الصافية	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٨٣,٤	١٨٣,٤	–	٢٥٣,٥	٢٣٥,٥	–	٧٠,١
تكاليف الموظفين المدنيين	٣ ٢٣٢,٦	٢ ٦٩١,٦	٥٤١,٠	٣ ٣٤٠,٨	٢ ٧٩٩,٨	–	١٠٨,٢
التكاليف التشغيلية	٣ ٥٥٠,١	٣ ٣٢٥,٩	٢٢٤,٢	٤ ١٢١,٠	٣ ٨٩٦,٨	–	٥٧٠,٩
المجموع	**٦ ٩٦٦,١**	**٦ ٢٠٠,٩**	**٧٦٥,٢**	**٧ ٧١٥,٣**	**٦ ٩٥٠,١**	**–**	**٧٤٩,٢**

٢٠ - بافتراض تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لمدة عام آخر، سيبلغ صافي الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١١ ما مجموعه ٣٠٠ ١٧٥ ٧ دولار (إجماليه ٨٠٠ ٢٧٣ ٨ دولار) ويشمل التكاليف المتصلة بما يلي: وظيفتا مستشار عسكري ووظيفة جديدة لمستشار لشؤون الشرطة (٥٠٠ ٢٥٣ دولار)؛ والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين من أجل ملاك الوظائف التكميلية البالغ عددها ٤٠ وظيفة على النحو المفصل في الجدول الوارد أدناه، وتشمل وظيفة جديدة لمستشار لإصلاح قطاع الأمن (ف-٤)، وإعادة تصنيف وظيفة المسؤول الإداري (ف-٤) إلى رئيس دعم البعثة (ف-٥)، وتحويل أحد متطوعي الأمم المتحدة إلى رتبة موظف وطني (موظف الامتثال التقني)، ونقل ٧ وظائف إدارية من لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة إلى المكتب (كبير موظفي العمليات الجوية(ف-٤)، والموظف المالي (ف-٣)، والموظف الإداري (ف-٣)، و ٤ موظفين وطنيين) (٨٠٠ ٣٤٠ ٣ دولار)؛ وخدمات يقدمها خبراء واستشاريون (٢٠٠ ٢٩٦ دولار)؛ والسفر الرسمي (٥٠٠ ٥٥٨ دولار)؛ والاحتياجات التشغيلية الأخرى، بما في ذلك المرافق والهياكل الأساسية (٣٠٠ ٢٢٦ دولار) والنقل (٢٠٠ ٥٩٧ ٢ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ٢٣٦ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٠٠٠ ٩٥ دولار) واللوازم والخدمات والمعدات أخرى (٤٠٠ ١١١ دولار).

٢١ - وتعزى زيادة الاحتياجات لعام ٢٠١١ في المقام الأول إلى زيادة عدد الوظائف (وظيفة جديدة ونقل سبع وظائف من لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة)، وإلى زيادة الاحتياجات التشغيلية الناشئة أساسا عن تزايد عدد الاستشارات المطلوبة، وتطبيق أسعار

تعاقدية جديدة لاستئجار وتشغيل الطائرات الثابتة الجناحين، وإحلال مركبتين ودراجتين ناريتين، واقتناء مركبة.

٢٢ - أما الرصيد الحر المتوقع لعام ٢٠١٠ فيعزى أساسا إلى أن معدل شغور مناصب الموظفين الدوليين البالغ ٢١ في المائة يزيد على معدل الشغور المدرج في الميزانية البالغ ٥ في المائة، وإلى أن وظيفة متطوع الأمم المتحدة كانت شاغرة في عام ٢٠١٠، وأن تكاليف تمديد العقد الخاص بالطائرة الثابتة الجناحين كانت أقل مما أُدرج في الميزانية.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وأع	أع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	موظفو فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٠	١	–	–	٢	٢	٥	١	–	**١١**	٦	–	**١٧**	٢	١٢	١	**٣٢**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١١	١	–	–	٢	٣	٦	٣	–	**١٥**	٦	–	**٢١**	٣	١٦	–	**٤٠**
التغيير	–	–	–	–	**١**	**١**	**٢**	–	**٤**	–	–	**٤**	**١**	**٤**	(١)	**٨**

الوظيفة الجديدة

٢٣ - مطلوب من مستشار شؤون الشرطة (ف-٤) في عام ٢٠١١ أن يقوم بمهمة خبير إصلاح الشرطة والأمن الداخلي، وأن يسدي المشورة بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة وجوانب الأمن الداخلي المتعلقة بعمليات إصلاح قطاع الأمن. ويسدي المستشار مشورة تقنية بشأن إصلاح الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها في غرب أفريقيا في سياق الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والأمن الداخلي.

٢٤ - ومطلوب من مستشار إصلاح قطاع الأمن في عام ٢٠١١ أن يسدي المشورة والمساعدة لدعم الأبعاد الاستراتيجية والتقنية للعملية السياسية لحوكمة قطاع الأمن وإصلاحه من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسيكون المستشار مسؤولا عن وضع استراتيجيات عملية ومنسقة لعمليات إصلاح قطاع الأمن في غرب أفريقيا وإدماجها في الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية لمنع نشوب النزاع وبناء السلام.

الوظائف المعاد تصنيفها

٢٥ - أبدى مجلس مراجعي الحسابات ملاحظة مفادها أن المكتب لا يستطيع أن يقوم بأي أنشطة شراء دون أن يكون قد فُوِّض سلطة الشراء، وأوصى بأن يُفوَّض المكتب هذه السلطة، حتى وإن اقتصر الأمر على المشتريات المنخفضة القيمة. ووفقا للفصل ٣، ''تفويض سلطة الشراء''، من دليل مشتريات الأمم المتحدة، التنقيح ٦، الذي أصدرته شعبة المشتريات بمكتب خدمات الدعم المركزية في آذار/مارس ٢٠١٠، تُفوَّض سلطة الشراء إلى مديري دعم البعثات ورؤساء دعم البعثات من جانب وكيل الأمين العام لإدارة الدعم الميداني. وفي البعثات الميدانية، يُخوَّل مديرو دعم البعثات ورؤساء دعم البعثات في تفويض سلطة الشراء لموظفي المشتريات على أساس فردي. ولا يتوافر للمكتب في الوقت الحاضر رئيس لدعم البعثة. ولذا يقترح أن يعاد تصنيف وظيفة المسؤول الإداري الحالية (ف-٤) إلى وظيفة رئيس دعم البعثة (ف-٥)، الذي ستشمل وظائفه الإشراف على المكون الإداري، بما في ذلك ممارسة سلطة الشراء عند تفويضها، وتولي المسؤولية العامة عن الإدارة الفعالة، وتوفير خدمات الدعم الإداري تيسيرا لتنفيذ ولاية المكتب.

الوظيفة المحولة

٢٦ - ستتمثل مهام موظف العمليات الجوية، المقترح تحويل وظيفته إلى وظيفة موظف وطني (موظف الامتثال التقني)، في ضمان سلامة الجداول الزمنية للرحلات الجوية وفعالية تكاليفها، وتنسيق طلبات الرحلات الجوية، والحصول على تصاريح الطيران.

الوظائف المنقولة من لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

٢٧ - يشارك المكتب لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة موقعها منذ إنشائه. ولكلا المكتبين ميزانية منفصلة وإن كانا يتقاسمان الحيز المكتبي وموارد أخرى. وقد لوحظ في عدد من المناسبات ضعف الوحدات الإدارية في كل من المكتب واللجنة. وأشار مجلس مراجعي الحسابات إلى استمرار هشاشة الهيكل الإداري للمكتب، وأبرز عددا من المجالات التي تطرح مشاكل، ومنها افتقار الهيكل التنظيمي للوحدات الإدارية إلى الاستقرار والوضوح، وعدم وضوح تقسيم العمل داخل الوحدة. وساق المجلس مجموعة من الملاحظات والتوصيات، منها توصية تدعو المكتب إلى توضيح تنظيم وحدته الإدارية وتحقيق الاستقرار لها، وخاصة بإضفاء الطابع الرسمي على تقسيم العمل داخلها. وبناء على ذلك، أُجري استعراض شامل لهيكل ملاك الموظفين في كلتا البعثتين تنعكس نتائجه في ميزانية عام ٢٠١١، ويشمل ذلك الدمج المقترح للمكونين الإداريين للمكتب وللجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة في وحدة إدارية

واحدة تخضع للمكتب. وعليه، تشمل الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١ نقل المكون الإداري للجنة، الذي يضم ٧ وظائف (موظف العمليات الجوية (ف-٤)، والموظف الإداري (ف-٣)، والموظف المالي (ف-٣)، و٤ موظفين من فئة الخدمات العامة) إلى المكتب. ومن المقترح أيضا إعادة تسمية الموظف الإداري موظفا للموارد البشرية لأن المكتب يفتقر في الوقت الحاضر إلى هذا المنصب.

٢٨ - وسيكون كبير موظفي العمليات الجوية (ف-٤)، المقترح نقله من لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة إلى المكتب، مسؤولا عن الإدارة العامة لقسم الطيران، ويشمل ذلك تنسيق واستخدام الأصول المتعلقة بالنقل الجوي، بالإضافة إلى مراقبة العمليات المتعلقة بعقود الرحلات الجوية المستأجرة وخدمات المطارات.

٢٩ - وسيكون الموظف المالي (ف-٣)، المقترح نقله من لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة إلى المكتب، مسؤولا عن تقديم خدمات مالية دقيقة ومناسبة التوقيت إلى أقسام البرنامج، والعملاء الخارجيين للمكتب واللجنة. وسيسهر الموظف على إعداد الميزانيات ورصدها وتقديم تقارير عن أدائها، وكذلك على إعداد تقارير مالية دورية وتقديمها.

٣٠ - وسيكون الموظف الإداري (ف-٣)، المقترح نقله من لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة إلى المكتب وإعادة تسميته موظفا للموارد البشرية، مسؤولا عن إدارة شؤون الموظفين الدوليين والوطنيين؛ ووضع الإجراءات والعمليات السليمة لضمان شغل الشواغر على وجه السرعة وفقا للقواعد والإجراءات السارية؛ والتطبيق الثابت للأحكام ذات الصلة من نظامي موظفي الأمم المتحدة الإداري والأساسي؛ وتنفيذ أدوات إدارة الأداء ورصد تطبيقها.

٣١ - وتتألف الوظائف الأربع من الرتب المحلية، المقترح نقلها من لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة إلى المكتب، من مساعد مالي، ومساعد إداري، وسائقين اثنين.

باء - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى

(١٩ ٧٩٣ ٦٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٣٢ - لجمهورية أفريقيا الوسطى تاريخ طويل من عدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة المتكررة. ومنذ حصول البلد على استقلاله في عام ١٩٦٠، أزيح أربعة من رؤسائه السابقين الخمسة عن السلطة بوسائل غير دستورية. وخلال العقد الماضي، بذلت الأمم المتحدة جهودا مباشرة ومستمرة للمساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد، من خلال نشر

عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، هي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٠، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٩.

٣٣ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، حُوِّل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشمل ولايته المهام التالية: (أ) مؤازرة الجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى تنفيذ نتائج الحوار السياسي الشامل لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لا سيما من خلال دعم الإصلاحات المتعلقة بالحوكمة والعمليات الانتخابية؛ (ب) المساعدة في إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بنجاح وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن، ودعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون؛ (ج) دعم الجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة في المقاطعات؛ (د) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساءلة؛ (هـ) التنسيق مع لجنة بناء السلام ودعم عملها، وكذلك تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والمشاريع المدعومة من خلال صندوق بناء السلام؛ (و) تبادل المعلومات والتحليلات مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن الأخطار الناشئة التي تهدد السلام والأمن في المنطقة؛ (ز) ضمان معالجة مسألة حماية الطفل على الوجه الصحيح لدى تنفيذ اتفاق السلام الشامل وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بوسائل منها دعم آلية الرصد والإبلاغ المنشأة عملا بالقرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

التعاون مع الكيانات الأخرى

٣٤ - في عام ٢٠١٠، واصل المكتب العمل في ارتباط وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي إطار تحقيق التكامل، عمل المكتب والفريق القطري كشريكين لصياغة رؤية مشتركة والتوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم المسؤوليات والأولويات. ونُفذت أنشطة مشتركة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات، والإعلام العام، والمسائل الجنسانية. كما ترأس المكتب فريق إدارة الأمن وفريق تنسيق السياسات. وأقام علاقة عمل وثيقة مع ممثل مكتب دعم بناء السلام في الميدان، وشارك في رئاسة اللجنة التوجيهية لصندوق بناء السلام.

٣٥ - وفيما يخص المسائل الإقليمية، حافظت البعثة على علاقات العمل مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، مركزة أساسا على المسائل الشاملة

لقطاعات متعددة. واستمر المكتب في تيسير شتى البعثات التي قامت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بإيفادها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وتبادلت البعثتان المعلومات بانتظام ونسقتا الأنشطة المتعلقة بتنفيذ ولايتيهما في مجالات عمل كل منهما. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تبادل المعلومات بشأن جيش الرب للمقاومة مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان.

٣٦ - وواصل المكتب التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمنظمات دون الإقليمية بما فيها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وخاصة بعثتها لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تحتفظ في هذا البلد بقوة دون إقليمية لحفظ السلام، هي القوة المتعددة الجنسيات لوسط أفريقيا.

المعلومات المتعلقة بالأداء في عام ٢٠١٠

٣٧ - تشمل ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي أُنشئ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، المهام التالية:

(أ) مؤازرة الجهود الوطنية والمحلية الرامية إلى تنفيذ نتائج الحوار السياسي الشامل لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لا سيما من خلال دعم الإصلاحات المتعلقة بالحوكمة والعمليات الانتخابية؛

(ب) المساعدة في إنجاز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بنجاح وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن، ودعم الأنشطة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون؛

(ج) دعم الجهود الرامية إلى إعادة بسط سلطة الدولة في المقاطعات؛

(د) دعم الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساءلة؛

(هـ) التنسيق مع لجنة بناء السلام ودعم عملها، وكذلك تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والمشاريع المدعومة من خلال صندوق بناء السلام؛

(و) تبادل المعلومات والتحليلات مع بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بشأن الأخطار الناشئة التي تهدد السلام والأمن في المنطقة.

ومطلوب من المكتب أيضا أن يقوم بالمهمة الإضافية التالية: ضمان معالجة مسألة حماية الطفل على الوجه الصحيح لدى تنفيذ اتفاق السلام الشامل وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بوسائل منها دعم آلية الرصد والإبلاغ المنشأة عملا بالقرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٣٨ - وركز المكتب جهوده، منذ إنشائه، على تنفيذ نتائج الحوار السياسي الشامل، وخاصة جوانبه المتعلقة بتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والاستعدادات لتنظيم الانتخابات الرئاسية والتشريعية في وقت مبكر من عام ٢٠١٠. وواصلت البعثة دعم لجنة متابعة الحوار والمجتمع المدني. وترأس الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمكتب اللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وشارك في البعثات الميدانية الرامية إلى توعية المقاتلين والمجتمعات المضيفة، وكذلك في البعثات الرامية إلى إنشاء لجان محلية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ونشر مراقبين عسكريين في المناطق الخمس المتضررة من التمرد. كما قدمت البعثة الدعم للمبادرة الثلاثية الأطراف (تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون) بشأن انعدام الأمن عبر الحدود (وسيوسع نطاق هذه المبادرة قريبا ليشمل غابون وغينيا الاستوائية والكونغو)، وشاركت البعثة في اجتماعات إقليمية، كان منها الاجتماع الثلاثون للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وفيما يتعلق بالعملية الانتخابية لعام ٢٠١٠، شارك المكتب في رئاسة اللجنة التوجيهية للانتخابات، وقدم، بالتنسيق الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعما تقنيا للجنة المستقلة للانتخابات. وساعد أيضا على الحفاظ على توافق الآراء بين أصحاب المصلحة الوطنيين من خلال القيام بالوساطة والمساعي الحميدة أثناء العملية الانتخابية. وركزت الأنشطة الأخرى المنفذة في عام ٢٠١٠ على تدريب المرشحات للانتخابات، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، وبناء المؤسسات والقدرات لصالح المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.

٣٩ - وفي عام ٢٠١٠، واصل المكتب العمل في ارتباط وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي إطار تحقيق التكامل، عمل المكتب والفريق القطري كشريكين لصياغة رؤية مشتركة والتوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم المسؤوليات والأولويات. ونُفذت أنشطة مشتركة في مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات، والإعلام العام، والمسائل الجنسانية، والخدمات الإدارية. كما ترأس

المكتب فريق إدارة الأمن وفريق تنسيق السياسات. وأقام علاقة عمل وثيقة مع ممثل مكتب دعم بناء السلام في الميدان، وشارك في رئاسة اللجنة التوجيهية لصندوق بناء السلام.

٤٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، حافظت البعثة على علاقات العمل مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، مركزة أساسا على المسائل الشاملة لقطاعات متعددة. واستمر المكتب في تيسير شتى البعثات التي قامت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد بإيفادها إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. وتبادلت البعثتان المعلومات بانتظام ونسقتا الأنشطة المتعلقة بتنفيذ ولايتيهما في مجالات عمل كل منهما، وخاصة في مقاطعة فاكاغا. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تبادل المعلومات بشأن جيش الرب للمقاومة مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في السودان.

٤١ - وواصل المكتب التعاون مع الاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمنظمات دون الإقليمية بما فيها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وخاصة بعثتها لتوطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

٤٢ - بالنظر إلى الإعداد الحالي لإطار استراتيجي متكامل يشمل برامج مشتركة للأمم المتحدة بشأن المسائل السياسية والأمنية والإنسانية، سيركز المكتب أنشطته على ثلاثة مجالات رئيسية هي: دعم الجهود الرامية إلى استعادة سلطة الدولة في المقاطعات؛ ومؤازرة الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز آليات الحوكمة؛ والمساعدة على ضمان انتفاع السكان من فوائد السلام. وستواصل البعثة أيضا الجهود الرامية إلى دعم الحكومة والمجتمع المدني في تشجيع السلام وتعزيز الديمقراطية في البلد. وسيسهم المكتب، بالإضافة إلى ذلك، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال تنفيذ أنشطة تتعلق بسيادة القانون. وتشجع البعثة أيضا على تعبئة الموارد لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى على تحسين الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وزيادة مشاركة المجتمع المدني في معالجة التحديات المتعددة الجوانب التي تواجه البلد.

٤٣ - وبالنظر إلى عدم التيقن الذي يكتنف مصير بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وانسحابها اللاحق المتفق عليه من شرق تشاد وشمال شرق جمهورية أفريقيا

الوسطى قبل نهاية عام ٢٠١٠، لم يعمد المكتب بعد إلى إنشاء المكتب الإقليمي المعتمد في بيراو بجمهورية أفريقيا الوسطى في انتظار أن يقرر مجلس الأمن الترتيبات الإقليمية أو الدولية. وسيتعين على البعثة أن تواصل رصد وتقييم الحالات الإنسانية في هذه المناطق من خلال زيارات ميدانية منتظمة. ويظل خطر تزايد العنف والتوترات العرقية قائما بين طوائف الكارا والرونغا والغولا في المقاطعتين الشماليتين الشرقيتين (بامينغوي – بانغوران وفاكاغا)، وذلك سواء كانت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد حاضرة أو غائبة. وقد يقوض الافتقار إلى قوات لحفظ السلام على الأرض الأمن العام لموظفي الأمم المتحدة. غير أن المكتب يظل مستعدا، رهنا بتوافر ترتيبات أمنية كافية، لتوفير حضور ميداني في بيراو.

٤٤ - ومن المفترض أن يجدد مجلس الأمن ولاية المكتب لعام ٢٠١١. ومن المفترض أيضا أن تُكمِّل الموارد المقدمة من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في جمهورية أفريقيا الوسطى، من خلال النهج المتكامل، موارد البعثة بالاستناد إلى التعاون المخطط بين الوكالات والمكتب، مما يولد أوجه تآزر في المجالات الفنية ومجالات الدعم على حد سواء.

٤٥ - وفي عام ٢٠١١، سيواصل المكتب مساعدة الحكومة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الحوار السياسي الشامل، فضلا عن اتفاق السلام الشامل الموقع في عام ٢٠٠٨. ويظل الافتتاح الفعلي لمكتب بيراو، بالإضافة إلى المكاتب الفرعية الثلاثة القائمة في بامباري وبوار وبوسانغوا، مرهنا بتوافر ترتيبات أمنية كافية. وعلى المستوى الإقليمي، سيواصل المكتب تيسير التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

٤٦ - وتظل الجماعات المسلحة، ولا سيما التي تبقى خارج العملية، ووجود جيش الرب للمقاومة في البلد وكذلك الجماعات المسلحة التشادية، أمورا تهدد الأمن. وتظل الحالة الاقتصادية هشة، مما يتطلب دعما من المجتمع الدولي، وينبغي معالجة هذه الحالة ضمن سياق استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة والمتكاملة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وسيتعين على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي التركيز على معالجة المسائل السياسية والأمنية والإنسانية وعلى دعم الجهود الإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تناول المسائل العابرة للحدود.

٤٧ - ومن المفترض أن يجري التركيز بقدر أكبر، بعد الانتخابات، على برنامج الإصلاح الفعال لقطاع الأمن. وسيواصل المكتب تقديم الدعم إلى السلطات الوطنية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتنفيذ إصلاح قطاع الأمن بفعالية أكبر، من خلال بناء القدرات والمؤسسات. وستواصل البعثة جهودها الرامية إلى استعادة سلطة الدولة في المقاطعات من خلال أنشطة تركز على الإدارة المحلية، وسيستحدث المكتب، بالاشتراك مع

الفريق القطري، أنشطة ترمي إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة، بجملة سبل منها إنشاء آليات للإشراف، وتدعيم سيادة القانون. وأخيرا سيعزز المكتب تعاونه مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشأن السلام والأمن الإقليميين، ولا سيما مسألة جيش الرب للمقاومة.

٤٨ - وفي عام ٢٠١١، سيواصل المكتب العمل في ارتباط وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، ضمن إطار تحقيق التكامل، وكذلك مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وسيسهل المكتب، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة، وبدعم وتوجيه مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام وإدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنفيذ الخطة الوطنية ذات الأولوية، التي تلقت تمويلا من صندوق بناء السلام في مجالات رئيسية لعملية توطيد السلام الجارية.

٤٩ - وترد أدناه الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تعزيز المصالحة الوطنية والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تنفيذ توصيات الحوار السياسي الشامل لعام ٢٠٠٨ في جمهورية أفريقيا الوسطى بما في ذلك الإصلاحات الإدارية والعمليات الانتخابية	(أ) '١' زيادة عدد كبار المسؤولين الحكوميين المدربين في مجال التنظيم الإداري مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١٥ الأداء المقدر لعام ٢٠١٠: ٢٥ الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: ٥٠ '٢' زيادة النسبة المئوية للبرلمانيين في اللجنة المعنية بالدفاع والأمن المدربين على وظائف الإشراف مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: صفر الأداء المقدر لعام ٢٠١٠: صفر الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: ١٣ في المائة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ زيادة عدد المبادرات الرامية إلى إحلال السلام وتحقيق المصالحة التي تنفذها منظمات الشباب
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: صفر
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٠: ٢
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: ٥
	’٤‘ زيادة عدد كبار القادة من النساء المدربات على مشاركة المرأة في صنع القرارات
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٢٥
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٠: ٣٠
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: ٥٠

النواتج

- عقد ٤ حلقات عمل عن الإدارة العامة مع ممثلي وزارات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والشباب والرياضة، والاتصال، والمصالحة الوطنية
- عقد مؤتمرين إقليميين مع ممثلي البلدان المجاورة المتضررة من انعدام الأمن عبر الحدود بشأن تعزيز التعاون ومواجهة التهديد الذي تمثله الجماعات المسلحة، بما في ذلك اللصوص قطاع الطرق
- عقد ٣ اجتماعات للتعاون بين البعثات، مع بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات الأوغندية، بشأن السلام والأمن الإقليميين وقضية حزب الرب للمقاومة
- عقد اجتماعات فصلية للممثلين الخاصين ومبعوثي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وبعثة توطيد السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والاتحاد الأفريقي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، والأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى دعم عملية بناء السلام
- تنظيم بعثات ميدانية شهرية لتقييم تنفيذ المشاريع المتعلقة باستعادة وتوطيد سلطة الدولة والمصالحة الوطنية
- عقد حلقتين دراسيتين لتعزيز قدرات البرلمانيات والنساء في مجال صنع القرار امتثالا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن
- عقد حلقتي عمل مع أعضاء البرلمان عن آليات الإشراف

- عقد ٤ اجتماعات في المقاطعات للتوعية بمشاركة المرأة في صنع القرار ومكافحة العنف الجنسي والجنساني في إطار ترويج قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)
- إنشاء قاعدة بيانات عن البرلمانيات والقيادات النسائية في جمهورية أفريقيا الوسطى
- عقد حلقتي عمل مع الوزارات الحكومية الرئيسية وممثلي الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني وزيادة المشاركة السياسية للمرأة في عملية بناء السلام
- تنظيم حملة إعلامية لمتابعة الحوار السياسي الشامل، تتضمن إحاطات صحفية شهرية لوسائط الإعلام المحلية، وبرامج إذاعية مدتها ٣٠ دقيقة في الأسبوع (بلغة سانغو وبالفرنسية)، وبرامج تلفزيونية مدتها ٣٠ دقيقة في الشهر
- عقد ٣ حلقات عمل لإسداء التوجيه إلى منظمات الشباب الوطنية بشأن منع نشوب النزاعات في المقاطعات
- عقد ٣ حلقات عمل مع مسؤولين حكوميين (مدنيين وعسكريين) بهدف تنفيذ توصيات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بشأن الأمن الإقليمي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وإصلاح مؤسسات قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى	(ب) ’١‘ زيادة عدد المقاتلين السابقين الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الأداء المقدر لعام ٢٠١٠: تسريح ٠٠٠ ٢ مقاتل ونزع سلاحهم الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: تسريح ٠٠٠ ٥ مقاتل ونزع سلاحهم، وإعادة إدماج ٥٠٠ ١ مقاتل ’٢‘ زيادة عدد مؤسسات قطاع الأمن الخاضعة للإصلاح مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الأداء المقدر لعام ٢٠١٠: ٢ الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: ٤

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ زيادة عدد أعضاء قوات دفاع أفريقيا الوسطى المدربين بشأن المواضيع الأمنية والدفاعية التقنية في إطار إصلاح قطاع الأمن مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٤٨٥ الأداء المقدر لعام ٢٠١٠: ٠٠٠ ١ الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: ٥٠٠ ١
	’٤‘ ازياد عدد ضباط وأفراد الشرطة المدربين في إطار عملية إصلاح قطاع الأمن مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٣٢٢ الأداء المقدر لعام ٢٠١٠: ٦٠٠ الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: ٩٠٠
	’٥‘ زيادة العدد الإجمالي لمسؤولي السجون الوطنيين المدربين والمنشورين مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الأداء المقدر لعام ٢٠١٠: ٢٥ الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: ٥٠
	’٦‘ اعتماد ونشر قانون جنائي وقانون إجراءات جنائية جديدين مقاييس الأداء الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: ٢ (القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية) الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: ٢ (قانون القضاء العسكري وقانون المحاماة)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٧‘ ازدياد العدد الإجمالي للجنود الأطفال الذين تم نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم وغيرهم من الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى
	مقاييس الأداء
	الأداء الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	الأداء المقدر لعام ٢٠١٠: نزع سلاح ٧٠٠ فرد من الأطفال الجنود وتسريحهم
	الأداء المستهدف لعام ٢٠١١: نزع سلاح ٠٠٠ ١ فرد من الأطفال الجنود وتسريحهم

النواتج

- رئاسة اللجنة التوجيهية لجمهورية أفريقيا الوسطى المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك إسداء المشورة بشأن قوائم المقاتلين السابقين، ومخيمات المقاتلين السابقين، وحملات التوعية، وأنشطة إعادة الإدماج
- إجراء دراسة وتنفيذ عملية رسم خرائط من أجل تقييم فرص إعادة إدماج المقاتلين السابقين الملتحقين ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- رئاسة أو مساعدة الاجتماعات الأسبوعية للفريق العامل التقني المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والوحدة المعنية بإدارة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- تقديم الدعم المالي واللوجستي إلى بعثات اللجنة التوجيهية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بالأمن الوطني والإقليمي التي يعقدها المكتب: اجتماع ثلاثي الأطراف مع حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والكاميرون؛ واجتماع بشأن الأمن الإقليمي مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ ومؤتمر لقادة القوات مشترك بين البعثات (بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية)
- إسداء المشورة إلى اللجنة التوجيهية المعنية بإصلاح قطاع الأمن من خلال المشاركة في الاجتماعات الشهرية للجنة

- إسداء المشورة التقنية والدعم إلى السلطات الوطنية في وضع استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن، بناء على الطلب، وبالتنسيق مع الشركاء، بما في ذلك من خلال اللجنة التوجيهية المعنية بإصلاح قطاع الأمن
- دعم السلطات الوطنية من أجل تنسيق جهود الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الرامية إلى إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك من خلال وضع مصفوفة تنسيق مبسطة
- مساعدة السلطات الوطنية والشركاء على تعبئة الموارد لصالح إصلاح قطاع الأمن
- إسداء المشورة إلى قوات شرطة أفريقيا الوسطى لوضع إطار قانوني للشرطة البلدية ودوائر المخابرات، في إطار إصلاح قطاع الأمن
- تقديم المساعدة التقنية إلى شرطة جمهورية أفريقيا الوسطى لتنفيذ حملة إعلامية في المدارس عن إصلاح قطاع الأمن
- إجراء تقييم للاحتياجات بشأن الإصلاح المؤسسي لقطاع الأمن، مع التركيز على الشرطة الوطنية
- إسداء المشورة إلى وزارة العدل بشأن تنسيق المعونة الدولية، ودعم مجتمع المانحين لقطاع العدالة عن طريق عقد اجتماعات فصلية
- عقد اجتماعات أسبوعية مع مسؤولي وزارة العدل، ومسؤولي المحاكم، والقيادات التقليدية، ونقابات المحامين، ومنظمات المجتمع المدني لإسداء المشورة بشأن توفير العدل للسكان
- تنظيم تبادل الخبرات فيما بين ١٠ قضاة ومحققين ومحامين عن سيادة القانون، والمسائل الجنسانية وقضاء الأحداث، والأخلاقيات والانضباط، من خلال عقد اجتماعات
- عقد مشاورات واجتماعات بغية إسداء المشورة إلى رابطات المحامين والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بشأن إنشاء مكتب للمساعدة القانونية لتيسير انتفاع السكان بالعدالة
- عقد اجتماعات ومشاورات بغية إسداء المشورة إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تنفيذ خطة تطوير السجون من خلال اجتماعات شهرية، تشمل برنامجا توجيهيا لموظفي السجون عن السياسات والإجراءات الأساسية المتعلقة بإدارة السجون، بالإضافة إلى تنظيم دورة لمدربي المدربين موجهة إلى موظفي السجون
- تنظيم حلقة دراسية مع المانحين لمناقشة خطط تحسين السجون وتعبئة الموارد
- مشاورات واجتماعات بغية إسداء المشورة إلى سلطات السجون الوطنية بشأن الإجراءات المتعلقة بالمالية والتخزين والميزانية، والصحة و التغذية، والأمن الغذائي وإدارة العقاقير

- زيارات تفتيشية شهرية بالاشتراك مع سلطات السجون الوطنية لتقييم الظروف العامة في ٢٠ مركز احتجاز إقليميا في جمهورية أفريقيا الوسطى
- حملة إعلامية للتشجيع على احترام المعايير الدولية التي تحكم السجون ومراكز الاحتجاز، تتضمن برامج إذاعية مدتها ٦٠ دقيقة في الأسبوع (بلغة سانغو وبالفرنسية) في بانغوي والمقاطعات
- تنظيم ٤ دورات للتدريب المهني للجنود الأطفال والأطفال المنتمين إلى منظمات الشباب في مجالات النجارة، وصيانة تكنولوجيا المعلومات، وحماية البيئة، وتصميم الأزياء

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) استعادة سلطة الدولة في الأقاليم في جمهورية أفريقيا الوسطى	(ج) '١' زيادة عدد مكاتب التأهيل في المقاطعات مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: ٢ الهدف لعام ٢٠١١: ٤ '٢' زيادة عدد السلطات المحلية المدربة على تسيير الإدارة العامة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: ١٦ الهدف لعام ٢٠١١: ٢٤ '٣' زيادة مبادرات السلام على مستوى المجتمع المحلي مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٣ التقديرات لعام ٢٠١٠: ٥ الهدف لعام ٢٠١١: ٧

النواتج

- تدريب ٣٢ من السلطات الإدارية المحلية في مجال الإدارة العامة
- توفير الاستشاريين لتدريب السلطات المحلية على الحوكمة والرقابة والإدارة العامة وعلاقات التعاون المدني – العسكري
- تيسير تنظيم أربع حلقات عمل تجمع بين المقاطعات والسكان المحليين

- قيام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بإصلاح ٤ من مكاتب المقاطعات
- تقديم الدعم للجماعات و/أو الرابطات المحلية والمجتمع المدني فيما يتصل بمبادرات السلام المحلية، من خلال الاجتماعات، والزيارات الميدانية، وإسداء المشورة، والقيام بأنشطة التوعية على المستويين المجتمعي والمحلي، بهدف تشجيع ونشر ثقافة حقوق الإنسان للجميع

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من أجل حماية حقوق الإنسان وزيادة احترامها في جمهورية أفريقيا الوسطى	(د) ’١‘ زيادة عدد المقاطعات التي تقوم فيها منظمات حقوق الإنسان المحلية و/أو الوطنية برصد حالة حقوق الإنسان وتقديم التقارير عنها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٩ التقديرات لعام ٢٠١٠: ١١ الهدف لعام ٢٠١١: ١٣ ’٢‘ انخفاض انتهاكات لحقوق الإنسان المبلغ عنها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١٢ في المائة التقديرات لعام ٢٠١٠: ٣٠ في المائة الهدف لعام ٢٠١١: ٣٠ في المائة ’٣‘ ارتفاع عدد حالات التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الهيئة القضائية واستعراضها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٢٤ التقديرات لعام ٢٠١٠: ٣٦ الهدف لعام ٢٠١١: ٤٨ ’٤‘ اعتماد خطة عمل وطنية من قبل الحكومة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: صفر التقديرات لعام ٢٠١٠: ١ الهدف لعام ٢٠١١: ١

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٥‘ إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: صفر التقديرات لعام ٢٠١٠: ١ (قرار إنشاء اللجنة) الهدف لعام ٢٠١١: ١ (ممارسة اللجنة لعملها)

النواتج

- تنظيم خمس حلقات عمل بشأن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون للمنظمات غير الحكومية المحلية وأعضاء المجتمع المدني والأحزاب السياسية وقوات الدفاع والأمن في العاصمة بانغي والمقاطعات الأربع
- توفير التعاون التقني للحكومة، من خلال إجراء مشاورات بشأن إنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس، بما في ذلك المساعدة في بدء عملية للتشاور على الصعيد الوطني، وإسداء المشورة بشأن تنظيم حلقة عمل للتحقق من العملية، والسعي من أجل استدامة اللجنة المذكورة واستمرارها بصورة فعلية
- تنظيم حلقتي عمل للمسؤولين المشاركين في أنشطة حقوق الإنسان وسيادة القانون بشأن التعاون مع الشركاء الدوليين، مثل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الوطنيين، مثل الكيانات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المحلية؛ وبشأن تصميم وتنفيذ خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان تتولاها الحكومة
- القيام برصد المحاكمات وعقد اجتماعات شهرية مع ممثلي الهيئة القضائية وقوات الأمن لمعالجة مسألة الإفلات من العقاب، والشروع في المتابعة على النحو المطلوب مع السلطات الوطنية
- الرصد والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان استنادا إلى القيام برحلات ميدانية منتظمة في أرجاء البلد
- تقديم تقارير شهرية عن السجون لتقديمها إلى السلطات المحلية حسب الاقتضاء، مشفوعة بالمشورة والتوصيات الملموسة من أجل إحداث تحسينات أو تغييرات، فضلا عن المتابعة حسب الاقتضاء
- تنظيم ست حلقات عمل عن حقوق الإنسان للجهات المعنية بإنفاذ القانون، وقوات الأمن، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المحلية بشأن المعايير الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحماية والرصد والإبلاغ

- عقد أربعة اجتماعات مع بعثة الأمم المتحدة في السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن المسائل على الصعيد الإقليمي وعبر الحدود
- تنظيم ثلاث حلقات عمل مواضيعية للسلطات القضائية الوطنية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان بالتعاون مع اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- رصد مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة، ولا سيما ما يتعلق بالانتهاكات الست الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وفقا لقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، بغية إيجاد حلول كافية وفعالة، وتقديم تقارير عنها إلى السلطات الوطنية والوكالات المعنية بمسائل توفير الحماية للأطفال
- المساهمة بالخبرة المواضيعية العامة والمتخصصة لحقوق الإنسان، وكذلك بالدعم المالي عند توفره، في القيام، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة، في تنظيم الحملات المتصلة بحقوق الإنسان، مثل أيام حقوق الإنسان، بما في ذلك الاحتفال باليوم الدولي للمرأة، وحملة النشطاء التي تستغرق ١٦ يوما للقضاء على العنف الجنساني، ويوم حقوق الإنسان للاحتفال بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان
- تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين وزيارات ميدانية لتعزيز قدرة الشرطة الوطنية على التصدي للعنف الجنسي والجنساني
- تنظيم حملة إعلامية بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان وثقافة السلام، بما في ذلك إصدار إحاطات صحفية شهرية، وبث برامج إذاعية لمدة ٣٠ دقيقة في الشهر (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)، وإنتاج واستنساخ وتوزيع ١ ٠٠٠ كراسة (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية) واستنساخ ٢٠٠ ملصق (بلغة سانغو وباللغة الفرنسية)، وتدريب الصحفيين
- تنظيم دورتي مشاورات بشأن العدالة الانتقالية مع القادة والممثلين السياسيين على المستوى الوطني والمحلي، والمجتمع المدني، والجماعات المحلية، ومنظمات حقوق الإنسان، بغية تعزيز المصالحة، ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء عليها والتصدي لها، والسعي وراء توحيد الجهود من أجل تعزيز سيادة القانون وتوفير سبل الوصول الفعالة إلى العدالة والمساواة في حقوق الإنسان

العوامل الخارجية

٥٠ - يتوقع أن يحقق المكتب أهدافه شريطة ما يلي:

(أ) ألا يؤدي انعدام الأمن والاستقرار عبر الحدود في البلدان المجاورة إلى تعطيل عملية السلام؛

(ب) أن يظل أطراف النزاع ملتزمين بالحوار السياسي الشامل؛

(ج) أن تمتلك الحكومة الإرادة السياسية لتحديد الأولويات وتنفيذ جدول الأعمال المتفق عليه في مجال حقوق الإنسان؛

(د) أن تقدم الجهات المانحة المساعدة والتمويل إلى برامج حقوق الإنسان المطلوبة.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١			تحليل الفرق ٢٠١٠-٢٠١١
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	وفورات الفرق (العجز)	المجموع	الصافي	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٢١٨,٨	١٧٧,٤	٤١,٤	٢٢٤,٤	١٨٣,٠	-	٥,٦
تكاليف الموظفين المدنيين	٩ ٩٧٣,٢	٨ ٧٩٢,٢	١ ١٨١,٠	١٠ ٠٥٢,٢	٨ ٨٧١,٢	-	٧٩
التكاليف التشغيلية	٧ ٢٢٩,٨	٧ ٢٢٥,٥	٤,٣	٩ ٥١٧,٠	٩ ٥١٢,٧	-	٢ ٢٨٧,٢
المجموع	**١٧ ٤٢١,٨**	**١٦ ١٩٥,١**	**١ ٢٢٦,٧**	**١٩ ٧٩٣,٦**	**١٨ ٥٦٦,٩**	**-**	**٢ ٣٧١,٨**

٥١ - تغطي الاحتياجات من الموارد التي يبلغ صافي مجموعها ٦٠٠ ٧٩٣ ١٩ دولار (إجماليه ٢٠٠ ٣٤٦ ٢١ دولار) بدل الإقامة المقرر للبعثة والسفر وبدل الملبس، والاعتماد المخصص لتعويضات الوفاة والعجز (٤٠٠ ٢٢٤ دولار) لاثنين من المستشارين العسكريين واثنين من مستشاري الشرطة، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين وبدل المخاطر (٢٠٠ ٠٥٢ ١٠) لإنشاء ١٦٨ وظيفة، وبدل الإقامة والسفر (٧٠٠ ٩٩ دولار) لموظفين اثنين مقدمين من الحكومة (مستشاران في شؤون السجون)، ومستشارين للتدريب (٩٠٠ ٧٣ دولار)، وسفر الموظفين (٤٠٠ ٥٩٨ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٩٠٠ ٩٣٢ ١ دولار)، والنقل (١٠٠ ١٥١ ٣ دولار)، وإنشاء شبكة اتصالات وصيانتها (٧٠٠ ٧٤٣ ٢ دولار)، وشبكة لتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٤٧٨ دولار)، والمساهمة في المستوصف التابع للأمم المتحدة وفي الإجلاء الطبي (٢٠٠ ٧١ دولار) وخدمات ولوازم ومعدات أخرى (٩٠٠ ٣٦٧ دولار).

٥٢ - وتعزى الاحتياجات الزائدة لعام ٢٠١١ بصورة رئيسية إلى التكاليف المرتبطة باقتراح استئجار وتشغيل طائرة ثابتة الجناحين من طراز Let L-410؛ وإضافة ١٥ وظيفة جديدة (٤ ف-٤، ١ ف-٣، ١ ف-٢، ٨ خ م، ١ خ ع (ر م))؛ وإلغاء ٤ وظائف

(م ف و) لموظفين للشؤون المدنية يقابلهم بصورة جزئية تخفيضات في تكاليف النقل البري وانخفاض تكلفة مرتبات الموظفين الوطنيين عند تقييمها بالدولار.

٥٣ - ويعزى الفرق بين اعتمادات عام ٢٠١٠ والنفقات المقدرة أساسا إلى ارتفاع معدل الشغور بالنسبة للموظفين الدوليين عما هو مدرج في الميزانية، وإلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل دولار الولايات المتحدة مما خفض المخصصات المرصودة لمرتبات الموظفين الوطنيين عند تقييمها بالدولار.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	الأمين العام المساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	موظفو الخدمة الأمنية/الميدانية	موظفو فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	موظفو الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمد لعام ٢٠١٠	–	١	١	١	٥	١٠	٧	١	**٢٦**	٣٧	–	**٦٣**	١٢	٧٧	٥	**١٥٧**
المقترح لعام ٢٠١١	–	١	١	١	٥	١٤	٨	٢	**٣٢**	٤٥	–	**٧٧**	٨	٧٨	٥	**١٦٨**
التغير	–	–	–	–	–	٤	١	١	**٦**	٨	–	**١٤**	(٤)	١	–	**١١**

٥٤ - تقترح التغييرات التالية في الاحتياجات من الموظفين لعام ٢٠١١:

(أ) إنشاء ١٥ وظيفة جديدة في عام ٢٠١١. ويقترح إنشاء وظائف مساعد للمطالبات وشؤون التصرف في الممتلكات (خ م)، وصراف (خ م)، ومساعد لشؤون الموارد البشرية (خ م) استجابة لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. والغرض من هذه الوظائف هو معالجة الشواغل التي أعرب عنها التقرير فيما يتعلق بقدرات الرقابة الداخلية والموارد البشرية؛ ووظائف موظف لشؤون الطيران (ف-٣)، وموظف لشؤون الطيران (ف-٢)، ومساعد فني لشؤون الطيران (خ م) ومساعد لشؤون الطيران/مدير لساحة وقوف الطائرات (م و) مطلوبة لتشغيل الطائرة الثابتة الجناحين المقترحة؛ ووظائف مساعدين اثنين لدائرة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (خ م)، وفنيين اثنين لإدارة المرافق (خ م) مطلوبة لتوفير دعم صيانة المحطات الأرضية لنظام المحطات الأرضية ذات الفتحات الصغيرة جدا، ونظم تكييف الهواء والتدفئة ومولدات القوى في المقر وأربع مكاتب إقليمية؛ و ٤ وظائف لموظفين للشؤون المدنية (ف-٤) في المكاتب الإقليمية الأربعة مطلوبة لتيسير النهوض ببرامج الحوكمة واستعادة سلطة الدولة وإصلاح قطاع الأمن وأنشطة إدارة التراعات على مستوى المقاطعات؛

(ب) إلغاء ٤ وظائف لموظفين للشؤون المدنية (م و)، والاستعاضة عنهم بالوظائف الأربع لموظفي الشؤون المدنية (ف-٤) الواردة كوظائف جديدة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه؛

(ج) نقل الوظائف التالية:

'١' موظف لحقوق الإنسان (ف-٤) إلى قسم المؤسسات الأمنية كموظف لإصلاح قطاع الأمن؛

'٢' موظف لشؤون السلامة والأمن (خ م) إلى قسم الإعلام كمدير للموقع (خ م)؛

'٣' مساعد إداري لشؤون حقوق الإنسان (خ م) إلى مكتب دعم رئيس البعثة كمساعد إداري (خ م)؛

'٤' مساعد إداري في مكتب دعم رئيس البعثة (م و) إلى مساعد إداري لشؤون حقوق الإنسان (م و)؛

'٥' مساعد للاستلام والتفتيش في مكتب دعم رئيس البعثة (م و) إلى وحدة الخدمات العامة المنشأة حديثا كمساعد للاستلام والتفتيش (م و)؛

'٦' مساعد لمراقبة الممتلكات والتفتيش في مكتب دعم رئيس البعثة (م و) إلى وحدة الخدمات العامة كمساعد لمراقبة الممتلكات وشؤون الجرد (م و)؛

'٧' موظف للخدمات العامة (خ م) إلى وحدة الخدمات العامة كموظف للخدمات العامة (خ م).

جيم - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو

(١٨ ٤٤٠ ١٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٥٥ - أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ١٨٧٦ (٢٠٠٩)، مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. وأكد المجلس في قراره الحاجة إلى توفر الخبرة المناسبة لكفالة قيام مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو بتنفيذ ولايته بفعالية وكفاءة، وأكد أهمية إنشاء مكتب متكامل تكاملا تاماً، يتولى تنسيق الاستراتيجيات والبرامج بفعالية بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وبين الأمم المتحدة والجهات الدولية المانحة، وبين المكتب المتكامل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسائر بعثات الأمم

المتحدة في المنطقة الفرعية. وبناء على ذلك، أنشئ المكتب المتكامل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، لفترة أولية مدتها ١٢ شهرا، ليضطلع بالمهام الرئيسية التالية:

(أ) مساعدة لجنة بناء السلام في عملها من أجل الوفاء باحتياجات بناء السلام الأساسية في غينيا - بيساو؛

(ب) تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية من أجل الحفاظ على النظام الدستوري والأمن العام واحترام سيادة القانون احتراما تاما؛

(ج) دعم السلطات الوطنية من أجل وضع أنظمة للشرطة وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية تتسم بالفعالية والكفاءة؛

(د) دعم إجراء حوار سياسي جامع وتحقيق المصالحة الوطنية؛

(هـ) تقديم الدعم والمساعدة على الصعيدين الاستراتيجي والتقني لحكومة غينيا - بيساو في مجال إعداد تنفيذ إصلاح قطاع الأمن وتنسيقه؛

(و) مساعدة السلطات الوطنية على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وكذلك الاتجار بالبشر، وبخاصة الاتجار بالأطفال؛

(ز) دعم الجهود الوطنية المبذولة من أجل كبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

(ح) الاضطلاع بأنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها، ودعم إضفاء الطابع المؤسسي على احترام سيادة القانون؛

(ط) تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال بناء السلام، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛

(ي) تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين في سياق الجهود التي يبذلونها للمساهمة في إحلال الاستقرار في غينيا - بيساو؛

(ك) المساعدة على حشد المساعدة الدولية.

٥٦ - وكان الهدف المحدد للمكتب المتكامل يتمثل في الجمع بين الركائز السياسية والأمنية والإنمائية والمتعلقة بحقوق الإنسان في إطار رؤية مشتركة لها آلياتها المشتركة للبرمجة والتنفيذ، مع مراعاة المبادئ الأساسية للأمم المتحدة مثل حقوق الإنسان وتعميم مراعاة المنظور الجنساني وسيادة القانون. ولضمان الانتقال السلس إلى المكتب المتكامل الجديد، تم في نهاية

عام ٢٠٠٩، بدعم من المقر وجميع الشركاء المعنيين، إنشاء فرقة عمل فنية تضم موظفين من المكتب المتكامل ومن فريق الأمم المتحدة القطري لمعالجة الجوانب الفنية والتشغيلية للتكامل، بما في ذلك الاحتياجات الفنية والاحتياجات من الموارد، فضلا عن المسائل المتصلة بالخدمات المشتركة وحيز المكاتب والمباني. وقدمت فرقة العمل الدعم لتنظيم معتكف تابع للأمم المتحدة للتخطيط الاستراتيجي في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٠، اتفق خلاله على الأولويات الرئيسية للعمل المشترك للأمم المتحدة لدعم بناء السلام وصياغة إطار الأمم المتحدة للسلام والتنمية في غينيا – بيساو.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٥٧ – ويعمل المكتب المتكامل بصورة وثيقة مع الشركاء الرئيسيين لغينيا – بيساو في المنطقة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، في مجال إصلاح قطاع الأمن، لتعزيز التعاون فيما بين الشركاء الدوليين وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة لتيسير إصلاح قطاع الأمن، فضلا عن تعزيز تنفيذ برنامج إصلاح قطاع الأمن، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٧٦ (٢٠٠٩). وبالإضافة إلى ذلك، عمل المكتب المتكامل مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين المعنيين في أعقاب الحادث العسكري الذي وقع ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، للمساعدة في منع مزيد من التدهور في الوضع والحفاظ على النظام الدستوري. وتتلقى الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون السياسية لكفالة زيادة مشاركة الاتحاد الأفريقي في غينيا – بيساو دعما من المساعي الحميدة التي يضطلع بها الممثل الخاص للأمين العام ومن أنشطة الدعوة الموجهة إلى هذه المنظمة الإقليمية. ونتيجة لتلك الجهود، في ١٩ آب/ أغسطس ٢٠١٠، قام مفوضية الاتحاد الأفريقي، جان بينغ، بتعيين سيباستياو دا سيلفا إيساتا ممثلا خاصا له في غينيا – بيساو. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء مكتب في بيساو لتيسير مشاركته في هذا البلد. وأخيرا، يهدف تعاون المكتب المتكامل مع الاتحاد الأفريقي أيضا إلى توفير الدعم الكافي للبلد في مكافحته لظاهرة الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال الانتهاء من التحقيقات الوطنية في الاغتيالات السياسية التي وقعت عام ٢٠٠٩.

٥٨ – وفي عام ٢٠١٠، سيواصل المكتب المتكامل عمله بصورة وثيقة وسيزيد من تعاونه مع لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والاتحاد الأفريقي، والشركاء الآخرين لضمان تقديم الدعم لإصلاح قطاع الأمن، والحوار الوطني، وتعزيز مؤسسات الدولة، والإصلاحات الرئيسية التي أجرتها الحكومة في مجال الإدارة العامة والمالية،

وخطة عمليات إدارة مكافحة المخدرات، وورقة استراتيجية الحد من الفقر. وسيواصل المكتب المتكامل بصفة خاصة المشاركة في المبادرات الإقليمية لمعالجة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون مع جميع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة ومع فريق الأمم المتحدة القطري. وسوف تستمر الجهود التعاونية في عام ٢٠١١، بما في ذلك:

(أ) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في كلا المجالين السياسي والإداري للاجتماعات المشتركة المتعلقة بالمسائل المتداخلة من قبيل إصلاح قطاع الأمن والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة؛

(ب) التعاون المتواصل مع إدارة عمليات حفظ السلام في مجالات إصلاح الدفاع والشرطة وإنفاذ القانون ونظام العدالة، فضلا عن تنسيق إصلاح قطاع الأمن؛

(ج) التعاون المتواصل في مجالات دعم التدريب واللوجستيات والطيران على أساس تقاسم التكاليف مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وغيره من بعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الفرعية؛

(د) التعاون المستمر مع فريق الأمم المتحدة القطري في استخدام الخدمات المشتركة، مثل المرافق الطبية والأمن، وكذلك في مجالي إصلاح نظام العدالة وإصلاح قطاع الأمن؛

(هـ) التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وإدارة عمليات حفظ السلام، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة دون الفرعية، في تسهيل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر؛

(و) التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تسهيل تنفيذ البرامج الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛

(ز) الأنشطة الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياق التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وفريق الأمم المتحدة القطري؛

(ح) التعاون مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٠

٥٩ - في عام ٢٠١٠، أحرز المكتب المتكامل تقدما ملحوظا في تنفيذ الولاية المسندة إليه. وعلى وجه التحديد، قامت البعثة، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين عل الصعيدين الوطني والدولي، بتقديم الدعم للاستعدادات الجارية لتنظيم مؤتمر للحوار الوطني والمصالحة الوطنية. كما قدمت المساعدة للشركاء الوطنيين والدوليين في التصدي للأعمال غير المشروعة التي وقعت في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وتسهيل الاستجابة الدولية المنسقة لتلك التطورات. وبالإضافة إلى ذلك، عززت البعثة أيضا شراكاتها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية، فضلا عن مشاركتها إلى جانب لجنة بناء السلام. كما ساعدت الشركاء الوطنيين في وضع الصيغة النهائية للأطر القانونية لإصلاح القطاع الأمني واعتمادها، وصياغة أطر لمؤسسات الأمن الداخلي. ومن خلال العمل بشكل وثيق مع وزارة الداخلية، لأنشأ المكتب المتكامل أول مركز نموذجي للشرطة في مقاطعة بايرو ميليتار في بيساو.

٦٠ - ومن أجل ضمان المشاركة النشطة والفعالة للمرأة في عملية توطيد السلام في غينيا - بيساو، زاد المكتب المتكامل من دعمه للحكومة فيما يتعلق بتنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) تنفيذا كاملا من خلال وضع خطة عمل وطنية. ولتعزيز القدرات الوطنية على المساهمة في مشاركة المرأة في بناء السلام في غينيا - بيساو والدعوة لها بشكل فعال، تم تنظيم برنامج تدريبي مدته ٤٥ ساعة للمنظمات غير الحكومية ومديري البرامج الحكومية. كما وفر المكتب المتكامل لنحو ١٠٠ من الصحفيين الوطنيين التدريب على عملية الحوار الوطني وإصلاح قطاع الأمن، ويتوقع أن ينشر بحلول نهاية عام ٢٠١٠ دليلا للصحفيين بشأن التغطية الإعلامية لحقوق الإنسان وقضايا المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، نظم المكتب المتكامل عددا من برامج التدريب للجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجالي حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

٦١ - رغم استمرار الجهود التي بذلها المكتب المتكامل وغيره من الشركاء الدوليين للنهوض ببرنامج الإصلاح في غينيا - بيساو وتحسين احتمالات استقرار البلد في الأجل الطويل، فإن أحداث ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ أظهرت مرة أخرى مدى هشاشة البيئة السياسية والأمنية. ونتيجة لذلك، يُفترض، لأغراض التخطيط، أنه سيتم تمديد وجود المكتب المتكامل بكامل قوامه خلال عام ٢٠١٠، وأنه لن يجري تعديل ولاية البعثة بدرجة كبيرة. ووفقا لولاية

المكتب، فإنه سيستمر في دعم الإصلاح المتعدد الأبعاد لقطاعي الأمن والعدالة، وهو ما سيعالج أيضا الاحتياجات الأمنية العاجلة للمؤسسات الوطنية الرئيسية؛ ودعم الحوار السياسي والمصالحة الوطنية لتعزيز الديمقراطية وتحسين مساءلة القادة على الصعيدين الوطني والمحلي أمام السكان؛ والمساهمة في تعزيز مؤسسات الدولة، بما في ذلك فيما يتعلق بمكافحة الاتجار في المخدرات والجريمة المنظمة؛ ومواصلة دعم توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، وبخاصة الفئات الضعيفة.

٦٢ - وسيواصل المكتب المتكامل الاضطلاع بأنشطته بطريقة متكاملة مع فريق الأمم المتحدة القطري، كجزء من تنفيذ إطار الأمم المتحدة للسلام والتنمية في غينيا - بيساو للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢.

٦٣ - وفيما يتعلق باستراتيجية الخروج، فإن التوقيت والتفاصيل المتعلقة بذلك ستأخذ في الاعتبار جملة أمور، من بينها النجاح في عقد المؤتمر الوطني للمصالحة والحوار الوطني وإنشاء آلية لمتابعته؛ وتنقيح الدستور؛ وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك فحص أفراد الشرطة والترخيص لهم وإدماج أفراد القوات المسلحة المسرحين/المتقاعدين؛ وتنفيذ مشروع صندوق المعاشات التقاعدية؛ وكفالة الإشراف المدني على نظم الشرطة والأمن الداخلي ومؤسسات القوات المسلحة؛ ووضع استراتيجية شاملة للإصلاح القانوني والقضائي لكفالة استقلال النظام القضائي وكفاءته. وفي هذا الصدد، وضع المكتب المتكامل وفريق الأمم المتحدة القطري مصفوفة مفصلة للأنشطة، تتضمن معايير أساسية لقياس التقدم كجزء من إطار الأمم المتحدة للسلام والتنمية في غينيا - بيساو للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢.

٦٤ - وترد أدناه أهداف المكتب وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تحقيق بيئة سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية مستقرة في غينيا - بيساو

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم نحو إصلاح نظم الدفاع والشرطة وإنفاذ القانون في غينيا - بيساو	(أ) '١' إعادة تنظيم دوائر الشرطة والأمن الداخلي القائمة بغية تعزيز فعاليتها في عدد مخفض من المؤسسات (يصل في أقصاه إلى ٤ مؤسسات وفقا للأطر القانوني المعتمد) مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٩ من دوائر الشرطة والأمن الداخلي التقديرات لعام ٢٠١٠: ٩ من دوائر الشرطة والأمن الداخلي الهدف لعام ٢٠١١: ٤ من دوائر الشرطة والأمن الداخلي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ زيادة عدد مراكز الشرطة النموذجية في بيساو مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: ١ الهدف لعام ٢٠١١: ٧
	’٣‘ زيادة عدد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يتم تدميرها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: ٥٠٠ الهدف لعام ٢٠١١: ٢ ٥٠٠
	’٤‘ زيادة عدد قدامي أفراد القوات المسلحة المسرحين مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: ٥٠٠ الهدف لعام ٢٠١١: ١ ٥٠٠
	’٥‘ زيادة عدد قدامي أفراد الشرطة الذين فُحصت سجلاتهم الشخصية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١١: ١٠٠
	’٦‘ زيادة عدد الثكنات العسكرية التي يتم إخراجها من الخدمة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: ٢ الهدف لعام ٢٠١١: ٦

النواتج

- تقديم المشورة للسلطات الوطنية بشأن تنفيذ استراتيجية وخطة عمل إصلاح القطاع الأمني
- تنظيم عقد حلقات دراسية وحلقات عمل مع المجتمع المدني، واللجنة التوجيهية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، والبرلمانيين والجهات الفاعلة الأخرى لتعزيز الفهم المشترك لإطار وعمليات إصلاح القطاع الأمني
- دعم إنشاء قدرة استراتيجية وعملياتية في مكتب المدعي العام، ومؤسسات الشرطة، والمحاكم، ووحدة حماية الشهود والأشخاص الخاصين والتيسير
- تقديم المساعدة الفنية لإنشاء ودعم صناديق المعاشات التقاعدية وإعادة الإدماج وتنفيذها
- تقديم الدعم لكفالة الرقابة والسيطرة المدنية على المؤسسات العسكرية والأمنية
- مشاركة خبراء إصلاح القطاع الأمني في الموقع مع وزارات الداخلية والعدل والدفاع، ومكاتب رؤساء الوكالات التابعة للشرطة، ووحدة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، وفي ستة مراكز إقليمية للشرطة، وفي موقع أكاديمية الشرطة، لتقديم التدريب أثناء العمل، والتوجيه، والتلقين، والدعم اللوجستي/الإداري
- إسداء المشورة إلى السلطات الوطنية بشأن تصميم وتنفيذ إطار لبرامج خفارة المجتمعات المحلية المستدامة، بما في ذلك إنشاء ستة مراكز نموذجية للشرطة
- إصلاح مجمع عسكري لاستخدامه كأكاديمية لتدريب العسكريين
- إصلاح ٣ سفن حربية لأغراض المراقبة والاستطلاع والاتقاد
- فحص وإصدار التراخيص لما يصل إلى ٦٠٠ من أفراد شرطة غينيا – بيساو بما يتماشى مع اتفاق وطني وباتباع الممارسات الجيدة على الصعيد الدولي
- فحص/إعادة إدماج/إلحاق ما يصل إلى ١٠٠ من الأفراد العسكريين
- بدء برنامج تدريبي شامل لأفراد القوات المسلحة
- تقديم المشورة إلى السلطات الوطنية بشأن وضع طرائق لتحسين قدرات الشرطة وغيرها من وكالات إنفاذ القانون على مكافحة الجرائم الخطيرة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وبشأن وضع خطة عمليات وطنية منقحة لمكافحة المخدرات والجرائم الخطيرة
- المساعدة في إنشاء وحدة للجريمة العابرة للحدود الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة

- تقديم الدعم للتدريب وتنظيم حلقات عمل لتعزيز معرفة أفراد قطاعي الدفاع والأمن وغيرهما من القطاعات الممثلة للمجتمع بالتشريعات الدولية والوطنية المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة
- تقديم المشورة للجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وبدء برنامج لمراقبة الأسلحة، وتقديم المساعدة في وضع تشريع للأسلحة في مؤسسات الدفاع والأمن الداخلي، وكذلك في صفوف السكان
- تقديم المشورة الفنية بشأن التوعية بالألغام وعمليات إزالة الألغام، وتقديم المساعدة الفنية في تعزيز اللجنة الوطنية لإزالة الألغام
- تقديم المساعدة الفنية والمشورة بشأن تعزيز عمليات المراقبة البحرية والبرية، وكذلك أمن المطارات والموانئ
- تقديم الدعم لحملة إعلامية وطنية عن إصلاح القطاع الأمني

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز سيادة القانون وتدعيم القدرة الوطنية لحقوق الإنسان على حماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان في غينيا – بيساو	(ب) '١' زيادة عدد حالات انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، التي يقوم القضاء بالتحقيق فيها/استعراضها مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٢٤ التقديرات لعام ٢٠١٠: ٣٦ الهدف لعام ٢٠١١: ٤٠
	'٥' زيادة عدد أعضاء لجنة حقوق الإنسان الذين يتلقون تدريبا على المعايير الدولية لحقوق الإنسان مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٤ التقديرات لعام ٢٠١٠: ٢٠ الهدف لعام ٢٠١١: ٣٠

النواتج

- تنظيم ٧ حلقات عمل عن حقوق الإنسان
- تنظيم حملتين لتوعية البرلمانيين وتيسير اعتماد مشروع قانون لمكافحة الاتجار في الأطفال

- تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين عن هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وتقرير الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات المتابعة
- تنظيم ٤ حلقات عمل لموظفي إنفاذ القانون عن حقوق الإنسان
- تنظيم حلقتي عمل لناشطي حقوق الإنسان والصحفيين عن حقوق الإنسان والفروق بين الجنسين
- تنظيم حملة إعلامية عن حقوق الإنسان، بما في ذلك إنتاج ٠٠٠ ٤ كتيب
- إنتاج وإذاعة ٤٨ برنامجا إذاعيا عن حقوق الإنسان بلغتي الكريول والبرتغالية، بما في ذلك برامج نوعية عن العنف القائم على نوع الجنس، للمجتمعات المحلية باللغات المحلية
- الاحتفال بالذكرى الثانية والستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما في ذلك تنظيم بعض الأنشطة الإقليمية بصورة لا مركزية
- تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين عن حماية حقوق الإنسان ورصدها لأعضاء البرلمان والمجتمع المدني
- تنظيم مناسبتين للاحتفال بيوم المرأة الدولي والوطني
- تنظيم ٣ حلقات عمل لتدريب المدربين لجماعات المجتمع المدني العاملة في مجال تعزيز حقوق المرأة
- تقديم المشورة والقيام بأنشطة بناء القدرات للجنة الوطنية المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
- إصدار منشور عن الفروق بين الجنسين وإصلاح قطاع الأمن
- عقد حلقة دراسية مع خبير استشاري دولي عن جمع البيانات المتعلقة بالعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس
- عقد حلقة دراسية لقادة المجتمعات المحلية والصحفيين عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين
- عقد حلقة دراسية للبرلمانيات والصحفيات عن تعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- عقد حلقتين دراسيتين لمسؤولين من وزارات الحوكمة الرئيسية عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامجهم على الصعيدين المحلي والوطني
- تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية في وضع برنامج لحماية الشهود

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) التقدم نحو إقامة حوار سياسي شامل وعملية للمصالحة الوطنية في غينيا – بيساو	(ج) '١' زيادة عدد الاجتماعات التحضيرية، بما في ذلك المؤتمرات الإقليمية، المعقودة لتعزيز شمولية العملية المؤدية إلى عقد المؤتمر الوطني مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: ٥ الهدف لعام ٢٠١١: ١٠
	'٢' آليات المتابعة الدائمة للمؤتمر الوطني المنشأة لمواصلة الحوار السياسي والمصالحة الوطنية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١١: ١
	'٣' زيادة عدد أعضاء البرلمان وقادة الأحزاب والضباط العسكريين وضباط الأمن المدربين على مهارات التفاوض وحل النزاعات مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١١: ٩٠ ممثلا
	'٤' زيادة عدد المشاريع التي تُنفذ بطريقة تتماشى مع الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠٢ الهدف لعام ٢٠١١: ٥

النواتج

- تنظيم مؤتمرات إقليمية ومشاورات بين المدنيين والعسكريين قبيل انعقاد المؤتمر الوطني
- تدريب ٦٠ من أعضاء البرلمان على مهارات التفاوض وحل النزاعات

- تدريب ٢٥ من القادة من غير أعضاء البرلمان على مهارات التفاوض وحل النزاعات
- تدريب ١٥ من كبار الضباط العسكريين وضباط الأمن على مهارات التفاوض وحل النزاعات
- تقديم المشورة إلى الجمعية الوطنية لمتابعة المؤتمر الوطني وإنشاء آلية دائمة للحوار
- تيسير تنظيم تَجمُّع وطني للمرأة، ترأسه نساء برلمانيات من مختلف الأحزاب، للتحضير للحوار الوطني
- تنظيم منتديين للدروس المستفادة لمنظمات المجتمع المدني حول مسائل حل النزاعات والسلام
- دعم تنشيط المنبر الوطني لبناء السلام ومنع النزاعات
- تنظيم حملة إعلامية عن عملية الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية، بما في ذلك برامج إذاعية عن المرأة والحوار وبناء السلام، ومناظرات، وتدريب المجتمع المدني على استراتيجيات الاتصال
- تقديم الدعم الفني والمادي لعمل اللجنة الوطنية للتحقيق

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز المؤسسات الوطنية للحفاظ على النظام الدستوري والحكم الرشيد، وفعالية تعبئة وتنسيق الدعم الدولي لحكومة في غينيا – بيساو في تلك المجالات	(د) ’١‘ زيادة مشاركة ممثلي البرلمان والعسكريين والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص والمرأة والشباب في الحكم المحلي، وآليات تعزيز المؤسسات الديمقراطية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: ٣ ممثلين الهدف لعام ٢٠١١: ٨ ممثلين ’٢‘ زيادة عدد الاجتماعات التحضيرية، التي تضم كل عناصر المجتمع، لتيسير عملية استعراض الدستور مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١١: البدء في عملية استعراض واحدة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ زيادة عدد أعضاء فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا - بيساو، وزيادة عدد الاجتماعات المعقودة للتنسيق مع الشركاء الدوليين مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: اجتماعان لفريق الاتصال واجتماعان للتنسيق بين المانحين التقديرات لعام ٢٠١٠: اجتماعان لفريق الاتصال واجتماع واحد للتنسيق بين المانحين الهدف لعام ٢٠١١: اجتماعان لفريق الاتصال واجتماعان للتنسيق بين المانحين
	’٤‘ زيادة عدد الاجتماعات العادية أعضاء مجلس الدولة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: ٥ الهدف لعام ٢٠١١: ١٠

النواتج

- منتدى وطني لمدة ٥ أيام للبرلمان، والعسكريين، والمجتمع المدني، والإعلام، والنساء والشباب عن الجوانب القانونية والسياسية للدستور
- تنظيم ١٠ حلقات عمل دستورية للبرلمان، والعسكريين، والمجتمع المدني، والإعلام، والنساء والشباب عن المسائل الدستورية
- عقد ١٠ اجتماعات منفصلة مع أعضاء مجلس الدولة (بما في ذلك مع رئيس المحكمة العليا، ورئيس البرلمان، وممثلي الأحزاب السياسية، والبرلمانيين)
- دعم الحملات الإعلامية وآليات حل النزاعات كجزء من إصلاح الإدارة العامة
- تقديم الدعم الفني والمشورة إلى المؤسسات الوطنية الرئيسية
- تقديم التدريب والدعم الفني إلى البرلمانيين لممارسة مهامهم الرقابية والإشرافية في مسائل الإصلاح الهامة

- تيسير التعاون وعلاقات التبادل فيما بين بلدان الجنوب كجزء من دعم بناء القدرات لمؤسسات الدولة، بما في ذلك إمكانية قيام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بإيفاد وحدات للحماية في سياق إصلاح قطاع الأمن
- مساعدة لجنة بناء السلام من خلال تيسير تنفيذ واستعراض الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو
- المساعدة في تحديد ومعالجة أولويات بناء السلام من خلال صندوق بناء السلام، بالتشاور مع مكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام
- إسداء المشورة إلى اللجنة التوجيهية الوطنية فيما يتعلق بمشاركة لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، من خلال الاشتراك في رئاسة الاجتماعات
- المساعدة في التحضير لمؤتمر المانحين الدوليين المقرر عقده في مطلع عام ٢٠١١
- مواصلة إطلاع الشركاء الدوليين على التطورات من خلال تقديم تقريرين من الأمين العام إلى مجلس الأمن
- إسداء المشورة المتعلقة ببناء السلام إلى فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو من خلال اجتماعات للتنسيق وتعبئة جهود المانحين
- تقديم المشورة الفنية وبناء القدرات لمكاتب الرئيس، ورئيس الوزراء، ورئيس الجمعية الوطنية
- عقد اجتماعات منتظمة (مرة في الشهر) مع الشركاء الدوليين في بيساو وداكار لمتابعة تنفيذ الإصلاحات الرئيسية والدعم من جانب المانحين
- مساعدة الممثل الخاص للأمين العام وغيره من كبار المسؤولين في إجراء المشاورات مع مختلف الأطراف (أعضاء مجلس الأمن في نيويورك، وممثلي الاتحاد الأوروبي في بروكسل، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية)
- رصد الدعم الفني المقدم من الشركاء الدوليين لإصلاح الإدارة العامة
- عقد ٨ اجتماعات عامة مفتوحة على المستوى الإقليمي مع العديد من أصحاب المصلحة لمناقشة مسائل الحكم المحلي

العوامل الخارجية

٦٥ – من المتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو أهدافه شريطة ما يلي: (أ) أن يظل أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين

ملتزمين ببناء السلام؛ (ب) أن يدعم الشركاء والمانحون الدوليون أنشطة بناء السلام المطلوبة ويقوموا بتمويلها؛ (ج) أن تظل القوات المسلحة خاضعة للسلطات المدنية، وأن يلتزم جميع الأطراف باحترام سيادة القانون.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١			تحليل الفرق ٢٠١٠-٢٠١١
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	وفورات الفرق (العجز)	المجموع	الصافي	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٥٩٥,٩	٤٨٢,٣	١١٣,٦	٦٢٣,٣	٥٠٩,٧	-	٢٧,٤
تكاليف الموظفين المدنيين	١١ ٥٣٠,١	٦ ٤٥٢,١	٥ ٠٧٨,٠	١٠ ٧١٧,٨	٥ ٦٣٩,٨	-	(٨١٢,٣)
التكاليف التشغيلية	٦ ٥٢٢,٨	٧ ٧٠٢,٤	(١ ١٧٩,٦)	٧ ٠٩٩,٠	٨ ٢٧٨,٦	-	٥٧٦,٢
المجموع	**١٨ ٦٤٨,٨**	**١٤ ٦٣٦,٨**	**٤ ٠١٢,٠**	**١٨ ٤٤٠,١**	**١٤ ٤٢٨,١**	**-**	**(٢٠٨,٧)**

٦٦ - يصل صافي احتياجات المكتب المتكامل من الموارد للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ١٠٠ ٤٤٠ ١٨ دولار (إجماليها ٢٠٠ ٧٣٧ ١٨ دولار)، تشمل تكاليف اثنين من المستشارين العسكريين (٨٠٠ ١١٨ دولار) و ١٦ من ضباط الشرطة (٥٠٠ ٥٠٤ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين والبدلات للموظفين الوطنيين والدوليين (٨٠٠ ٧١٧ ١٠ دولار)، وخدمات الخبراء والاستشاريين (١٠٠ ١٤٠ دولار)، والسفر الرسمي (٣٠٠ ٥٥٤ دولار)، وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية، مثل المرافق والهياكل الأساسية (٩٠٠ ٨٣٩ ٢ دولار)، والنقل (٦٠٠ ٠٦٤ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٥٦١ دولار)، والخدمات الطبية (٨٠٠ ٥١٢ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٣٠٠ ٥٤٧ دولار).

٦٧ - والنقصان المقترح لعام ٢٠١١ يتصل أساسا بانخفاض الاحتياجات في بنود مرتبات الموظفين والتكاليف العامة للموظفين نتيجة لارتفاع معدل الشغور الذي بلغ ٢٥ في المائة للموظفين الوطنيين و ١٥ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة، والمطبق لعام ٢٠١١، بالمقارنة بمعدل الشغور في عام ٢٠١٠ الذي كان يبلغ ٢٠ في المائة و ٥ في المائة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة على التوالي، و ١٠ في المائة لمتطوعي الأمم المتحدة؛ والنقل البري؛ والنقل الجوي؛ والاتصالات؛ وتكنولوجيا المعلومات، وهو ما تقابله جزئيا

زيادة في الاحتياجات في بنود المرافق والهياكل الأساسية، والخدمات الطبية، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى.

٦٨ - وتتصل الوفورات الصافية المتوقعة (٠٠٠ ٠١٢ ٤ دولار) أساسا بارتفاع متوسط معدلات الشغور بالمقارنة بالمعدلات التي كانت متوقعة لعام ٢٠١٠ لمختلف فئات الأفراد والمستشارين العسكريين، وبالانخفاض في بند خدمات تكنولوجيا المعلومات، استنادا إلى اتجاهات الإنفاق الفعلي في عام ٢٠١٠.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	الأمين العام المساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	موظفو الخدمة الأمنية/الميدانية	موظفو فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	موظفو الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمد لعام ٢٠١٠	–	١	١	٢	٦	١٤	١٠	–	**٣٤**	٣٠	–	**٦٤**	١٤	٤٠	١	**١١٩**
المقترح لعام ٢٠١١	–	١	١	٢	٦	١٤	١٠	–	**٣٤**	٣٠	–	**٦٤**	١٤	٤٠	٧	**١٢٥**
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	**–**	–	–	٦	**٦**

٦٩ - يقترح إنشاء ٦ وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة. وتشمل هذه الوظائف: جراح واحد وطبيب أسنان واحد لدعم العيادة الطبية من المستوى الأول المنشأة مؤخرا في المكتب المتكامل. وقد أظهر التقييم الذي أجراه المكتب المتكامل للمرافق الطبية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ عدم كفاية المرافق الطبية في البلد وأنها لا ترقى إلى مستوى معايير الأمم المتحدة لتقديم الرعاية الصحية. وخلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، لم تشهد المرافق الطبية في البلد تحسنا ملحوظا. ومع عدم توفر مرافق الرعاية الصحية المرضية، ستوفر العيادة الرعاية الصحية الأولية لموظفي الأمم المتحدة على أساس إعادة تسديد التكاليف، وستستجيب لأية حالات طارئة. أما الوظائف الأربع الأخرى لمتطوعي الأمم المتحدة (مساعد لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومساعد لشؤون سيادة القانون، ومساعد لشؤون إصلاح قطاع الدفاع، ومساعد لإصلاح الشرطة)، فهي مقترحة من أجل تعزيز قسم إصلاح قطاع الأمن.

دال – مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

(١٦ ٣٤٥ ٠٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٧٠ – أنشئ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ للمساعدة في الجهود الرامية إلى دفع مسيرة السلام والمصالحة قدما في الصومال. وكان مجلس الأمن قد طلب في قراريه ١٧٤٤ (٢٠٠٧) و ١٧٧٢ (٢٠٠٧) إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز العملية السياسية الشاملة للجميع بهدف كفالة تحقيق السلام والأمن الدائمين في الصومال. وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/762)، أوجز الأمين العام أهداف مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في عام ٢٠٠٨، وهي جملة أمور منها المساعدة على تعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية وتعزيز الحوار بين جميع الأطراف الصومالية، وتنسيق الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية بالتعاون مع تلك المؤسسات ومع فريق الأمم المتحدة القطري. وتقرر أيضا أن يتعاون المكتب السياسي بشكل وثيق مع مقر الأمم المتحدة في وضع خطة طارئة لعملية لحفظ السلام تقوم بها الأمم المتحدة إذا اقتضى الأمر ذلك.

٧١ – وفي قراره ١٨١٤ (٢٠٠٨)، أقر مجلس الأمن التوصيات التي تمخّض عنها التقييم الاستراتيجي الذي أجري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بما في ذلك اتباع نهج ثلاثي المسارات يربط بين الجوانب السياسية والأمنية والبرنامجية لجهودها. ولذلك الغرض، أنشئت في المكتب السياسي وحدة للتخطيط المشترك بهدف تعزيز التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري.

٧٢ – وفي القرار نفسه، قرر المجلس أن يقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، عند الترويج لتسوية شاملة ودائمة في الصومال ومن خلال الترويج للعملية السياسية الجارية، بتعزيز دعمه لتمكين المؤسسات الاتحادية الانتقالية من تنفيذ الشروط الرئيسية الواردة في الميثاق الاتحادي الانتقالي، من خلال جملة أمور، منها وضع دستور وإجراء استفتاء دستوري وانتخابات حرة وديمقراطية في عام ٢٠٠٩. وعقب تعديل أدخله على الميثاق البرلمان الاتحادي الانتقالي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تقرر إجراء الانتخابات في عام ٢٠١١. كما طلب المجلس إنشاء قدرة فعالة لرصد وتعزيز حماية حقوق الإنسان في الصومال، فضلا عن إنشاء آلية للتشاور فيما بين المنظمات الإنسانية العاملة في الصومال.

٧٣ – وتماشيا مع النهج الذي أوصى به الأمين العام في رسالته المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/804) وفي تقاريره اللاحقة، أسند

المجلس إلى المكتب السياسي مسؤوليات إضافية تتعلق ببناء قدرات المؤسسات الأمنية الصومالية. وفي قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، أذن المجلس بأن تُنشأ داخل المكتب السياسي قدرة مكرّسة لقطاع الأمن، تشمل وحدة استشارية جديدة تضم الخبرات اللازمة لتدريب أفراد الشرطة والعسكريين والتخطيط لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن، التي سيضطلع بها مستقبلا، إلى جانب عنصرين مختصين بسيادة القانون والسجون. وفي القرار ١٨٧٢ (٢٠٠٩)، طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام مواصلة تقديم المساعدة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في مجال إقامة المؤسسات الأمنية الانتقالية، بما فيها قوة الشرطة الصومالية وقوة الأمن الوطني، ودعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في وضع استراتيجية أمنية وطنية.

٧٤ - وفي تقريره المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ المقدم إلى مجلس الأمن (S/2009/146)، كلف الأمين العام المكتب السياسي، عملا بقرارات المجلس ١٨١٦ (٢٠٠٨) و ١٨٣٨ (٢٠٠٨) و ١٨٤٦ (٢٠٠٨) وقرار الجمعية العامة ٢١٥/٦٢، بأن يكون بمثابة جهة التنسيق للوفاء بالتزامات تقديم التقارير إلى المجلس والجمعية، وتمثيل الأمين العام في الاجتماعات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالقرصنة وأعمال السطو المسلح في البحر قبالة سواحل الصومال.

التطورات السياسية والأمنية في الصومال

٧٥ - ظلت الحكومة الاتحادية الانتقالية تتصدى بنجاح، طوال عام ٢٠٠٩ وفي النصف الأول من عام ٢٠١٠، للمحاولات المتكررة من قبل العناصر المناهضة للحكومة وحلفائهم الأجانب لطردها من مقديشو والاستيلاء على السلطة بالقوة. وكان هذا ممكنا، إلى حد كبير، نتيجة للمساعدة التي تقدمها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مع قدر من الدعم النوعي من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية، التي تضم أفراد الجيش والشرطة، والمدعومة من المجتمع الدولي، تتلقى التدريب والمعدات على نحو متزايد بصورة أكثر تنسيقا وتماسكا من خلال اللجنة الأمنية المشتركة. كما أن قدراتها المعززة، التي تعمل الآن ضمن سلاسل قيادية منفصلة وواضحة المعالم وأكثر مقدرة، تمكنها من مواجهة العناصر المناهضة للحكومة، ليس فقط على نحو أكثر فعالية، ولكن أيضا بطريقة أكثر تنسيقا مع قوات الاتحاد الأفريقي.

٧٦ - وفي حين أسفرت هذه الجهود الجماعية من قبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات الحكومية عن بعض النجاحات على أرض الواقع في مقديشو، فإن حالة الجمود في الوضع الأمني والعسكري لا تزال مستمرة بوجه عام. ومن المؤمل أن تتلقى بعثة الاتحاد

الأفريقي في الصومال، التي يبلغ قوامها حاليا قرابة ١٠٠ ٦ فرد، قوات إضافية للوصول بقوام قواتها المكلفة إلى ٠٠٠ ٨ فرد، بينما ستتلقى قوات الأمن الوطني التابعة للحكومة وقوة الشرطة الصومالية مزيدا من التدريب، وسيزيد قوامهما خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وذلك أساسا من خلال مبادرة بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي (للعسكريين)، ومن خلال المساعدة التدريبية المقدمة من جيبوتي و ''بونتلاند'' (لتدريب الشرطة).

٧٧ - وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، لم يتم نقل المكتب السياسي وفريق الأمم المتحدة القطري إلى الصومال، الذي كان مقررا أصلا في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وذلك بسبب التهديدات الأمنية المستمرة. ولا يزال المكتب السياسي يعتزم إتمام النقل، في أواخر عام ٢٠١٠، للعناصر الفنية من موظفيه الدوليين إلى مكتب اتصال متقدم في مقديشو، وإلى المكاتب الإقليمية في ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' والمكتبين الميدانيين في بوساسو وغالكاسيو.

٧٨ - ووقعت الحكومة الاتحادية الانتقالية والجماعة المعارضة المعتدلة، أهل السنة والجماعة، اتفاقا في ١٥ مارس ٢٠١٠ في أديس أبابا، لتعزيز اتفاق تعاون سابق تم توقيعه في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وأدت جولات المشاورات اللاحقة بين الطرفين إلى تثبيت الاتفاق. ويشكل هذا الاتفاق خطوة هامة في الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تشكيل إدارة شاملة. كما أنه بمثابة إطار لإشراك جماعات المعارضة الأخرى التي لا تزال خارج عملية المصالحة.

٧٩ - وظلت منطقة ''بونتلاند'' مستقرة بصفة عامة، على الرغم من ازدياد أعداد حوادث الاغتيالات الموجهة وعمليات الخطف في أواخر عام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠. واستمر المكتب السياسي وفريق الأمم المتحدة القطري في تعاونهما الوثيق مع السلطات في ''بونتلاند''. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، أوفد المكتب السياسي موظفا وطنيا للشؤون السياسية إلى غاروي.

٨٠ - وظلت منطقة ''صوماليلاند'' مستقرة نسبيا، على النقيض من بقية أنحاء البلد. وواصل المكتب السياسي وفريق الأمم المتحدة القطري التعاون بشكل وثيق مع السلطات في ''صوماليلاند''. ونتيجة لتنامي التعاون بين المكتب السياسي وفريق الأمم المتحدة القطري، أنشأت سلطات ''صوماليلاند'' فرقة عمل وزارية للتعاون مع المكتب السياسي حول المسائل المتعلقة بالأمن وحقوق الإنسان والقرصنة والشؤون المدنية.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٨١ - سيقوم المكتب السياسي، خلال عام ٢٠١١، بتعزيز تعاونه مع فريق الأمم المتحدة القطري، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجهات المانحة الرئيسية في المجتمع الدولي لمساعدة المؤسسات الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك الحكومة الاتحادية الانتقالية. ومن المتوقع تسريع وتيرة تدريب ونشر قوات الأمن الصومالية، ولا سيما في مقديشو، مع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية في آب/أغسطس ٢٠١١. ويتطلب ذلك تعاونا أوثق بين الحكومة وشركائها الدوليين.

٨٢ - وسيعمل المكتب السياسي بصورة وثيقة مع مجموعة من الشركاء في عملية وضع الدستور لضمان إنجاز خطة العمل في الموعد المحدد. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعاون المكتب بشكل مكثف مع الشركاء المشاركين في بناء قدرات اللجان المنشأة بموجب الميثاق الاتحادي الانتقالي واتفاق جيبوتي، بما في ذلك فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالانتخابات ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحقوق الإنسان، والمصالحة، وإصلاح القطاع الأمني، والأوضاع الإنسانية. وسيشارك المكتب السياسي، وفريق الأمم المتحدة القطري ومقر الأمم المتحدة، فضلا عن بعض الخبراء الخارجيين، في برامج التدريب. وسيعمل المكتب السياسي أيضا بشكل وثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، وكذلك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، على صياغة مدونة للانتخابات وتدريب المدربين لمسؤولي اللجنة الانتخابية. وبالمثل سيتم توفير التدريب لمنظمات المجتمع المدني.

٨٣ - وقد تم الانتهاء من نقل المكتب السياسي إلى مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في شباط/فبراير ٢٠١٠. ويوجد المكتب السياسي الآن في موقع مشترك مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال داخل مجمع الأمم المتحدة في نيروبي. وقد تم بنجاح إدماج العناصر الإدارية وغيرها من عناصر الدعم، التي كانت تتبع المكتب السياسي من قبل، في مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي بدأ بصورة كاملة القيام بالوظائف الإدارية الأساسية المتكاملة للمكتب السياسي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتشمل الخدمات المشتركة إدارة الموارد البشرية والمالية والمشتريات والاتصالات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والميزانية وعمليات الصندوق الاستئماني. ويحتفظ المكتب السياسي بعناصره الفنية. ويعكف المكتب السياسي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على وضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم لإضفاء الطابع الرسمي على طرائق التعاون بينهما.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٠

٨٤ - جرى تمكين قدرة الحكومة الاتحادية الانتقالية، بمساعدة من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على صد الهجمات المتكررة من جانب العناصر المناهضة للحكومة، والانتقال بالبلد من حالة الدولة الفاشلة إلى حالة الدولة الهشة. وبدعم من المجتمع الدولي، تؤدي الحكومة وظائف الدولة الوليدة. وتشمل هذه الوظائف، للمرة الأولى على مدار ما يقرب من العقدين، جمع الإيرادات من ميناء مقديشو والمطار الدولي، وإعداد واعتماد ميزانية، وتشغيل خدمة للبث الإذاعي. واستعانت الحكومة بشركة برايس ووترهاوس كوبرز لتكون وكيلها الائتماني لدعم المساءلة والإبلاغ عن التمويل الوارد من المجتمع الدولي.

٨٥ - وفي غضون ذلك، واصلت الحكومة الاتحادية الانتقالية مد يديها إلى جماعات المعارضة، حيث كانت تتوجه إلى الأفراد المستعدين للتخلي عن العنف. وبالتالي، انشق أكثر من ٥٠٠ من مقاتلي حركة الشباب وحزب الإسلام، من بينهم خمسة من القادة الميدانيين لحركة الشباب، وانضموا إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية. وحتى الآن، لم تقم الحكومة بوضع استجابة منسقة لدعم هؤلاء المنشقين.

٨٦ - وفي أيار/مايو ٢٠١٠، نظم المكتب السياسي مؤتمر اسطنبول بشأن الصومال. وقام القطاع الخاص في الصومال ودوائر الأعمال الدولية والشركاء الدوليين بدراسة مبادرات لإعادة بناء الصومال من خلال السبل الاقتصادية والأطر التنظيمية وتطوير البنية الأساسية. وعقد في حزيران/يونيه في نيروبي اجتماع متابعة بناء على التوصيات الصادرة عن المؤتمر.

٨٧ - ويتمثل الهدف الرئيسي لمكتب تطوير قطاع الأمن التابع للمكتب السياسي في تطوير قطاع أمن محترف وخاضع للمساءلة في الصومال على أساس من سيادة القانون. ويستند النهج المتبع أساسا إلى نتائج تقييم لقطاع الأمن أجرته الأمم المتحدة وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، والحكومة الاتحادية الانتقالية والهيئة. الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ويشكل التقييم الأساس للبرامج المخطط لتنفيذها في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وقد تواصل التقدم نحو إنشاء مكتب تطوير قطاع الأمن بالكامل، على النحو المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، ولا سيما من خلال نشر مستشاري شرطة إضافيين وتعيين كبير ضباط مدني لشؤون إصلاح قطاع الأمن، وهو الذي يرأس المكتب. وتتمثل واحدة من المهام الرئيسية لمكتب التطوير في تقديم الدعم للسلطات الصومالية في إعداد استراتيجية متماسكة تنهض بها العناصر الوطنية لتطوير قطاعي العدالة والأمن، على أساس من سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. ولذلك الغرض، وبدعم من

المكتب السياسي، تقوم الحكومة الاتحادية الانتقالية أيضا بوضع مشروع خطة جديدة للأمن القومي وتحقيق الاستقرار لتحل محل خطة عام ٢٠٠٦.

٨٨ - ويشارك المكتب السياسي في ترؤس اللجنة الأمنية المشتركة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٩، وهي مهمة ستظل من الأولويات الرئيسية لمكتب تطوير قطاع الأمن. ومن المتوقع أن يتم تنسيق كل ما يقدمه الشركاء الدوليون للحكومة من تدريب ودعم لقطاع الأمن من خلال هذه الآلية المركزية من أجل ضمان الاتساق وتماسك التنفيذ. ويضم الفريق العامل الفني المعني بالشرطة والفريق العامل الفني العسكري التابعان للجنة الأمنية المشتركة أهم الجهات الفاعلة في الحكومة والأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والمجتمع الدولي لتحقيق هذا التنسيق. وتواصل البعثة أيضا التفاعل مع الوزراء الرئيسيين في قطاع الأمن وتقديم المشورة لهم، وهم وزراء الدفاع والداخلية والأمن الوطني والعدل والشؤون الدينية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المستشارون العسكريون ومستشارو الشرطة بمكتب التطوير بشكل وثيق مع قيادة قطاع الأمن في مقديشو، بما في ذلك رئيس أركان قوات الأمن الوطني ومفوض قوة الشرطة الصومالية، وكذلك قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومفوض الشرطة فيها.

٨٩ - وكان التقدم المحدود في التفاوض على وقف إطلاق النار مع جماعات المعارضة المسلحة، وزيادة توسيع نطاق عملية جيبوتي، يعنيان عدم توفر الشروط اللازمة للاضطلاع ببرنامج تقليدي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. فلم يتسنى تنفيذ الأنشطة التي كان يخطط لها الفريق المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مكتب تطوير قطاع الأمن في النصف الأول من عام ٢٠١٠، مثل المواءمة بين النهج الدولية في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتعزيز قدرات الحكومة الاتحادية الانتقالية من حيث الاستعداد لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتحضير لها. ولمواءمة النهج الدولية مع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يخطط المكتب السياسي، بالاشتراك مع وزارة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لعقد حلقة عمل في أواخر عام ٢٠١٠ لمتابعة حلقة العمل التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ مع ممثلي الحكومة الاتحادية الانتقالية وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي أسفرت عن مشروع خطة عمل لوضع إطار لسياسة عامة متسقة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع ذلك، عقدت خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ خمسة اجتماعات للتنسيق بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بمشاركة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري والمجتمع الدولي.

٩٠ - ومن أجل معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة من خلال إطار لاستراتيجية منسقة، أنشأ المكتب السياسي فريق نيروبي العامل لمكافحة القرصنة (مجموعة نيروبي)، الذي يضم فريق الأمم المتحدة القطري والمنظمة البحرية الدولية والإنتربول. وقد نتج عن التنسيق عدد من المشاريع التي تنطلق من البر لمعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة، فضلا عن المبادرات المتصلة بمحاكمة مرتكبيها. ويجري حاليا تمويل هذه المشاريع من الصندوق الاستئماني الذي أنشأه فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال في شباط/فبراير ٢٠١٠.

٩١ - وبناء على طلب فريق الاتصال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، يتولى المكتب، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية والمنظمة البحرية الدولية والفريق القطري للأمم المتحدة، تيسير إنشاء آلية صومالية للتنسيق التقني لمكافحة القرصنة تضم الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية في ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''على الصعيد التقني (يشار إليها باسم ''عملية كمبالا''). وقد وضعت الآلية بالفعل إجراءات موحدة لتشغيل المكاتب الإقليمية لمكافحة القرصنة واختصاصات الهيئة التنسيقية العامة للمناطق الثلاث. وقام العنصران القانوني والقضائي لآلية التنسيق، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بوضع اتفاق على قائمة بالأولويات من أجل إصلاح قانوني يهدف إلى محاكمة القراصنة المشتبه فيهم داخل الصومال، فضلا عن إصلاح السجون.

٩٢ - وسيكون التنسيق بين المجتمع الدولي والسلطات الصومالية عاملا حاسما إذا ما أريد النجاح في مكافحة القرصنة وأسبابها الجذرية. وتبرز جهود التنسيق الأخيرة بين فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال وفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال الطبيعة المعقدة للمهام التي يجري الاضطلاع بها، مع تشديد قرار مجلس الأمن ١٨٩٧ (٢٠٠٩) على أهمية التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة. وسيواصل المكتب السياسي الاضطلاع بدوره الرئيسي باعتباره المنسق والميسر الرئيسي داخل الأمم المتحدة (من خلال مجموعة نيروبي)، وبين السلطات الصومالية المختلفة (من خلال آلية التنسيق الفني الصومالية لمكافحة القرصنة)، ومع المجتمع الدولي (من خلال أفرقة العمل الأربعة التابعة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال).

٩٣ - وواصل المكتب السياسي تركيزه على مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك رصد حالة حقوق الإنسان المتدهورة، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع المسلح، والمناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المتطرفة. وعلى الرغم من أن الأزمة والنزاع السياسيين فرضا قيودا على الفرص المتاحة لبناء قدرات المؤسسات الاتحادية الانتقالية، فقد استمر الاتصال، ولا سيما مركز التنسيق الحكومي لحقوق الإنسان لمناقشة المبادرات الممكنة لحقوق الإنسان،

بما في ذلك عملية الاستعراض الدوري الشامل القادم، التي تتطلب تقديم الصومال تقريرا إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١ عن العملية الدستورية ومسألة تجنيد الأطفال.

٩٤ - وأوفدت وحدة حقوق الإنسان بعثات إلى ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''، وإلى مخيمات داداب للاجئين في كينيا، لجمع معلومات حول حالة حقوق الإنسان والمساهمة في عمليات التخطيط، بما في ذلك إصلاح الشرطة. كما واصلت الاتصال بمنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة لتعزيز ما تقوم به من جمع المعلومات وأنشطة الدعوة (بما في ذلك ما يتعلق بضرورة توفير الحماية للمدنيين في النزاعات)، والمساهمة في بناء القدرات. وتعد معالجة ظاهرة الإفلات من العقاب أمرا ضروريا لتنفيذ اتفاق جيبوتي، وتظل تمثل أولوية أساسية للمكتب السياسي، سواء من خلال تطوير القطاع الأمني والقضائي، أو من خلال أنشطة الدعوة لأي من الآليات المتوخاة والتعاون معها وتقديم المشورة لها. ويستعرض المكتب السياسي اقتراحا بإنشاء فريق مستقل قبل نهاية عام ٢٠١٠ للقيام بوضع خريطة للانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان من خلال جمع وتحليل الوثائق الموجودة وإجراء مقابلات للحصول على شهادات الشهود.

٩٥ - واستمرت الأنشطة الإعلامية للمكتب السياسي في دعم تنفيذ اتفاق جيبوتي من خلال إعداد المواد الأساسية الشاملة والعروض وتحديث موقع المكتب على شبكة الإنترنت والاتصالات المنتظمة مع الصوماليين في المهجر. كما يقدم مكتب الإعلام الدعم لبناء قدرات وزارة الإعلام في الحكومة الاتحادية الانتقالية، سواء من خلال تقديم المشورة والدعم بشأن المسائل الإعلامية ومن خلال تقديم المساعدة إلى إذاعة مقديشو وشبكة الأنباء الصومال. ومن المخطط تنظيم حملات إعلامية بشأن العملية الانتخابية والدستور المنقح في وقت لاحق من عام ٢٠١٠ وفي عام ٢٠١١، بعد الانتهاء من وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور. وتشمل الأنشطة الأخرى مشروع إعلامي بشأن مكافحة القرصنة (مع الحصول على التمويل اللازم من الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تتصدى لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، فضلا عن حملة التوعية بحقوق الإنسان التي يجري تنظيمها مع وحدة حقوق الإنسان.

التطورات على صعيد تعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية

٩٦ - لا يزال التمرد المستمر الذي تقوم به الجماعات المتشددة مع بعض الدعم الأجنبي، فضلا عن محدودية كمية التمويل المتوفر لتعزيز المؤسسات الاتحادية الانتقالية، تشكل العقبات الرئيسية أمام إضفاء الاستقرار على الوضع الأمني في الصومال، ولا سيما في المناطق الجنوبية والوسطى. وأدى ذلك بدوره إلى عرقلة تنفيذ الأنشطة المخططة لدعم المؤسسات الاتحادية

الانتقالية، والتي تشمل بناء قدراتها في مجالات إدارة الخدمات العامة، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإعداد مشروع الدستور، وترتيبات العملية الانتخابية، فضلا عن التعزيز الشامل للمؤسسات الأمنية.

٩٧ - وعلى الرغم من التهديد الأمني المرتفع وبيئة العمل التي تتسم بالصعوبة عموما، واصل المكتب السياسي تنظيم برامج للتدريب التوجيهي للقيادات في الوزارات والمكاتب الرئيسية. وشمل المسؤولون الذين جرى تدريبهم موظفين من وزارة الخزانة، ووزارة الخارجية، ووزارة الأمن الوطني، ووزارة الشباب والرياضة. ويهدف التدريب لمساعدة الخدمة المدنية وعناصر داخل قطاع الأمن، وبناء نواة من الفنيين التكنوقراطيين تشكل الأساس لفريق تتبلور حوله وزارات/إدارات مكتملة الأركان.

٩٨ - وقد أحرزت عملية وضع دستور للصومال تقدما كبيرا، مع اضطلاع المكتب السياسي بالإشراف والتوجيه من الناحية السياسية. وواصل المكتب السياسي واتحاد الشركاء الذي يشارك في مشروع دعم وضع الدستور الصومالي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، ومعهد ماكس بلانك للقانون العام المقارن والقانون الدولي، والتحالف الدولي لبناء السلام Interpeace) بذل جهودهم لبناء قدرات المؤسسات الوطنية المكلفة بالإشراف على إعداد مشروع الدستور. وقد نظم اتحاد الشركاء حلقة دراسية توجيهية لأعضاء لجنة الدستور البرلمانية المنبثقة من البرلمان الاتحادي الانتقالي في جيبوتي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وكانت الندوة تهدف إلى تعريف أعضاء لجنة الدستور البرلمانية بالقضايا والمبادئ ذات الصلة بعملية وضع الدستور. ويواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيادة التنفيذ الفني للعملية.

٩٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، عقد المكتب السياسي واتحاد الشركاء عقد حلقة دراسية توجيهية حول ''الشريعة في دساتير الدول الإسلامية: التحديات التي تواجه عملية وضع الدستور الصومالي'' في جيبوتي. وعقب أداء اليمين الدستورية للأعضاء الجدد في اللجنة الدستورية الاتحادية المستقلة في أوائل آذار/مارس ٢٠١٠، تم عقد حلقة عمل توجيهية لأعضاء اللجنة في جيبوتي في الفترة من ٤ إلى ٢٣ آذار/مارس. وأثناء حلقة العمل، قام المفوضون وأطراف أخرى باستعراض هيكل اللجنة ونظامها الداخلي وانتخاب شاغلي مناصب اللجنة وهيئاتها الفرعية.

١٠٠ - وكان المشروع الأول للوثيقة الاستشارية الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٠ يمثل البدء جديا في عملية المشاورات مع مختلف جماعات الجمهور الصومالي. ومن المتوقع صدور المشروع النهائي للدستور بحلول شباط/فبراير ٢٠١١، بعد اعتماده من جانب البرلمان.

١٠١ - وفي إطار تنفيذ اتفاق جيبوتي، تواصل الحكومة الاتحادية الانتقالية عملها لوضع الترتيبات الأمنية وتطوير هياكل أمنية واضحة ومتماسكة. وقد بدأت، على سبيل المثال، إعادة تشكيل الجيش الوطني. كما قام رئيس أركان الجيش بتنظيم ونشر سبع كتائب تتألف من عشائر مختلطة وتضم كل واحدة ٤٥٠ فردا، في إطار تسلسل قيادي عملي.

١٠٢ - وتواصل اللجنة الأمنية المشتركة تقديم التوجيه الاستراتيجي في مجال السياسات، فضلا عن تنسيق تدريب العسكريين وقوات الشرطة التابعين للحكومة الاتحادية الانتقالية. وكانت اللجنة هي جهة التنسيق لتقييم قطاع الأمن، فضلا عن قيامها بطرح مشروع خطة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار. وبعد إعادة تنشيطها في أواخر عام ٢٠٠٩، عقدت اللجنة سبع اجتماعات منذ تموز/يوليه ٢٠٠٩، منها ثلاثة اجتماعات في مقديشو. وهي تضم كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي المجتمع الدولي، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية، ويشترك في قيادتها القيادة الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمكتب السياسي.

١٠٣ - وتواصل اللجنة الرفيعة المستوى الاضطلاع بدور بالغ الأهمية كساحة للحوار السياسي. وستظل تمثل الآلية المركزية للتشاور بين الأطراف في سعيها إلى معالجة المسائل السياسية التي تنشأ في عملية السلام. وستظل اللجنة أيضا بمثابة ساحة للتشاور وتبادل المعلومات بين المؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي بشأن المسائل السياسية والأمنية والفنية. وسيواصل المكتب السياسي تقديم خدمات السكرتارية إلى اللجنة، وكذلك متابعة المسائل المدرجة على جدول أعماله.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

١٠٤ - وستزيد الحكومات الإقليمية والمجتمع الدولي من دعمها لعملية السلام مع اقتراب الفترة الانتقالية من نهايتها، وستنفذ الحكومة الاتحادية الانتقالية جدول أعمال المرحلة الانتقالية، التي تشمل: عملية وضع الدستور، والانتخابات، وتقديم المساعدة الإنسانية، وأنشطة بناء القدرات داخل البلد.

١٠٥ - وتلتزم الحكومة الاتحادية الانتقالية بسياستها الرامية إلى السعي للدخول في حوار مع الجماعات المعارضة التي على استعداد في نبذ العنف والانضمام إلى عملية السلام. ويواصل المكتب السياسي دعم وتشجيع الحوار الشامل.

١٠٦ - وتظل اللجنة الأمنية المشتركة هي الآلية المركزية للتنسيق بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والمكتب السياسي والمجتمع الدولي بشأن المسائل المتصلة بالأمن، وعلى وجه

الخصوص تطوير قطاع الأمن في الصومال. وفي الوقت نفسه، ستواصل اللجنة الرفيعة المستوى تعزيز الحوار بين الحكومة والمكتب السياسي والمجتمع الدولي بشأن القضايا السياسية. ولذلك، سيواصل المكتب السياسي توفير القيادة والتوجيه والدعم اللوجستي للجنتين.

١٠٧ - وسيواصل المكتب السياسي التركيز على عملية وضع الدستور، بالتعاون الوثيق مع مجموعة من الشركاء؛ وعلى التدريب وغيره من أنشطة بناء القدرات لمختلف عناصر الخدمة المدنية في الحكومة؛ وعلى الاتصال وتعبئة الموارد مع المجتمع الدولي، بما في ذلك تنظيم المؤتمرات الدولية.

١٠٨ - وسينصب تركيز مكتب تطوير قطاع الأمن على دعم السلطات الاتحادية الانتقالية في تنفيذ خطة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار، بما في ذلك تشجيع اتباع نهج كلي لتطوير قطاعي الأمن والعدالة وإرساء أسس للشفافية والمساءلة. وسيعمل مكتب التطوير أيضا مع الشركاء الوطنيين وغيرهم لتطوير الأدوات ذات الصلة بقطاع الأمن. وسيواصل المكتب السياسي القيام بأنشطة الدعوة مع المانحين الدوليين لتوفير بدلات نقدية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بدلا من الرواتب، وذلك للحد من مخاطر الانشقاق والانضمام إلى جماعات المعارضة المسلحة، وإيجاد آليات فعالة لإدارة صرف هذه الأموال وحساباتها. وسيقوم كل من قوات الأمن الوطني وقوة الشرطة الصومالية بوضع تسلسلها القيادي الموحد للعمليات، الذي يدعم كل منها إنشاء آلية للرقابة المدنية لضمان الالتزام بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

١٠٩ - ومن المتوقع مواصلة تطوير مرافق التدريب لكل من الجيش والشرطة في الصومال في عام ٢٠١١ من أجل ضمان تحقيق الحكومة هدفها من استخدام البلد باعتباره مكان التدريب الرئيسي لقوات الأمن التابعة لها.

١١٠ - وبالتنسيق مع العناصر الأخرى من مكتب تطوير قطاع الأمن وشركاء الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سيساعد فريق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مكتب التطوير في جمع وتركيز وتحليل المعلومات ذات الصلة بالجماعات المسلحة من منظور نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كجزء من أنشطة التخطيط للتحضير لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيبدأ الفريق أيضا في وضع قائمة مرجعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لدعم أنشطة الوساطة والمصالحة. كما سيكون دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في تطوير وتنفيذ استجابة عملية إزاء المنشقين، بما في ذلك من خلال الدروس المستفادة من مناطق أخرى، من الأولويات الأخرى للفريق.

١١١ - وفي عام ٢٠١١، ستتركز مبادرات المكتب السياسي لمكافحة القرصنة على تعزيز آليات التنسيق المتصلة بالتصدي للقرصنة داخل البلد. وستشمل هذه الأنشطة: تعزيز تعاون آلية التنسيق الفني الصومالية لمكافحة القرصنة مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فيما يتعلق بالقضاء، والسجون، وسبل العيش البديلة، واستراتيجية وسائط الإعلام؛ وكفالة وضع برامج تنطلق من البر على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ والتعاون مع الشركاء بشأن مشاريع للصندوق الاستئماني لمكافحة القرصنة؛ والاتصال مع فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال للتنسيق الفعال لمكافحة القرصنة على النحو المشار إليه في القرار ١٨٩٧ (٢٠٠٩).

١١٢ - وسيقوم المكتب السياسي بتنسيق المبادرات بين فريق الاتصال المعني بالقرصنة وفريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، وتسهيل تبادل المعلومات مع المجتمع الدولي بشأن استراتيجيات مكافحة القرصنة داخل البلد. وسيواصل المكتب السياسي تعزيز قدرة المؤسسات الاتحادية الانتقالية لتمكين المجتمعات المحلية من خلق موارد الرزق المستدامة.

١١٣ -وسيساعد المكتب في تعزيز المؤسسات من خلال تقديم المشورة بشأن العملية الانتخابية، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين والمحليين. وتشمل الخطة تنظيم التدريب لمنظمات المجتمع المدني والصحفيين على العملية الانتخابية، فضلا عن دعم الحملات الإعلامية المتصلة بذلك. في مجال السلام والمصالحة، يخطط المكتب السياسي للعمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني لإنشاء شبكة وطنية للمصالحة من أجل تنسيق الأنشطة الرامية إلى تعزيز مبادرات السلام والمصالحة على المستويات القاعدية.

١١٤ -وفي مجال حقوق الإنسان، سينصب التركيز على الأولويات الخمس المتفق عليها في سياق إطار التعاون التقني المبرم عام ٢٠٠٩ بين المكتب السياسي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات الصومالية: تعزيز قدرة السلطات فيما يتصل بمسائل حقوق الإنسان؛ والمساهمة في إنشاء المزيد من قوات الأمن الملتزمة بحقوق الإنسان؛ ومعالجة ظاهرة الإفلات من العقاب وقضايا العدالة والمصالحة؛ وتعزيز الرصد والإبلاغ على الصعيد العام؛ ورفع مستوى الوعي العام بحقوق الإنسان. وستشمل الأنشطة بناء القدرات التشريعية والسياسية، ودعم تطوير آليات للتصدي لظاهرة الإفلات من العقاب، ومواصلة المساهمة في عمليتي الدستور والانتخابات وغير ذلك من عمليات المرحلة الانتقالية.

١١٥ -وفي عام ٢٠١١، سيقوم المكتب السياسي بحملات توعية للجمهور العام، بالتعاون مع الشركاء من وسائط الإعلام المحلية داخل الصومال وخارجها لتعزيز الحوار والمصالحة في المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل مكتب الإعلام العمل مع الشركاء المحليين

لدعم وتطوير خدمة الرسائل والإعلانات العامة في مختلف الوسائط. وسيواصل المكتب السياسي القيام بدور رئيسي في دعم وسائط الإعلام الصومالية من خلال تسهيل وتنسيق برامج التدريب وعقد حلقات العمل. وسيزيد المكتب من دعمه لمواصلة وتطوير القدرات وزيادة موارد وزارة الإعلام وإذاعة مقديشو. كما تم تكليف المكتب السياسي بمهمة الإشراف على مشروع إعلامي للتصدي للآثار السلبية للقرصنة. وسيستمر المكتب السياسي في تعزيز السياسات وتنسيق تنفيذها على المستوى العملي من خلال مشاركته النشطة ومساهمته في اجتماعات أسبوعية مع فريق الدعم الإعلامي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وعقد اجتماعات شهرية مع فريق الاتصالات التابع للأمم المتحدة.

الهدف: تعزيز السلام والأمن والمصالحة الوطنية في الصومال

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إقامة مؤسسات معززة وعريضة القاعدة وتمثيلية في الصومال	(أ) '١' زيادة عدد المجموعات المشاركة في حكومة وبرلمان الوحدة الوطنية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٦ التقديرات لعام ٢٠١٠: ٧ الهدف لعام ٢٠١١: ٨ '٢' اعتماد دستور جديد مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: صفر التقديرات لعام ٢٠١٠: صفر الهدف لعام ٢٠١١: ١ '٣' اعتماد البرلمان الاتحادي الانتقالي القانون الانتخابي مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: صفر التقديرات لعام ٢٠١٠: صفر الهدف لعام ٢٠١١: ١

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٤‘ زيادة العدد الإجمالي للكيانات الإقليمية التي تتعاون مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: ١ الهدف لعام ٢٠١١: ٢

النواتج

- عقد أربعة اجتماعات لتعزيز التعاون السياسي بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والجماعات المعارضة التي هي خارج نطاق عملية السلام، بغية تعزيز السلام والأمن والمصالحة
- عقد اجتماعان لتعزيز التعاون السياسي بين الحكومة الاتحادية الانتقالية و’’بونتلاند‘‘، بغية تعزيز السلام والأمن والمصالحة
- عقد اجتماعان لتعزيز التعاون السياسي بين الحكومة الاتحادية الانتقالية و ’’صوماليلاند‘‘، بغية تعزيز السلام والأمن والمصالحة
- عقد ٤ اجتماعات تشاورية لفريق الاتصال الدولي لتقييم الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في الصومال، من أجل تقديم مساعدة أكثر تركيزا بهدف تعزيز السلام والمصالحة الوطنية والأمن
- عقد ٤ اجتماعات، في شراكة مع المنظمات المالية الدولية، ومن بينها البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمصرف الإسلامي، لمتابعة التوصيات المنبثقة عن مؤتمر اسطنبول بشأن الصومال
- عقد ٦ اجتماعات تنسيقية مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمكتب السياسي حول صون السلام والأمن والاستقرار في الصومال، الموقعة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠
- قد ٦ اجتماعات للجنة رفيعة المستوى لتقديم المشورة للمؤسسات الاتحادية الانتقالية بشأن المسائل السياسية والاجتماعية ومسائل العدالة والمصالحة
- تقديم المشورة إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية بشأن إنشاء برلمان اتحادي انتقالي وحكومة اتحادية انتقالية أكثر شمولا
- عقد اجتماعات شهرية للفريق العامل الفني، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة من الشركاء تشمل المعهد الديمقراطي الدولي للشؤون الدولية، والتحالف الدولي لبناء السلام

Interpeace، وإدارة التنمية الدولية، ووكالة التنمية الدولية في الولايات المتحدة، بشأن مسائل الحوكمة (الدستور، وبناء القدرات، والانتخابات)

- عقد ٤ حلقات عمل مع منظمات المجتمع المدني للمضي قدما بمسيرة السلام والمصالحة في الصومال
- تقديم المشورة الفنية إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة الشركاء، بشأن العملية الانتخابية، بما في ذلك القانون الانتخابي، ودليل النظام الانتخابي، ورسم خرائط للمناطق الانتخابية، وترجمة المواد الانتخابية إلى اللغة الصومالية، ودليل التعليم المدني، ومسائل حقوق الإنسان
- عقد حلقتي عمل تدريبيتين لمراقبي المجتمع المدني وموظفي مراكز الاقتراع لزيادة تعزيز دورهم في العملية الانتخابية، والترويج لرسالة السلام والتسامح والمصالحة في فترتي ما قبل وما بعد الانتخابات
- تقديم مشورة الخبراء والتدريب على العملية الانتخابية للجماعات النسائية الصومالية لزيادة مشاركتها في الانتخابات
- عقد اجتماعان مع اللجنتين الوطنيتين للانتخابات وحقوق الإنسان ووزارة الشؤون الجنسانية لاستعراض مشروع قانون الانتخابات من أجل منع التمييز ضد المرأة
- عقد حلقتي عمل تدريبيتين للصحفيين الصوماليين عن تغطية الانتخابات للترويج لرسالة السلام والتسامح والمصالحة الوطنية في فترتي ما قبل وما بعد الانتخابات
- تنظيم حملة إعلامية بشأن عملية السلام، والعملية الانتخابية والدستور بما في ذلك ١٥ ساعة من البرامج التلفزيونية و ٣٠ ساعة من البرامج الإذاعية، وتوعية صوماليي المهجر، وتوزيع ١٠ ٠٠٠ منشور وكتيب بالإنكليزية والصومالية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز قدرة المؤسسات الاتحادية الانتقالية في الصومال	(ب)'١' زيادة العدد الإجمالي للجان الفنية التي تنشئها الحكومة الاتحادية الانتقالية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: ٤ الهدف لعام ٢٠١١: ٦

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ زيادة العدد الإجمالي للتبرعات المقدمة من الجهات المانحة إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية من أجل تنفيذ اتفاق جيبوتي مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٢١٣ مليون دولار الرقم المقدر لعام ٢٠٠٩: ٣٠٣ مليون دولار الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ٣٣٣ مليون دولار
	’٣‘ زيادة عدد كبار المسؤولين الذين يتم تدريبهم، مثل الأمناء الدائمون ورؤساء المكاتب ورؤساء الإدارات، في المؤسسات الاتحادية الانتقالية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٥٥ الرقم المقدر لعام ٢٠٠٩: ٨٩ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ١١٩

النواتج

- تنظيم ٦ حلقات عمل عن إدارة الخدمة العامة لوزارات العدل، والإعلام، والشؤون الجنسانية، والتعاون الدولي والشؤون الإنسانية، والأمن الداخلي، ووزارة الداخلية، والمالية والخزانة
- تنظيم ٤ حلقات عمل تدريبية للجان الفنية، تشمل اللجان المعنية بالسلام والمصالحة والأمن والدستور والانتخابات، عن آليات الرقابة والمساءلة
- تنظيم ٩ حلقات عمل تدريبية، بالاشتراك مع الفريق القطري، لسلطات ’’بونتلاند‘‘ و ’’صوماليلاند‘‘ والمنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال عن تسيير وحوكمة الإدارة المحلية
- إسداء المشورة الفنية لوزارة الشؤون الجنسانية عن المشاركة السياسية للمرأة من أجل تعزيز دور المرأة في العملية السياسية
- وضع منهج دراسي لتدريب الموظفين في وزارة الشؤون الجنسانية
- عقد مؤتمرات شهرية عن طريق الفيديو مع الحكومة الاتحادية الانتقالية لتقديم المشورة الفنية عن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية، ولتعزيز قدرتها على الحكم لمواجهة التحديات في تلك المجالات

- تنظيم حلقة عمل تدريبية عن الممارسات في الصحافة والاتصال بين المؤسسات لموظفي وزارة الإعلام ولمحطات الإذاعة العامة والخاصة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) تعزيز تصدي المجتمع الدولي للقرصنة	(ج) '١' وضع واعتماد استراتيجية للتصدي للقرصنة في الصومال والمنطقة دون الفرعية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١١: ١ '٢' زيادة مجموع عدد المبادرات/المشاريع المشتركة التي تنفذها الحكومة الاتحادية الانتقالية و''بونتلاند'' و''صوماليلاند'' في إطار ''عملية كمبالا'' مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: خطة عمل مشتركة واحدة لمكافحة القرصنة الهدف لعام ٢٠١١: ٥ خطط عمل مشتركة لمكافحة القرصنة

النواتج

- عقد ٥ اجتماعات لتقديم المشورة الفنية إلى ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' والحكومة الاتحادية الانتقالية بشأن وضع استراتيجية دولية متماسكة وخطة عمل تستند إلى ''عملية كمبالا''
- عقد ٦ اجتماعات للتشاور والتنسيق مع الأفرقة العاملة الأربعة ذات الصلة، ومن بينها فريق الاتصال المعني بالقرصنة قابلة سواحل الصومال، لتبادل المعلومات بشأن مبادرات مكافحة القرصنة
- عقد ٣ اجتماعات مع ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' والحكومة الاتحادية الانتقالية لوضع استراتيجية متماسكة وخطة عمل لآلية التنسيق الفني الصومالية لمكافحة القرصنة في إطار ''عملية كمبالا''
- تنظيم حلقتي عمل، تضم ممثلين للحكومة الاتحادية الانتقالية و''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''، لوضع واعتماد استراتيجية وخطة عمل للتصدي للقرصنة، كجزء من آلية وهيكل للتعاون المشترك في إطار ''عملية كمبالا''

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) إحراز تقدم في وتحسين حالة حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب في الصومال	(د) '١' زيادة عدد التدابير الجديدة للسياسات والتشريعات التي تتخذها الحكومة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١١: ٣ '٢' زيادة عدد الآليات المستقلة لمكافحة الإفلات من العقاب مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١١: ١

النواتج

- عقد ٤ اجتماعات لتقديم المشورة الفنية إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية و ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' بشأن تعزيز احترام حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك تنفيذ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي
- تنظيم ٣ حلقات عمل تدريبية عن حقوق الإنسان للحكومة الاتحادية الانتقالية، بما في ذلك وزارات العدل، والداخلية، والشؤون الدستورية، والمرأة وشؤون الأسرة، والمصالحة، فضلا عن ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''
- تقديم الدعم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية، والسلطات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني الصومالية، في إعداد ووضع وتقديم تقرير الصومال إلى مجلس حقوق الإنسان بموجب عملية الاستعراض الدوري الشامل
- القيام، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة، ومن بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتقديم المشورة إلى الشرطة وأجهزة القضاء والسجون في الصومال للتصدي للإفلات من العقاب

- القيام بصورة منتظمة بجمع المعلومات وتقديم التقارير وأنشطة الدعوة حول حالة حقوق الإنسان في الصومال، من أجل رفع مستوى الوعي على الصعيدين الوطني والدولي
- تنظيم ٣ حلقات عمل تدريبية لمنظمات المجتمع المدني عن رصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها
- تقديم الدعم الفني واللوجستي لوضع وتنفيذ آلية لرسم خارطة لانتهاكات حقوق الإنسان
- إنشاء شبكة للوزيرات وعضوات البرلمان بغية التصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بالمسائل الجنسانية، بما في ذلك حقوق الإنسان، ومشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والانتخابات والسلام
- تنظيم حملة إعلامية بشأن مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك ١٠ ساعات من البرامج الإذاعية و ٤ ساعات من البرامج التليفزيونية، و ١٠ ٠٠٠ ملصق و ١٠ ٠٠٠ كتيب

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تعزيز القطاع الأمني وسيادة القانون في الصومال	(هـ) ’١‘ تعزيز المؤسسات الأمنية الاتحادية الانتقالية في الصومال من خلال وضع خطط عمل نوعية للقطاعات/الوكالات مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الرقم المقدر لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ٥ خطط عمل ’٢‘ وضع واعتماد خطط لتطوير قطاعات الأمن والعدالة في المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال و ’’صوماليلاند‘‘ و ’’بونتلاند‘‘ مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الرقم المقدر لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ٣

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ زيادة عدد قوات الأمن المدربة من خلال دورات متخصصة، بما في ذلك على إصلاح الدفاع والشرطة، وإدارة التغيير، وتحليل المعلومات، ومعايير الشرطة والعسكريين، للوفاء بالقواعد الدولية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٤٥ الرقم المقدر لعام ٢٠٠٩: ٧٥ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ٣٠٠
	’٤‘ زيادة تصنيف ورصد المقاتلين المنشقين وأعباء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١١: ٨ مجموعات
	’٥‘ وضع واعتماد استراتيجية لمعالجة مسألة المقاتلين المنشقين/المؤقتين مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١١: ١

النواتج

- عقد ٦ اجتماعات تنسيقية للفريق العامل الفني المعني بالشرطة لوضع وبدء تنفيذ خطة عمل قوة الشرطة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية كجزء من خطة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار
- عقد ٦ اجتماعات تنسيقية للفريق العامل الفني العسكري لوضع وبدء تنفيذ خطة عمل قوات الأمن الوطني كجزء من خطة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار
- عقد اجتماعات شهرية للجنة الأمنية المشتركة لاستعراض المقترحات وإقرار التوصيات المقدمة الفريق العامل الفني المعني بالشرطة والفريق العامل الفني العسكري بشأن إصلاح قطاع الأمن
- تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين لـ ٤٠ من ضباط الشرطة والجيش على تحليل المعلومات

- تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين لضباط الشرطة والجيش على معايير عمل الشرطة وعمل العسكريين
- تنظيم حلقتي عمل تدريبيتين لأعضاء اللجنة الأمنية المشتركة على إجراءات القيادة والسيطرة وإدارة اللوجستيات، بما في ذلك مسائل الشراء
- تنظيم حملة إعلامية عن قطاع الأمن، بما في ذلك ١٠ ساعات من البرامج الإذاعية
- إنتاج ١٠ ساعات من البرامج التليفزيونية و ٠٠٠ ٥ ملصق وكتيب وإعلان باللغة الصومالية
- تقديم المشورة والدعم من أجل تدريب وتسجيل ونشر ضباط الشرطة والجيش والموظفين المدنيين في قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية
- عقد ٤ اجتماعات في ''صوماليلاند'' و ٤ اجتماعات في ''بونتلاند'' لتقديم المشورة لسلطات كل منهما عن إجراء تقييمات قطاع الأمن وعن عمليات إصلاح قطاع الأمن، وتنظيم حلقتي عمل في ''صوماليلاند'' وحلقتين في ''بونتلاند'' عن تقييم قطاع الأمن
- القيام، بدعم من المكتب السياسي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعداد ٤ وثائق عن الدعم المقدم في الأجل القصير لإصلاح السجون وقطاع العدالة، وعن إعادة إنشاء وتعزيز نظام السجون في الصومال، وتقديم التدريب الاستراتيجي وبناء القدرات للموظفين في نظم العدالة والقضاء والسجون في الصومال، والقيام بجهود الدعوة مع المانحين وتعبئة الموارد لتعزيز قطاعي العدالة والسجون
- تدريب ٧٠ من مديري قطاع الدفاع على وضع هيكل دفاعي، وصياغة السياسات الدفاعية، واستعراض نظم القوات المسلحة وغيرها من النظم التي تنظم سلوك القوات المسلحة
- تنظيم حلقتي عمل عن تطوير قطاع الأمن لمسؤولين من الوزارات المعنية، وأعضاء مجلس الأمن الوطني، وأعضاء لجنة الدفاع في البرلمان، وكبار قيادات قطاع الأمن
- تنظيم حلقة عمل تدريبية للجنة الأمنية المشتركة ومجلس الأمن الوطني عن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
- عقد ٦ اجتماعات لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في وضع اللمسات النهائية على خطة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار، والتحضير لتنفيذ الخطة
- تصميم مصفوفة للجهات الفاعلة في قطاعي الأمن والعدالة، وسياسات ومشاريع للمناطق الثلاثة من أجل دعم وتعزيز وإدارة قدرات الحكومة الاتحادية الانتقالية
- إعداد وثيقة استراتيجية عن رصد الأنشطة التي تضطلع بها القوات المسلحة عبر الحدود

- وضع إطار مشترك للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقديم الدعم في الأجل القصير للأنشطة البرنامجية لقطاع العدالة من أجل سرعة نشر القدرة التشغيلية للعدالة الوطنية
- تقديم المشورة إلى اللجنة الأمنية المشتركة ومجلس الأمن الوطني بشأن عملية التخطيط لإعادة إنشاء وتعزيز نظم السجون في الصومال
- توفير التدريب الاستراتيجي للموظفين ووضع إطار لنظم العدالة والسجون في الصومال
- القيام، بالتعاون الوثيق مع الآلية الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإسداء المشورة إلى اللجنة الأمنية المشتركة ومجلس الأمن الوطني بشأن أنشطة الدعوة مع المانحين وتعبئة الموارد فيما يتعلق بتعزيز قطاعي العدالة والسجون
- تقديم المشورة والتدريب إلى الشرطة ونظم القضاء والسجون لمعالجة مسائل حقوق الإنسان، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
- إدارة نظم وأدوات لتحقيق المركزية في البيانات المتعلقة بحالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الصومال، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة
- جمع المعلومات بصورة منتظمة عن حالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من الحكومة الاتحادية الانتقالية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمصادر الأخرى، واستخدامها لإنتاج تحليلات فصلية
- عقد ٤ اجتماعات مع وزارة شؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واللجنة الأمنية المشتركة، والشركاء الآخرين ذوي الصلة، عن وضع استراتيجية للتعامل مع المقاتلين المؤقتين
- تنظيم حلقة عمل مع وزارة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج واللجنة الأمنية المشتركة واللجنة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البرلمان عن القواعد الأساسية للتخطيط لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- إيفاد بعثات لاكتساب الدروس لموظفي وزارة شؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، واللجنة الأمنية المشتركة، والمكتب السياسي، عن الخيارات المتاحة للتعامل مع المقاتلين المؤقتين
- إعداد قائمة بشأن خيارات ومسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لدعم أية عملية للمصالحة أو الوساطة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والجماعات المسلحة الصومالية

- عقد اجتماع مع الشركاء الدوليين فيما يتصل بتقديم الدعم للحكومة في وضع استراتيجية للمقاتلين المؤقتين
- تنظيم ما لا يقل عن ٦ حلقات عمل واجتماعات تشاورية بشأن مؤسسات الأمن والعدالة في الصومال، بهدف وضع خطط عمل واعتمادها وتنفيذها

العوامل الخارجية

١١٦ - من المتوقع أن يحقق مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أهدافه على افتراض ما يلي: (أ) ألا يزعزع استقرار المؤسسات الاتحادية الانتقالية أي عوامل داخلية أو خارجية؛ (ب) أن تدعم الحكومات/المنظمات الإقليمية عملية السلام؛ (ج) أن يقدم دعم متسق من المجتمع الدولي لعملية السلام في الصومال (د) أن توفر الجهات المانحة أموالا كافية دعما لتنفيذ اتفاق جيبوتي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١			تحليل الفرق ٢٠١٠-٢٠١١
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	وفورات الفرق (العجز)	المجموع	الصافي	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الموظفين المدنيين	٧ ٧٥٨,٠	٧ ٤٦٥,٠	٢٩٣,٠	٨ ٣٨٠,٢	٨ ٠٨٧,٢	-	٦٢٢,٢
التكاليف التشغيلية	٩ ٠٠٩,٧	٨ ٩٧٣,٥	٣٦,٢	٧ ٩٦٤,٨	٧ ٩٢٨,٦	-	(١ ٠٤٤,٩)
المجموع	**١٦ ٧٦٧,٧**	**١٦ ٤٣٨,٥**	**٣٢٩,٢**	**١٦ ٣٤٥,٠**	**١٦ ٠١٥,٨**	**-**	**(٤٢٢,٧)**

١١٧ - يغطي صافي مجموع الاحتياجات من الموارد البالغ ٠٠٠ ٣٤٥ ١٦ دولار (إجماليه ٨٠٠ ٨٠٣ ١٧ دولار) المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لملاك موظفين يبلغ ١٠٥ وظائف (٦٧ موظف دولي، و ٣٨ موظف وطني) (٢٠٠ ٣٨٠ ٨ دولار)، ولخدمات الخبراء والاستشاريين (٠٠٠ ١٢٥ دولار)، والسفر الرسمي (٥٠٠ ٠٠٧ ٢ دولار)، وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية، مثل المرافق والهياكل الأساسية (٩٠٠ ٨٣٠ ١ دولار)، والنقل (٢٠٠ ٠٠٤ ٢ دولار)، والاتصالات (١٠٠ ٢٠٠ ١ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ١٨٨ دولار)، والخدمات الطبية (١٠٠ ٢٥٥ دولار)، ولوازم وخدمات ومعدات أخرى (٣٠٠ ٣٥٣ دولار).

١١٨ - ويُعزى النقصان في احتياجات عام ٢٠١٠ أساسا إلى الانخفاض المتوقع في مشتريات معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، نتيجة لتغطية الاحتياجات بدرجة كبيرة في عام ٢٠١٠.

١١٩ - ويرجع الفرق المتوقع لعام ٢٠١٠ في المقام الأول إلى معدل الشغور البالغ ٢٩ في المائة الذي كان أعلى عن المعدل المدرج في الميزانية والبالغ ٢٤ في المائة وأقل من الاحتياجات المدرجة في الميزانية لتحسينات وبناء المكاتب في الصومال نتيجة لعدم إعادة التمركز في البلد بسبب الحالة الأمنية.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	الأمين العام المساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	موظفو الخدمة الأمنية/الميدانية	موظفو فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	موظفو الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمد لعام ٢٠١٠	١	–	١	٢	١٠	١٧	١٢	١	**٤٤**	٢٣	–	**٦٧**	١٢	٢٦	–	**١٠٥**
المقترح لعام ٢٠١١	١	–	١	٢	١٠	١٧	١٢	١	**٤٤**	٢٣	–	**٦٧**	١٢	٢٦	–	**١٠٥**
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	**–**	–	–	**–**	–	–	–	**–**

١٢٠ - لا يُقترح إدخال أي تغيير على ملاك الموظفين المعتمد.

هاء - مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون

(١٦ ٦٢٩ ٦٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٢١ - أنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٢٩ (٢٠٠٨) لفترة ولاية مدتها ١٢ شهرا، وبدأ عملياته في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وباعتماد قرار المجلس ١٨٨٦ (٢٠٠٩)، تم تمديد ولاية المكتب حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. والبعثة مكلفة بدعم حكومة سيراليون في المجالات التالية:

(أ) تقديم الدعم السياسي للجهود الوطنية والمحلية المبذولة من أجل تحديد وتسوية التوترات والتهديدات التي تنذر بوقوع نزاع؛

(ب) رصد وتعزيز حقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون، بما في ذلك الجهود المبذولة للتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات؛

(ج) توطيد إصلاحات الحكم الرشيد، مع التركيز بوجه خاص على أدوات مكافحة الفساد من قبيل لجنة مكافحة الفساد؛

(د) دعم اللامركزية، ومراجعة دستور عام ١٩٩١ وإصدار التشريعات ذات الصلة؛

(هـ) التنسيق على نحو وثيق مع لجنة بناء السلام ودعم ما تقوم به من عمل، فضلا عن تنفيذ إطار التعاون من أجل بناء السلام والمشاريع المدعومة من خلال صندوق بناء السلام.

١٢٢ - ووفقا لهذه الولاية، تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ نهج الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون. وخلال العامين اللذين عمل فيهما المكتب المتكامل، طرح المكتب عددا من الأدوات المبتكرة لتحقيق المزيد من التكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري. على وجه الخصوص، قام المكتب والفريق القطري بوضع واعتماد رؤية مشتركة لأسرة الأمم المتحدة في سيراليون، وهي الرؤية التي تحدد بوضوح أولويات بناء السلام التي ستركز عليها خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. وقد وُضعت الرؤية المشتركة لدعم استراتيجية وطنية للسلام والتنمية، وهي تمثل مساهمة الأمم المتحدة في تنفيذ تلك الاستراتيجية. وقد وضع المكتب المتكامل والفريق القطري أيضا ترتيبا مشتركا للتمويل (صندوق استئماني متعدد المانحين)، ووافق على عدد من الخدمات المشتركة لمجالات العمليات الحرجة، وفتح مكاتب إقليمية مشتركة للأمم المتحدة في عواصم مناطق ومقاطعات سيراليون.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٢٣ - سيستمر المكتب المتكامل، في عام ٢٠١١، في العمل بصورة وثيقة والتعاون بشكل متزايد مع لجنة بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، وفريق الأمم المتحدة القطري، ومصرف التنمية الأفريقي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين لضمان توفير الدعم لتنفيذ برنامج الحكومة من أجل التغيير. وسوف يواصل المكتب المتكامل، على وجه الخصوص، المشاركة في المبادرات الإقليمية لمعالجة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون مع جميع بعثات الأمم المتحدة في المنطقة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٠

١٢٤ - في عام ٢٠١٠، أحرز المكتب المتكامل تقدما كبيرا في تنفيذ ولايته. فقد لعبت البعثة دورا حاسما في منع وحل النزاعات والتوترات السياسية التي كانت ستزيد، في حال

عدم معالجتها، من احتمالات السقوط مرة أخرى في براثن النزاع، وكان يمكن أن تقوض التقدم الذي حققته سيراليون على مدى السنوات الثماني الماضية. دعما لجهود الحكومة في تعبئة الموارد، يشترك المكتب المتكامل، إلى جانب الحكومة والبنك الدولي، في رئاسة لجنة الشراكة من أجل التنمية مع سيراليون، التي أسفرت عن عقد مؤتمر دولي للمانحين في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقدمت البعثة الدعم لوضع سياسة وطنية للمعونات، وقدمت المشورة في مجال السياسات للحكومة من خلال المذكرات الاستشارية، بما في ذلك عن مسائل البطالة بين الشباب، والأمن البحري، والجريمة العابرة للحدود الوطنية، وإصلاح القطاع العام. وفي إطار تنفيذ البلاغ المشترك، الذي اعتمد في أعقاب أعمال العنف التي اندلعت بين الأحزاب في آذار/مارس ٢٠٠٩، نظم المكتب المتكامل سلسلة من منتديات الحوار بين الأحزاب على المستويين الوطني والإقليمي على حد سواء. كما ساهم في تعزيز لجنة تسجيل الأحزاب السياسية ولجنة مكافحة الفساد. وضمن التحضيرات للانتخابات الوطنية عام ٢٠١٢، فإن إجراء انتخابات ناجحة كان يتطلب إيفاد بعثة تقييم ضمت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية والمكتب المتكامل، لضمان تنسيق الدعم الدولي لهيئات إدارة الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع استراتيجية شاملة للتخفيف من مخاطر الانتخابات ورسم خارطة للنزاعات، لتسليط الضوء على التهديدات المحتملة والتدابير الممكنة للتخفيف من المخاطر ومنع نشوب النزاعات. كما يتفاعل المكتب المتكامل مع الحكومة وجميع أصحاب المصلحة بشأن طرائق وتوقيت عملية مراجعة الدستور.

١٢٥ - وبفضل الدعم المقدم من المكتب المتكامل، تم إحراز تقدم ملحوظ في إنشاء هيئة الإذاعة المستقلة (هيئة إذاعة سيراليون)، باعتماد البرلمان لقانون وتعيين رئيس للهيئة وأعضاء لمجلس أمنائها. وقام رئيس سيراليون والأمين العام للأمم المتحدة بافتتاح الهيئة رسميا في حزيران/يونيه ٢٠١٠، مع تسليم أصول إذاعة الأمم المتحدة إلى الهيئة رسميا. وقد أحرز المكتب المتكامل أيضا تقدما ملحوظا في مجالات أخرى من ولايته، ولا سيما في دعم بناء القدرات في المؤسسات الوطنية، بما في ذلك السلطة القضائية والتشريعية والشرطة، فضلا عن مجلس حقوق الإنسان. وثمة مجال هام من مجالات تركيز المكتب المتكامل يتمثل في تقديم الدعم للحكومة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، الذي يشكل تحديا أمنيا وسياسيا خطيرا للبلد. وبدعم من البعثة، تم تشكيل فرقة عمل مشتركة لمنع المخدرات، وهي تضطلع الآن بعملها. ويواصل المكتب المتكامل أيضا تقديم الدعم لعمل لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١٠

١٢٦ - يفترض، لأغراض التخطيط، أن يتم تمديد وجود المكتب المتكامل بقوامه الكامل خلال عام ٢٠١١، وأنه لن يجري تعديل ولاية المكتب بشكل كبير. ومع ذلك، سيلعب المكتب المتكامل دورا أكبر بصورة متزايدة في دعم الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٢. ووفقا لولايته، سيواصل المكتب المتكامل ما يلي: دعم الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية لتعزيز الديمقراطية، فضلا عن التعاون فيما بين الأحزاب والتعاون الإقليمي؛ وتقديم الدعم للتحضير لانتخابات عام ٢٠١٢؛ ودعم الجهود التي تبذلها المؤسسات الوطنية في سيراليون لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة؛ ودعم التعاون الإقليمي وبناء القدرات الوطنية لمنع النزاعات وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

١٢٧ - وسيواصل المكتب المتكامل القيام بأنشطته على نحو متكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري، في إطار تنفيذ الرؤية المشتركة لأسرة الأمم المتحدة في سيراليون. وفيما يتعلق باستراتيجية الخروج، فإن توقيتها وتفاصيلها ستأخذ في الاعتبار، في جملة أمور، نجاح إجراء الانتخابات الوطنية عام ٢٠١٢، وقدرة المؤسسات الوطنية على منع أو معالجة النزاعات بطريقة سلمية، وفقا للأطر القانونية الوطنية والدولية.

١٢٨ - وترد أدناه أهداف المكتب المتكامل وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: دعم السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سيراليون على المدى الطويل

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز تنسيق سياسات الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى توطيد السلام وبناء السلام والتنمية المستدامة	(أ) '١' مواصلة السيطرة الوطنية على عملية توطيد السلام وبنائه، من خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات المناسبة، فضلا عن آليات الرصد والتمويل مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١ (وضع واعتماد وثيقة واحدة عن الاستراتيجية الوطنية، برنامج التغيير) الرقم التقديري لعام ٢٠٠٩: تقرير مرحلي واحد (الأول) الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: تقرير مرحلي واحد (الثاني)

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ مواصلة تكامل أنشطة الأمم المتحدة البرنامجية في سيراليون، من خلال صياغة وتنفيذ وثيقة للاستراتيجية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: وضع واعتماد استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة (الرؤية المشتركة لأسرة الأمم المتحدة في سيراليون) الرقم التقديري لعام ٢٠٠٩: تقريران مرحليان الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: تقريران مرحليان
	’٣‘ مواصلة وتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى سيراليون، من خلال قيام الحكومة بصياغة واعتماد وثائق الاستراتيجية ونشر تقارير مرحلية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: وضع استراتيجية وطنية واحدة بشأن سياسات المساعدة الرقم التقديري لعام ٢٠٠٩: تقرير مرحلي واحد الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: تقرير عن المساعدة الإنمائية عام ٢٠١٠
	’٤‘ زيادة العدد الإجمالي للمشاريع المنفذة التي يمولها صندوق بناء السلام مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٦ الرقم التقديري لعام ٢٠٠٩: ٨ الرقم المستهدف لعام ٢٠١٠: ١١

النواتج

- تنفيذ برنامج التغيير من خلال اشتراك الممثل التنفيذي للأمين العام، مع الحكومة والبنك الدولي، في ترؤس الاجتماعات الفصلية لتنسيق سياسات لجنة شراكة التنمية في سيراليون
- تقديم دعم السكرتارية لفريق شركاء التنمية، ومساعدة الرؤساء المشاركين في عقد الاجتماعات، ووضع جداول الأعمال، وتبادل الوثائق الأساسية مع الشركاء، ومتابعة نقاط العمل

- المساعدة في تنسيق السياسات من خلال ترؤس الممثل التنفيذي للأمين العام لاجتماعات شهرية مع الشركاء الدوليين الرئيسيين والمجموعات الدبلوماسية
- الاشتراك في ترؤس المشاورات الفصلية مع الأحزاب السياسية الرئيسية بشأن تنفيذ البيان المشترك الصادر عن لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، ومؤتمر عموم الشعب، وحزب الشعب السيراليوني، من خلال اجتماعات لجنة التقيد بالبيان المشترك
- تنسيق تنفيذ الرؤية المشتركة من خلال ترؤس الممثل التنفيذي للأمين العام للاجتماعات الأسبوعية لفريق الأمم المتحدة القطري
- تقديم دعم السكرتارية والتنسيق لاجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري، ومساعدة الرئيس على عقد الاجتماعات، ووضع جداول الأعمال، وتبادل الوثائق الأساسية مع الشركاء، ومتابعة نقاط العمل
- تقديم دعم السكرتارية لفريق مديري البرامج المسؤولين عن كفالة التماسك والتناسق والتكامل في تنفيذ الرؤية المشتركة
- تنفيذ السياسة الوطنية للمعونات وتوصيات الاجتماع التشاوري للمانحين المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر في لندن، من خلال اشتراك الممثل التنفيذي للأمين العام في ترؤس الاجتماعات الفصلية للتنسيق بين الحكومة والمانحين
- الاشتراك في ترؤس الاجتماعات الفصلية للجنة التوجيهية الوطنية لصندوق بناء السلام
- تقديم دعم السكرتارية والدعم الفني لاجتماعات تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام
- تقديم المشورة بشأن السياسات الاستراتيجية من خلال وضع المذكرات الاستشارية والتقارير لحكومة سيراليون حول المسائل السياسية والأمنية ومسائل الحوكمة والمسائل الاجتماعية – الاقتصادية الرئيسية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) إحراز تقدم نحو توطيد السلام ومنع النزاعات المحتملة في سيراليون	(ب) '١' زيادة الحوار السياسي والتفاعل البناء فيما بين الأحزاب السياسية الرئيسية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: توقيع قادة الأحزاب السياسية على بيان مشترك الرقم التقديري لعام ٢٠١٠: تنظيم منتدى للحوار بين الأحزاب بمشاركة جميع الأحزاب السياسية الرئيسية،

واعتماد بيان مشترك ثان بشأن المضي قدما
الرقم المستهدف لعام ٢٠١١: تنظيم منتدى تشاوري وطني لجميع الأحزاب، والاتفاق على منهاج سياسي للتحضير لانتخابات عام ٢٠١٢

'٢' زيادة الوعي والحوار حول المخاطر المتصلة بالأصول العرقية وازدياد النزعة الإقليمية في البلد
مقاييس الأداء
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق
الرقم التقديري لعام ٢٠١٠: إجراء تشخيص شامل للأصول العرقية وازدياد النزعة الإقليمية وإعداد تقرير
الرقم المستهدف لعام ٢٠١١: زيادة التمثيل العرقي والإقليمي في المناصب الحكومية العليا إلى ما لا يقل عن ٣٥ في المائة

'٣' التحضير الفعال لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠١٢
مقاييس الأداء
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: تعزيز اللجنة الانتخابية الوطنية وممارستها لعملها على نحو فعال
الرقم التقديري لعام ٢٠١٠: إجراء تقييم لاحتياجات الانتخابات، وإعداد تقرير عن خارطة بمخاطر الانتخابات وخارطة بالنزاعات في الانتخابات
الرقم المستهدف لعام ٢٠١١: تأمين التمويل الكافي للانتخابات، والاتفاق على طرائق إجراء الانتخابات

'٤' ممارسة لجنة تسجيل الأحزاب السياسية لعملها على نحو فعال
مقاييس الأداء
الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: اتفاق الحكومة على التوصيات المتعلقة بإعادة هيكلة لجنة تسجيل الأحزاب السياسية
الرقم التقديري لعام ٢٠١٠: تنفيذ التوصيات المتعلقة بإعادة هيكلة لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، بما في ذلك إعادة تنظيم لجان رصد مدونة قواعد السلوك في المقاطعات
الهدف لعام ٢٠١١: ممارسة لجنة تسجيل الأحزاب السياسية ولجان رصد مدونة قواعد السلوك في المقاطعات لعملها

بشكل كامل وفعال في المقاطعات وفي فريتاون

'٥' إجراء الاستفتاء الدستوري

مقاييس الأداء

الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: اتخاذ الحكومة خطوات لتنفيذ عملية مراجعة الدستور

الرقم التقديري لعام ٢٠١٠: توصل الحكومة إلى اتفاق بشأن توقيت وطرائق عملية مراجعة الدستور

الهدف لعام ٢٠١١: عقد ٦ منتديات عامة

النواتج

- كفالة التنفيذ الفعال للبيان من خلال تيسير عقد اجتماعات لجنة رصد تنفيذ البيان المشترك وعملها بصورة منتظمة
- عقد اجتماعات شهرية للجنة المانحين التوجيهية للانتخابات، التي تحضرها اللجنة الانتخابية الوطنية، والشركاء الإنمائيين، ولجنة تسجيل الأحزاب السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- معالجة التوترات والنزعة الإقليمية من خلال اجتماعات التنسيق والتشاور مع الحكومة والمجتمع المدني، وبخاصة المنتديات المشتركة بين الأديان، فضلا عن الأحزاب السياسية والشركاء الدوليين
- تنظيم عقد منتدى تشاوري وطني حول الأصول العرقية والنزعة الإقليمية، بالتعاون الوثيق مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني
- إجراء مشاورات منتظمة حول المشورة المتعلقة بالسياسات وبناء قدرات لجنة تسجيل الأحزاب السياسية ولجنة الاتصال بالأحزاب السياسية
- القيام بأنشطة الدعوة حول التسامح ونبذ العنف والتفاعل البناء في العملية السياسية، من خلال عقد اجتماعات شهرية مع قيادات الأحزاب السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي
- تعزيز التفاهم فيما بين الأحزاب، فضلا عن التركيز على المسائل الوطنية ودعم بناء قدرات رابطة شباب كل الأحزاب السياسية ورابطات نساء الأحزاب من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع الأجنحة الشبابية والنسائية للأحزاب السياسية
- رصد المسائل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي ودعم الجهود التي تبذلها حكومة سيراليون لمعالجة التهديدات العابرة للحدود، من خلال الاجتماعات المتعلقة بالحدود المشتركة بين سيراليون وليبريا والاجتماعات الفصلية مع اتحاد نهر مانو واتحاد نهر ماكونا

- تعزيز القيادات السياسية على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية لكبار ممثلي الأحزاب السياسية وشباب الأحزاب والقيادات النسائية
- تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن عملية مراجعة الدستور المقترحة، بما في ذلك ما يتعلق بالتوقيت والطرائق، فضلا عن المشاركة والتوصل إلى توافق للآراء على الصعيد الوطني، واستراتيجية تعبئة الموارد من أجل هذه العملية
- تقديم تقارير نصف سنوية إلى مجلس الأمن وحضور مشاورات المجلس في مقر الأمم المتحدة
- المشاركة في الاجتماعات الفصلية لرؤساء بعثات الأمم المتحدة في المنطقة
- إعداد تقارير حالة أسبوعية لمقر الأمم المتحدة عن التطورات السياسية والأمنية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) إحراز تقدم نحو الحوكمة الرشيدة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في سيراليون	(ج) '١' زيادة شفافية وشمولية وسائط الإعلام الوطنية ونظام الاتصالات الوطني مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: اعتماد قرار حكومي بشأن سياسات إنشاء هيئة الإذاعة المستقلة التقديرات لعام ٢٠١٠: اعتماد البرلمان لقانون هيئة الإذاعة المستقلة، وتعيين مجلس الأمناء الهدف لعام ٢٠١١: اكتمال إنشاء جميع هياكل هيئة الإذاعة المستقلة، بما في ذلك الشبكات الإقليمية، فضلا عن آليات التمويل '٢' تعزيز قدرات لجنة مكافحة الفساد في مجالات كشف حالات الفساد والتحقيق فيها ومقاضاة الضالعين فيها، ويتضح ذلك في عدد الحالات المقدمة إلى القضاء مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١١ قرار إدانة التقديرات لعام ٢٠١٠: ١٠ قرارات إدانة الهدف لعام ٢٠١١: ١٥ قرار إدانة '٣' تعزيز قدرات المهام التشريعية والرقابية للبرلمان مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: اعتماد ١١ تشريعا التقديرات لعام ٢٠١٠: اعتماد ٧ تشريعات الهدف لعام ٢٠١١: اعتماد ٨ تشريعات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٤‘ زيادة نسبة المهام الحكومية المنقولة من السلطات المركزية إلى السلطات المحلية
	مقاييس الأداء
	الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: المهام الوظيفية: ٥٠ في المائة؛ المهام المالية: ٥٠ في المائة؛ مهام إدارة الموارد البشرية: صفر في المائة
	التقديرات لعام ٢٠١٠: المهام الوظيفية: ٧٥ في المائة؛ المهام المالية: ٧٥ في المائة؛ مهام إدارة الموارد البشرية: ٢٥ في المائة
	الهدف لعام ٢٠١١: المهام الوظيفية: ٩٠ في المائة؛ المهام المالية: ٩٠ في المائة؛ مهام إدارة الموارد البشرية: ٧٥ في المائة

النواتج

- تقديم المشورة في مجال السياسات والدعم الفني واللوجستي لهيئة إذاعة سيراليون وعقد اجتماعات لمجلس الأمناء
- إسداء المشورة في مجال السياسات والقيام بأنشطة الدعوة وتقديم الدعم الفني وما يتصل به من دعم للجنة مكافحة الفساد من خلال عقد اجتماعات تنسيقية وتشاورية منتظمة
- دعم الجهود التي تبذلها لجنة مكافحة الفساد من خلال التدريب وأنشطة الدعوة الموجهة إلى الجمهور، بما في ذلك جماعات المجتمع المدني لرصد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
- عقد اجتماعات كل أسبوعين مع لجنة المساءلة والشفافية في البرلمان عن تقرير مراجع الحسابات العام الذي يجري استعراضه لأغراض المساءلة
- تعزيز قدرة البرلمان على الاضطلاع بمهامه على نحو فعال من خلال إجراء مشاورات منتظمة مع رئيس البرلمان وأمينه وقياداته
- إجراء مشاورات والتعاون بصورة منتظمة مع فريق الأمم المتحدة القطري والاتحاد البرلماني الدولي وسائر الشركاء الدوليين لتعزيز قدرات البرلمان
- رصد تنفيذ المشروع المتعلق بالبرلمان الذي اعتمده وأيده صندوق بناء السلام
- تيسير ربط المبادرات المحلية بخطط التنمية الوطنية من خلال تنظيم حلقتين دراسيتين إقليميتين للإدارة التقليدية والجهات الفاعلة الوطنية

- عقد اجتماعات شهرية مع وزارة الخارجية، والحكم المحلي والشؤون الريفية، والأمانة المعنية باللامركزية، والمانحين بشأن عملية تفويض السلطات والتنسيق
- الرصد نصف السنوي المشترك مع الأمانة المعنية باللامركزية لعمليات ١٩ مجلسا محليا
- تقديم الدعم لإعداد خطة الأعمال الخمسية لهيئة إذاعة سيراليون
- إنشاء وتجهيز مراكز موارد الأمم المتحدة في كلية فورا باي بجامعة سيراليون؛ وجامعة نيالا؛ وجامعة ماكيني، لتوفير المعلومات/الوثائق/الكتب لدعم تلك المؤسسات
- تنظيم المؤتمرات الصحفية والجولات الصحفية للصحفيين المحليين/الدوليين فيما يتعلق بمشاريع الأمم المتحدة الرئيسية في البلد
- تصميم وطباعة المواد الترويجية لتعزيز صورة وعمل ''أمم متحدة واحدة'' في سيراليون
- الاضطلاع على الصعيد المحلي بجهود الدعوة والترويج للأمم المتحدة في جميع المقاطعات والشياخات والمدارس قبيل إجراء انتخابات عام ٢٠١٢
- تقاسم المعارف عن المسائل المتصلة بمبادرة بناء السلام، والانتخابات، وحقوق الإنسان والحوكمة، من خلال تدريب منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة من وسائط الإعلام
- تنظيم إنتاج برامج إذاعية وتليفزيونية وحفلات موسيقية للسلام مع 'فنانون متحدون من أجل السلام'، لإنتاج أغنيات عن مختلف المسائل المواضيعية المتصلة ببناء السلام والتنمية
- قيام الممثل التنفيذي للأمين العام ببذل المساعي الحميدة لدى المسؤولين والمؤسسات على الصعيدين الوطني والمحلي من أجل اضطلاع المكتب المتكامل بمعالجة العقبات السياسية الناشئة عن عملية اللامركزية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) إحراز تقدم نحو احترام حقوق الإنسان فضلا عن تعزيز سيادة القانون في سيراليون	(د) '١' زيادة عدد الأهداف المنفذة في خطة عمليات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٤ التقديرات لعام ٢٠١٠: ٦ الهدف لعام ٢٠١١: ٨

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ عدد التقارير القطرية المقدمة إلى الهيئات الدولية المنشأة بمعاهدات في إطار مختلف معاهدات حقوق الإنسان. مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٢ التقديرات لعام ٢٠١٠: ٢ الهدف لعام ٢٠١١: ٢
	’٣‘ زيادة النسبة المئوية للمستفيدين الذين يتلقون الدعم في إطار برنامج التعويضات الذي تضطلع به لجنة تقصي الحقائق والمصالحة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١٠ في المائة التقديرات لعام ٢٠١٠: ٣٥ في المائة الهدف لعام ٢٠١١: ٧٠ في المائة
	’٤‘ زيادة عدد التقارير/خطط العمل الجنسانية مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: ١ تقرير تمهيدي الهدف لعام ٢٠١١: تقرير جنساني واحد وخطة عمل واحدة

النواتج

- توفير التدريب وبناء القدرات لحكومة سيراليون، في شراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، فيما يتعلق بانتهاج نهج قائم على الحقوق، بما في ذلك فيما يتصل بتنفيذ البرامج الـ ٢١ المدرجة في إطار الرؤية المشتركة لأسرة الأمم المتحدة في سيراليون، بما فيها التدريب
- رفع الوعي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وبالتزامات الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١١، من خلال تدريب ٣٦ من موظفي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
- تيسير المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل المقرر في عام ٢٠١١ بالنسبة لسيراليون
- تقديم المشورة إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتصل بتنفيذ ولايتها

- مساعدة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في حشد التأييد للحصول على موافقة الحكومة وتنفيذها لخطة عمل وطنية لحقوق الإنسان
- تدريب وبناء قدرات الموظفين المعنيين في الحكومة فيما يتعلق بالتزامات تقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان
- إدماج حقوق الإنسان في المقررات الدراسية من خلال تقديم المساعدة إلى الحكومة
- تنظيم ١٣ حلقة عمل بشأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها للجان حقوق الإنسان في المقاطعات، والمجالس المحلية في المقاطعات، ووزارات الحكومة، في شراكة مع مفوضية حقوق الإنسان
- رصد حقوق الإنسان في ١٢ مقاطعة وفي المنطقة الغربية، بما في ذلك نشر تقريرين عامين وإبلاغ السلطات الحكومية في هذا الصدد
- تقديم المشورة إلى مؤسسات قطاع العدالة، بما فيها القضاء، ووزارة العدل، والسجون، والشرطة، ولجنة إصلاح القوانين، بشأن مسائل حقوق الإنسان
- تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن اعتماد تشريعات تلتزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تنظيم منتدى تشاوري وطني مع الحكومة عن حالة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق والمصالحة، بما في ذلك برنامج التعويضات
- تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن صياغة خطة عمل وطنية وتنفيذها تعزيزا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن
- تقديم المشورة إلى الحكومة فيما يتعلق بالتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإدراجها في القوانين المحلية، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- وضع خارطة للحالة الجنسانية مع الجهات الفاعلة التي تشارك مع الأمم المتحدة وعلى المستويات المحلية (كل من وزارة الرعاية الاجتماعية والشؤون الجنسانية والأطفال واللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية في البرلمان)
- القيام، بالتنسيق مع الفريق العامل المعني بالحوكمة، بإعداد تقرير شامل عن الشؤون الجنسانية، يتضمن توصيات ووضع مقترحات

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) تحسين قدرات قطاع الأمن في سيراليون لتوفير الأمن الداخلي ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات	(هـ) '١' زيادة عدد الضباط الذين تم نقلهم إلى فرقة العمل المشتركة لمنع المخدرات في سيراليون مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٥٠ التقديرات لعام ٢٠١٠: ٧٧ الهدف لعام ٢٠١١: ٧٧ '٢' زيادة عدد ضباط الشرطة في سيراليون المدربين على المعايير المهنية والمساءلة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٥٠ التقديرات لعام ٢٠١٠: ١٣٤ الهدف لعام ٢٠١١: ١٠٠ '٣' تحسين المساءلة العامة واحترام حقوق المواطنين من خلال إنشاء مجلس للتحقيق في الشكاوى من الشرطة مقاييس الأداء الرقم الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: لا ينطبق الهدف لعام ٢٠١١: مجلس واحد

النواتج

- فحص وتدريب ٧٧ من أعضاء وحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية
- تنفيذ خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون من خلال عقد اجتماعات شهرية مع وحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية
- تقديم المشورة الفنية بشأن استراتيجيات التحقيقات الجنائية من خلال عقد اجتماعات شهرية مع وحدة مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية
- إسداء المشورة لإدارة الشكاوى والتأديب والتحقيقات الداخلية في شرطة سيراليون لإجراء عمليات تفتيش مقار الفرق البالغ عددها ٢٩ مقرا

- تنظيم دورات تدريبية لـ ١ ٠٠٠ ضابط شرطة في سيراليون بشأن السياسات المتعلقة بالتحرش الجنسي والإيذاء الجنسي وسياسات مراعاة المنظور الجنساني، فضلا عن برامج تدريبي على حقوق الإنسان/الشؤون الجنسانية
- تقديم المشورة إلى فريق التنسيق التابع لمجلس الأمن الوطني في سيراليون من خلال عقد اجتماعات كل أسبوعين
- عقد اجتماعات أسبوعية لتقديم المشورة للجان الأمنية في المقاطعات والمناطق
- إسداء المشورة للسلطات الأمنية في سيراليون، من خلال اجتماعات شهرية، بشأن تعزيز العمليات البحرية لمنع الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والأسلحة النارية والأشخاص
- إسداء المشورة لإدارة الشكاوى والتأديب والتحقيقات الداخلية
- تقديم المشورة للسلطات الوطنية، من خلال اجتماعات فصلية، بشأن وضع خطة لتأمين الانتخابات في كافة أنحاء البلد

العوامل الخارجية

١٢٩ - يُتوقع أن يبلغ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون هدفه شريطة تحقق ما يلي: (أ) التزام وطني بعملية بناء السلام وامتلاك البلد زمام هذه العملية؛ (ب) استمرار الأطراف الدولية في الالتزام بعملية توطيد السلام وبنائه وتقديم الدعم لها، (ج) الحفاظ على الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في البلدان المجاورة القريبة وعدم التأثير سلباً على الحالة الأمنية في سيراليون.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١			تحليل الفرق ٢٠١٠-٢٠١١
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	وفورات الفرق (العجز)	المجموع	الصافي	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الموظفين المدنيين	٦ ٦٣٩,٩	٦ ٢٥٩,٥	٣٨٠,٤	٧ ٠٨٧,٧	٦ ٧٠٧,٣	-	٤٤٧,٨
التكاليف التشغيلية	١٠ ٢١٩,٦	١٠ ٥٦٧,٤	(٣٤٧,٨)	٩ ٥٤١,٩	٩ ٨٨٩,٧	-	(٦٧٧,٧)
المجموع	**١٦ ٨٥٩,٥**	**١٦ ٨٢٦,٩**	**٣٢,٦**	**١٦ ٦٢٩,٦**	**١٦ ٥٩٧,٠**	**-**	**(٢٢٩,٩)**

١٣٠ - ستغطي الاحتياجات من الموارد التي يبلغ صافي مجموعها ٦٠٠ ٦٢٩ ١٦ دولار (إجماليها ٤٠٠ ٦٩٢ ١٧ دولار): المرتبات والتكاليف العامة للموظفين المتعلقة بـ ٨٢ وظيفة (٤١ وظيفة لموظفين دوليين، و ٣٣ وظيفة لموظفين وطنيين، وثماني وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة) (٧٠٠ ٠٨٧ ٧ دولار)، ونفقات بدل إقامة وسفر لسبعة موظفين قدمتهم الحكومة (٤٠٠ ٢٨٥ دولار) والاحتياجات من الخدمات الاستشارية المتعلقة بخبرات يقدمها خبير دستوري على المدى القصير (٠٠٠ ٩١ دولار)، وسفر الموظفين (٩٠٠ ٣٩٢ دولار)، ومرافق وهياكل أساسية (٧٠٠ ١٠٥ ٢ دولار)، والنقل (٠٠٠ ٨٨٣ ٤ دولار)، وتكاليف لازمة لصيانة شبكة الاتصالات (٥٠٠ ٧٨٥ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٦٣٨ دولار)، ومعدات ولوازم وخدمات طبية (٠٠٠ ١٧٢ دولار)، بالإضافة إلى خدمات ولوازم ومعدات أخرى (٢٠٠ ١٨٨ دولار).

١٣١ - ويعزى الفرق بين الاعتمادات المقترحة لعام ٢٠١١ والميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٠ إلى انخفاض التكاليف المتصلة بالاتصالات للخدمة الإذاعية للبعثة، التي تم نقلها إلى هيئة الإذاعة المستقلة في سيراليون.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون
	وكيل الأمين العام	الأمين العام المساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	موظفو الخدمة الأمنية/الميدانية	موظفو فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	موظفو الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
المعتمد لعام ٢٠١٠	–	١	–	١	٥	١٢	٩	١	**٢٩**	١٢	–	**٤١**	١٣	٢٠	٨	**٨٢**
المقترح لعام ٢٠١١	–	١	–	١	٦	١٢	٧	١	**٢٨**	١٣	–	**٤١**	١٣	٢٠	٨	**٨٢**
التغير	–	–	–	–	١	–	(٢)	–	**(١)**	١	–	**–**	–	–	–	**–**

١٣٢ - سيتألف ملاك الموظفين الإجمالي للعنصر التكميلي المقترح للمكتب المتكامل من ٨٢ وظيفة (٤١ موظف دولي، و ٣٣ موظف وطني، و ٨ من متطوعي الأمم المتحدة)، برئاسة ممثل تنفيذي للأمين العام برتبة أمين عام مساعد، تدعمه وحدة للتخطيط الاستراتيجي المتكامل وأربعة أقسام فنية مواضيعية تركز على المجالات الرئيسية التالية من مجالات الولاية: توطيد السلام؛ والمؤسسات الديمقراطية؛ وحقوق الإنسان وسيادة القانون؛ والشرطة والأمن؛ ودعم البعثة.

١٣٣ - وتشمل التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين الحالي في عام ٢٠١١ ما يلي:

(أ) إنشاء وظيفة جديدة: مساعد لشؤون المشتريات (خ م) في قسم دعم البعثة؛

(ب) إلغاء وظيفة واحدة: موظف لشؤون الطيران (ف-٣) في قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام؛

(ج) إعادة تصنيف: وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٤) إلى وظيفة موظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥)، وموظف للشؤون السياسية (ف-٣) إلى الرتبة (ف-٤) في قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام؛

(د) نقل: موظف لشؤون البرلمان والانتخابات (ف-٣) من قسم المؤسسات الديمقراطية إلى قسم الشؤون السياسية وتوطيد السلام.

واو - الدعم الذي تعتزمه الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة

(٨ ٧١٤ ٢٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٣٤ - أنشأت الأمم المتحدة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة لتيسير تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن النزاع الحدودي بين الكاميرون ونيجيريا. وتشمل ولاية اللجنة المختلطة دعم ترسيم الحدود البرية والحدود البحرية، وتيسير الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد وعلى طول الحدود وفي شبه جزيرة باكاسي، ومعالجة حالة السكان المتضررين، وتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة.

١٣٥ - وأُنشئت لجنة المتابعة من أجل رصد تنفيذ الانسحاب ونقل السلطة في شبه جزيرة بيكاسي، بموجب اتفاق غرينتري المبرم في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. واعتبارا من ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩، اضطلع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة أيضا برئاسة لجنة المتابعة.

١٣٦ - وتم التوصل إلى اتفاقات بشأن البنود الأربعة من حكم محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)، وعلى طول الحدود البرية (تموز/يوليه ٢٠٠٤)، في شبه جزيرة باكاسي (حزيران/يونيه ٢٠٠٦). واستكمل تنفيذ حكم المحكمة فيما يتعلق بالحدود البحرية في آذار/مارس ٢٠٠٨ بالموافقة الرسمية على الخريطة البحرية.

١٣٧ - وبحلول نيسان/أبريل ٢٠١٠، أنجز تقييم ما طوله ٤٦٥ ١ كم من الحدود البرية ووافق عليها الطرفان. وباستخدام موارد خارجة عن الميزانية مقدمة من كل من الكاميرون، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا والاتحاد الأوروبي، يقوم

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإدارة المشروع المتعلق بعقود نصب الأعمدة، الذي تولت اللجنة المختلطة تنسيقه والمصادقة عليه منذ نهاية عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يتم الترسيم الفعلي لما مجموعه ٢٥٠ كم من الحدود بحلول نهاية عام ٢٠١٠.

١٣٨ - وتقدم اللجنة المختلطة الدعم أيضا إلى عملية صياغة تدابير لبناء الثقة ترمي إلى حماية أمن ورفاه السكان المتضررين. وتشمل المجالات الرئيسية التي حددت لتتخذ الحكومات وشركاؤها إجراءات بشأنها المساعدة في مجال الأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، والمياه والبنى التحتية. وستواصل اللجنة رصد احترام حقوق سكان شبه جزيرة باكاسي.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٣٩ - تقدم إدارة الشؤون السياسية للجنة، في سبيل تعزيز الاستقرار الإقليمي والتعاون بين الكاميرون ونيجيريا، التوجيه السياسي والاستراتيجي فضلا عن تيسير تنفيذ عمل اللجنة والإشراف عليه. وتقدم إدارة الدعم الميداني إلى اللجنة دعما إداريا وماليا ولوجستيا.

١٤٠ - ويستضيف مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار أمانة اللجنة. ويتراوح تقاسم التكلفة بين الدعم الإداري واللوجستي (السفر، وإدارة المكاتب، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والشؤون المالية) والمسائل الفنية مثل الإعلام، وحقوق الإنسان والشؤون الاقتصادية. ويقدم مكتبا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكاميرون ونيجيريا الدعم، بما فيه اللوجستي والإداري، إلى اللجنة ومراقبي الأمم المتحدة الموفدين إلى بلد كل منهما. وفي عام ٢٠١٠، زادت اللجنة من تعاونها مع فريقي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا لتلبية حاجات السكان المقيمين على طول الحدود البرية والتوصل إلى حل مناسب يدوم بعد انتهاء عمل اللجنة. وقد عززت المشاورات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي أوجه التكامل والتآزر بين أصحاب المصلحة دعما لعملية ترسيم الحدود البرية فضلا عن تدابير بناء الثقة بالنسبة للسكان المتضررين. ووضعت وكالات الأمم المتحدة في الكاميرون برنامجا مشتركا من أجل المساعدة الإنسانية والتنمية القائمة على المجتمعات المحلية في منطقة بحيرة تشاد. ويدعم الاتحاد الأوروبي مبادرات تنمية المجتمعات المحلية في شبه جزيرة باساكي وغيرها من المناطق. ويمول مصرف التنمية الأفريقي برنامجا طموحا متعدد الجنسيات لإنشاء طريق سريع لتيسير تدفق الأشخاص والسلع بين الكاميرون ونيجيريا. وأسهم الدعم بطائرة هليكوبتر مقدمة من عملية منظمة الأمم المتحدة في كوت ديفوار عام ٢٠٠٩ في التقدم المحرز في مجال التقييم الميداني على طول الحدود البرية.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٠

١٤١ - تواصل في عام ٢٠١٠ إحراز تقدم في مجال التقييم الميداني، حيث وافق كل من الكاميرون ونيجيريا في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ على ما طوله ٤٦٥ ١ كم من الحدود البرية (جرى التوقيع على ٥١٦ ٤ نموذج اتفاق). واللجنة لا تتوخى تحقيق هدفها المتوقع لعام ٢٠١٠ بنسبة ٩٠ في المائة (٨٠٠ ١ كم). ويعزى ذلك إلى الزيادة غير المتوقعة في المصاعب في مجال تقييم الحدود البرية؛ وعدم توافر النقل بالمركبات؛ والحاجة إلى صيانة إضافية للمعدات من جراء الظروف القاسية للبعثة. وهذه الصعوبات المادية التي يواجهها فريق المسح ستؤدي إلى اقتصار البعثات على شهر واحد.

١٤٢ - وبالإضافة إلى تقييم ميداني آخر مقرر خلال الفصل الثاني من عام ٢٠١٠، سيجري الخبراء تحقيقا هدفه تسوية جوانب الخلاف يغطي ٤٩ كم، وتقترح الأمم المتحدة التوصل إلى حل داخل المكاتب بشأن ١٧٤ كم من الحدود في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها. ومع ذلك، فقد أعاق تأخر إقرار الميزانية الفدرالية في نيجيريا جميع التقييمات الميدانية خلال الفصل الأول من عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على حد سواء، مما أدى إلى تخفيض عدد اجتماعات اللجنة من أربعة إلى ثلاثة وتخفيض البعثات الميدانية من ثلاث إلى اثنتين. وقد أدت هذه العوامل، إلى جانب وفاة الرئيس أومارو موسى يارآدوا في ٥ أيار/مايو ٢٠١٠، مما أثر على أعلى سلطة في آلية اتخاذ القرار إلى الحيلولة دون اجتماع اللجنة خلال الفصل الأول من عام ٢٠١٠.

١٤٣ - وتأكيدا لالتزام الأمم المتحدة بدعم الكاميرون ونيجيريا في مجال متابعة وتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية، عرض رئيس اللجنة أن يزور نظراءه كلا على حدة في بواكير حزيران/يونيه ٢٠١٠ للمساعدة على السير قدما بتنفيذ الولاية.

١٤٤ - وقد زاد معدل تنفيذ عقود ترسيم الحدود خلال عام ٢٠١٠ حيث أن المتعاقد المسؤول عن العقد الثاني (مسح المراقبة الأرضية) قد أنجز العمل الميداني لذلك العقد وحلقة العمل لبناء القدرات المتصلة بمراقبة المسح الأرضي للصور الساتلية على حد سواء. وعلاوة على ذلك، واصل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع خلال الفصل الأول من عام ٢٠١٠ أنشطة ترسيم الحدود، ونصب الأعمدة على طول الـ ١٧٠ كيلو مترا الأولى من الحدود البرية. ومع ذلك، وعقب وقوع العديد من الحوادث الأمنية مع المجتمعات المحلية الحدودية المعادية، علق المكتب العمل شمال الحدود في بواكير حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويُظهر تقدير جديد لتكلفة نشاط ترسيم الحدود، استنادا إلى النفقات المتكبدة حتى تاريخه، الحاجة إلى تبرعات إضافية تتراوح بين ١٠ و ١٣ مليون دولار لإنجاز جميع الأنشطة. ولما كان

الاتفاق مع المفوضية الأوروبية بشأن التبرعات دعما لعملية ترسيم الحدود ينتهي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، فستسعى اللجنة إلى تجديد الشراكات لتمويل عقود ترسيم الحدود المتبقية من مصادر خارجة عن الميزانية.

١٤٥ - وفيما يتعلق بالحدود البحرية، فلم يُعقد الاجتماع الخاص بشأن التعاون على استغلال موارد النفط والغاز على جانبي الحدود البحرية حسبما هو مقرر لأن الطرفين طلبا مزيدا من الوقت للنظر في مدخلات كل منهما. وفي ضوء الخدمات الاستشارية التي قدمتها اللجنة للكاميرون ونيجيريا في عام ٢٠٠٩، أدرجت مناقشة مسألة اتفاق التعاون بين البلدين في جدول أعمال الاجتماع السادس والعشرين للجنة، المزمع عقده يومي ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في أبوجا.

١٤٦ - واضطلع المراقبون المدنيون ببعثة واحدة على طول الحدود البرية في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٠. وتخطط اللجنة للقيام بمهمتين إضافيتين للمراقبة في عام ٢٠١٠، واحدة مع المساحين الذين اضطلعوا بالتقييمات الميدانية وواحدة في إطار حملة التوعية التي سيقرر الطرفان بشأنها خلال الاجتماع السادس والعشرين للجنة. وعلى الرغم من عدم إيفاد أي بعثة إلى منطقة بحيرة تشاد في عام ٢٠١٠، لم ترد أي تقارير عن انتهاكات لاتفاق الانسحاب ونقل السلطة في منطقة بحيرة تشاد في الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٠.

١٤٧ - وجرى تخفيض عدد اجتماعات لجنة المتابعة وبعثات المراقبة المعقودة عملا باتفاق غرينتري بسبب المصاعب التي تكتنف اتفاق الطرفين بشأن مواعيد الاجتماع. ولاحظ فريق المراقبين التابع للجنة أثناء زيارته إلى ''منطقة'' شبه جزيرة باكاسي في الفترة من ٥ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أن السلام يسود في المنطقة وأن حكومة الكاميرون قد اتخذت خطوات لتحسين مستويات المعيشة على الصعيد المحلي. واستبقي مركزا الكاميرون الإداريان في شبه جزيرة باكاسي.

١٤٨ - وقد سعت حكومتا الطرفين، إلى جانب الأوساط المانحة، إلى تنفيذ مبادراتها دعما لتنمية المجتمع المحلي، بما في ذلك إحراز تقدم في المجالات التالية: (أ) إنشاء مشروع طريق الكاميرون - نيجيريا السريع المتعدد الجنسيات ينوغو - أباكاليكي - مامفي - موتينغيني؛ (ب) الجسر المقام على مايو تيل بين ديمسا (شمال الكاميرون) ويت بيليل (مقاطعة أداماوا، نيجيريا)؛ (ج) خطة للإسكان في كالابار (نيجيريا)؛ (د) مشروع للطوارئ في الكاميرون من أجل باكاسي؛ و (هـ) مشروع مشترك لتطوير الربط الكهربائي في منطقة بحيرة تشاد. ونظرا لتأجيل اجتماع اللجنة لفترة طويلة خلال عام ٢٠١٠، لم تحرز البعثة نجاحا في إشراك الطرفين في المسائل المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

١٤٩ - وعقدت البعثات اجتماعين مع فريقي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا في آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠١٠، على التوالي، لمناقشة مبادرات حشد الموارد من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة، وتقرر أن يعد كل من الفريقين القطريين لإيفاد بعثة تقييم على طول منطقة الحدود لتحديد ماهية الأنشطة المطلوبة والكيفية التي يمكن بها لوكالات الأمم المتحدة أن تنسق إسهامها في تدابير بناء الثقة. وتقرر أن يُعقد اجتماع مشترك للفريقين القطريين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

١٥٠ - وبغية إحراز مزيد من التقدم في مجال بناء الثقة، عينت اللجنة خبيرا أقدم في مجال التنمية لمساعدة فريقي الأمم المتحدة القطريين في الكاميرون ونيجيريا على تحسين رفاه السكان المقيمين في منطقة بحيرة تشاد، على طول الحدود البرية وفي شبه جزيرة باكاسي.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

١٥١ - ستواصل اللجنة في عام ٢٠١١ تيسير التعاون بين الطرفين لتسوية الخلافات بشأن ترسيم الحدود في المناطق التي تأجل القيام بذلك فيها بسبب غموض حكم محكمة العدل الدولية، أو الشواغل الأمنية المحلية أو صعوبة تضاريس المنطقة. وسيتطلب هذا الحفاظ على الفريق الحالي، بمن فيه المساحون ورسامو الخرائط، لتقديم التوجيه لمكتب خدمات المشاريع، والتصديق على نصب أعمدة الحدود، والانتهاء من العمل في ترسيم الحدود.

١٥٢ - ويتزايد عمل اللجنة تعقدا لأن التقييم الميداني ونصب أعمدة الحدود يجب القيام بهما بالتزامن خلال موسم الجفاف القصير الأمد. وستتطلب إدارة المهام التقنية والإدارية المعقدة التي تتصل بعمل اللجنة وبمضاعفة الموارد قدرة معززة على إدارة المشروع في عام ٢٠١١.

١٥٣ - وسيتوقف إنجاز جميع المهام المتصلة بترسيم الحدود على مواصلة التمويل من موارد خارجة عن الميزانية. لقد قُدر التمويل الحالي البالغ قدره ١٣ مليون دولار بأقل من المطلوب في عام ٢٠٠٤ ويكاد الآن يستنفد، وهناك حاجة ماسة لتبرعات إضافية تتراوح بين ١٠ و ١٣ مليون دولار. وتعقد حاليا اجتماعات مع الجهات المانحة للتفاوض بشأن اتفاق جديد لإدارة الصندوق وتقديم تقرير مرحلي عما تم إنجازه حتى تاريخه.

١٥٤ - وبما أن عملية ترسيم الحدود تدخل مراحلها الأخيرة، هناك اهتمام متزايد بشأن تبادل الدروس المستفادة بالنسبة للدبلوماسية الوقائية والتغلب على التحديات المتصلة بالاعتراف بملكية الأراضي استنادا إلى القانون الدولي. وكما فعل مركز الأمم المتحدة للإعلام في مناسبة الاحتفال الرسمي بنصب أول عمود من أعمدة الحدود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ستسعى اللجنة إلى الاستفادة من الفيلم التسجيلي في عام ٢٠١١

لتقديم الدليل على التقدم المحرز خلال الفترة المتبقية من ولاية البعثة. كما ينبغي أن تؤدي المبادرات الرامية لاستخدام نموذج اللجنة لبناء القدرات الإقليمية في مجال تسوية المنازعات المتعلقة بالحدود إلى تيسير عملية جمع الأموال لإنعاش الصندوق الاستئماني من أجل ترسيم الحدود.

١٥٥ - وفيما يلي بيان الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز فيما يتصل باللجنة.

الهدف: إتمام تنفيذ قرار محكمة العدل الدولية الصادر في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن الحدود البرية والبحرية بين الكاميرون ونيجيريا، بطريقة منظمة وسلمية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) إحراز تقدم نحو ترسيم الحدود البرية وإبرام اتفاق تعاون في مسائل الحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا	(أ) '١' زيادة عدد اجتماعات اللجنة المختلطة التي يشارك فيها كل من الكاميرون ونيجيريا لمناقشة القضايا المتعلقة بترسيم الحدود مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٢ التقديرات لعام ٢٠١٠: ٣ الهدف لعام ٢٠١١: ٤ '٢' زيادة النسبة المئوية للحدود البرية التي جرى الاتفاق على مواقع نصب الأعمدة بشأنها مع الكاميرون ونيجيريا مقاييس الأداء النسبة الفعلية لعام ٢٠٠٩: ٦٨ في المائة (٣٤٢ ١ كم) التقديرات لعام ٢٠١٠: ٨٠ في المائة (٥٧٥ ١ كم) الهدف لعام ٢٠١١: ٩٠ في المائة (٧٥٠ ١ كم) '٣' زيادة معدل تنفيذ عقود ترسيم الحدود المتصلة بالحدود البرية (تدريجيا) مقاييس الأداء المعدل الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٤٥ في المائة التقديرات لعام ٢٠١٠: ٥١ في المائة الهدف لعام ٢٠١١: ٦٠ في المائة '٤' الحفاظ على اجتماع خاص لتنفيذ اتفاقات التعاون بين الكاميرون ونيجيريا فيما يتصل بحدودهما البحرية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	التقديري لعام ٢٠١٠: اجتماع واحد
	الهدف لعام ٢٠١١: اجتماع واحد

النواتج

- عقد أربعة اجتماعات للجنة من أجل مناقشة قضايا متعلقة بتنفيذ حكم محكمة العدل الدولية تنفيذا سلميا (بما في ذلك مسائل ترسيم الحدود التي تهدف إلى ما يلي: اعتماد التقارير الناشئة عن بعثات التقييم الميداني؛ وحل جوانب الخلاف الناجمة عن التقييم الميداني المشترك؛ واعتماد التقارير بشأن العمل المنجز من قبل المتعاقدين الذين يشيدون أعمدة الحدود ويعدون عنها دراسات)
- إيفاد بعثتين ميدانيتين مشتركتين لفترة متوسطها ٨ أسابيع على طول الحدود البرية من أجل الاتفاق مع الطرفين على مواقع نصب أعمدة الحدود
- إيفاد بعثة مشتركة للتقييم الميداني تستخدم سفينة ومعدات تكنولوجيا قياس الأعماق لفترة ٨ أسابيع لمسح محور نهرأكباكوروم/أكوايافي الواقع إلى الشمال من النقطة الشمالية للحدود البحرية بين الكاميرون ونيجيريا
- إعداد تقريرين للفريق التقني المشترك عن بعثتين للتقييم الميداني يشيران إلى التقدم المحرز في ترسيم الحدود لتقديمهما إلى الطرفين لاعتمادهما
- عقد ٤ اجتماعات استشارية قانونية وتقنية مع الطرفين من أجل تيسير حل جوانب الخلاف الناجمة عن التقييم الميداني المشترك
- إعداد ٤ تقارير قانونية وتقنية بشأن مقترحات لحل جوانب الخلاف
- إيفاد ٥ بعثات ميدانية لفترة متوسطها ٤ أسابيع على طول الحدود البرية للإشراف والتصديق على الأشغال التي ينجزها المتعاقدون الذين يشيدون أعمدة الحدود
- إعداد ٥ تقارير للموظفين المعنيين بالتصديق بشأن العمل الذي ينجزه المتعاقدون الذين يشيدون أعمدة الحدود لتقديمها إلى الطرفين لإقرار الأشغال التي ينجزها المتعاقدون الذين يشيدون أعمدة الحدود

- عقد ٤ اجتماعات استشارية مع الطرفين للتوصل إلى اتفاق بشأن مذكرة التفاهم بين الكاميرون ونيجيريا فيما يتصل بالتعاون عبر الحدود وموارد النفط والغاز المتاخمة للحدود البحرية
- عقد اجتماع فيما بين كل من الكاميرون، ونيجيريا وغينيا الاستوائية لحل ما يتبقى من قضايا الحدود البحرية المتنازع عليها
- إعداد تقرير عقب بعثة التحقق الموفدة من قبل المفوضية الأوروبية في وقت لاحق من انتهاء اتفاق مساهمة المفوضية الأوروبية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ المبرم مع الأمم المتحدة
- عقد اجتماعين مع المانحين لتجديد التمويل الخارج عن الميزانية المطلوب لإنجاز ما تبقى من عمل في ترسيم الحدود
- القيام بحملة إعلامية بشأن عملية ترسيم الحدود، بما في ذلك إنتاج فيلم وثائقي
- إعداد خلاصة وافية للوثائق الميدانية تثبت الامتثال لحكم محكمة العدل الدولية
- إيفاد ٤ بعثات ميدانية للجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود لفترة متوسطها ٣ أسابيع على طول الحدود البرية لحل جوانب الخلاف
- إعداد ٤ تقارير عن البعثات الميدانية للجنة الفرعية المعنية بترسيم الحدود بشأن جوانب الاختلاف

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) توطيد الانسحاب ونقل السلطة في جميع المناطق المعنية، بما في ذلك شبه جزيرة باكاسي	(ب) '١' المحافظة على عدد بعثات المراقبين المدنيين، بمشاركة الكاميرون ونيجيريا، الموفدة إلى مناطق شبه جزيرة باكاسي والمناطق الحدودية وبحيرة تشاد لكفالة احترام حقوق السكان المتضررين مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١ التقديرات لعام ٢٠١٠: ٣ الهدف لعام ٢٠١١: ٣

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ انتفاء الإبلاغ عن وقوع حوادث حدودية وانعدام حضور القوات بشكل غير قانوني على إثر الانسحاب وعمليات نقل السلطة
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: صفر
	التقديرات لعام ٢٠١٠: صفر
	الهدف لعام ٢٠١١: صفر
	’٣‘ الحفاظ على عدد اجتماعات لجنة المتابعة بشأن شبه جزيرة باكاسي بمشاركة الكاميرون ونيجيريا
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٢
	التقديرات لعام ٢٠١٠: ٣
	الهدف لعام ٢٠١١: ٣
	’٤‘ الحفاظ على عدد مراكز الكاميرون الإدارية في جميع أنحاء شبه جزيرة باكاسي
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٢
	التقديرات لعام ٢٠١٠: ٢
	الهدف لعام ٢٠١١: ٢

النواتج

- إيفاد ٣ بعثات ميدانية من المراقبين المدنيين على طول الحدود البرية لرصد حقوق السكان المتضررين ورفاههم
- عقد اجتماعين استشاريين مع الطرفين بشأن التنمية على الصعيد الوطني والمبادرات البيئية في شبه جزيرة باكاسي
- إيفاد ٤ بعثات ميدانية يقوم بها المراقبون المدنيون لتقييم تنفيذ اتفاق غرينتري، بما في ذلك تقديم تقارير للطرفين بشأن النتائج المستخلصة
- عقد ٣ اجتماعات للجنة المتابعة التي أنشأها اتفاق غرينتري

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) التقدم المحرز باتجاه تحقيق احترام حقوق السكان المتضررين وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية وتنشيط هيئة حوض بحيرة تشاد	(ج) '١' كان عدد الانتهاكات المبلغ عنها في منطقة بحيرة تشاد صفرا مقاييس الأداء العدد الفعلي ٢٠٠٩: صفر العدد التقديري ٢٠١٠: صفر العدد المُستهدف ٢٠١١: صفر '٢' الإبقاء على دعم مشاريع التنمية المجتمعية في الكاميرون ونيجيريا مقاييس الأداء العدد الفعلي للمشاريع لعام ٢٠٠٩: ٤ العدد التقديري للمشاريع لعام ٢٠١٠: ٤ العدد المُستهدف للمشاريع لعام ٢٠١١: ٤ '٣' الإبقاء على عدد مبادرات تعبئة الموارد، بمشاركة الكاميرون ونيجيريا، من أجل تنفيذ تدابير بناء الثقة مقاييس الأداء العدد الفعلي للمبادرات لعام ٢٠٠٩: ١ العدد التقديري لعام ٢٠١٠: ٤ العدد المُستهدف لعام ٢٠١١: ٤

النواتج

- ٤ تقارير من مراقبي الأمم المتحدة المدنيين إلى الأطراف، عقب قيامهم بزيارات ميدانية، بشأن الأنشطة الممكنة لبناء الثقة عبر الحدود لمعالجة مسألة رفاهية السكان المتضررين وأية انتهاكات لحقوق الإنسان
- تقرير عن أنشطة بناء الثقة
- ٣ تقارير من استشاريي الأمم المتحدة إلى الأطراف، عقب قيامهم بزيارات ميدانية، بشأن البنية الأساسية والتعليم والصحة و/أو الأمن الغذائي

- ٤ بعثات لمبادرات تعبئة الموارد بمشاركة البنك الدولي وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمانحين ومصرف التنمية الأفريقي والحكومات وشركاء آخرين للتشجيع على التعاون عبر الحدود والبرامج الاقتصادية المشتركة
- عقد اجتماع استشاري مع الأطراف بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني تماشيا مع تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن
- إيفاد بعثتي متابعة بشأن أنشطة لجنة هيئة بحيرة تشاد لدعم تدابير بناء الثقة بين الكاميرون ونيجيريا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تعزيز التعاون دون الإقليمي في غرب أفريقيا لمنع النزاعات عن طريق حسن إدارة خط الحدود من خلال الدروس المستفادة من تجربة لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة	(د) عدد الاجتماعات مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الأخرى ذات الصلة في المنطقة بشأن مسألة تسويات الحدود مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق العدد التقديري لعام ٢٠١٠: لا ينطبق العدد المُستهدف لعام ٢٠١١: اجتماع واحد

النواتج

- اجتماع مع برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتبادل الدروس المستفادة من عملية لجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة
- عقد حلقة عمل مع مسؤولين حكوميين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتقديم إرشادات عملية بشأن تحديد الحدود (التسوية القانونية والمتطلبات الجيوديسية وتقديرات التكلفة والتوصيات الخاصة بالعمل الحدودي) دعما لبرنامج مبادرات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عبر الحدود
- منشور بشأن المسائل القانونية والتقنية المتصلة بتحديد الحدود البرية

العوامل الخارجية

١٥٦ - يُتوقع تحقيق الهدف شريطة أن تواصل الكاميرون ونيجيريا الالتزام بقرار محكمة العدل الدولية وخطة العمل التي اعتمدتها اللجنة؛ وأن تظل البيئات السياسية والاجتماعية

والاقتصادية في البلدين مواتية لتنفيذ قرار المحكمة؛ وأن تتوفر موارد من خارج الميزانية لنصب الأعمدة الحدودية.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

فئة الإنفاق	١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١			تحليل الفرق ٢٠١٠-٢٠١١
	الاعتمادات	النفقات المقدرة	وفورات الفرق (العجز)	المجموع	الصافي	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١٨٣,٤	١٧٥,٧	٧,٧	٨٧,٥	٧٩,٨	-	(٩٥,٩)
تكاليف الموظفين المدنيين	٢ ٣٣٣,٦	٢ ٢٦١,١	٧٢,٥	١ ٧٢٢,٨	١ ٦٥٠,٣	-	(٦١٠,٨)
التكاليف التشغيلية	٦ ٤١٣,١	٥ ٦٨٣,٩	٧٢٩,٢	٦ ٩٠٣,٩	٦ ١٧٤,٧	٨٧,٣	٤٩٠,٨
المجموع	**٨ ٩٣٠,١**	**٨ ١٢٠,٧**	**٨٠٩,٤**	**٨ ٧١٤,٢**	**٧ ٩٠٤,٨**	**٨٧,٣**	**(٢١٥,٩)**

١٥٧ - بافتراض تمديد ولاية اللجنة لمدة عام آخر، فإن الاحتياجات المقدرة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ تصل مبلغا صافيه ٢٠٠ ٧١٤ ٨ دولار (إجماليه ٧٠٠ ٩٧٥ ٨ دولار) وتتضمن الاحتياجات اللازمة لمستشار عسكري واحد (٥٠٠ ٨٧ دولار)، والمرتبات والتكاليف العامة للموظفين للعدد الكلي لتكملة الملاك الوظيفي المكون من ١٢ وظيفة (١٠ وظائف دولية ووظيفتين وطنيتين) (٨٠٠ ٧٢٢ ١ دولار) والاحتياجات التشغيلية الأخرى، مثل خدمات الاستشاريين والخبراء (٤٠٠ ١٠٠ ٢ دولار)، والسفر الرسمي (٤٠٠ ٦١٧ دولار)، والمرافق والبنى الأساسية (٢٠٠ ٢٨٨ دولار)، والنقل (٤٠٠ ٤٤٠ ٣ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ١٨٨ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٦٠٠ ٦٩ دولار)، وغيرها من اللوازم والخدمات والمعدات (٥٠٠ ١٩٩ دولار).

١٥٨ - ويعزى الانخفاض في الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١١ وقدره ٩٠٠ ٢١٥ دولار مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٠، في المقام الأول، إلى انخفاض الاحتياجات، تحت بند تكاليف العناصر العسكرية، الناجم عن اقتراح إلغاء منصب مستشار عسكري واحد، وتحت بند تكاليف الموظفين المدنيين الناجم عن اقتراح نقل العناصر الإدارية في لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة التي تتألف من ٧ مناصب (موظف عمليات جوية (ف-٤)، وموظف إداري (ف-٣)، وموظف شؤون مالية (ف-٣)، و ٤ موظفين خدمات عامة وطنية)، إلى

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وفقا للتوصيات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات. وكان قد أُجري استعراض شامل لهيكل ملاك الموظفين في البعثتين وتجلى ذلك في ميزانية عام ٢٠١١، بما في ذلك الاقتراح بضم العناصر الإدارية في كل من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ولجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة ودمجها في كيان واحد. وهذا المبلغ المنخفض يقابله جزئيا زيادات ناجمة عن ما يلي: الاقتراح بإنشاء منصب مدير مشروع برتبة ف-٤؛ وتكلفة استئجار طائرة ثابتة الجناحين على أساس تكاليف عقود السوق الحالية؛ وخدمات خبير استشاري يقدم خبرات قانونية/جيوماتيكية لحل مجالات الخلاف.

١٥٩ - ويُعزى الرصيد الحر المتوقع لعام ٢٠١٠ أساسا إلى ما يلي: (أ) تأخر تناوب المستشارين العسكريين في عام ٢٠١٠؛ (ب) ارتفاع معدل الشغور الفعلي بالنسبة للموظفين الدوليين بنسبة ١٢ في المائة مقارنة بمعدل الشغور الذي أُقر في الميزانية ونسبته ٨ في المائة؛ (ج) انخفاض الاحتياجات من الاستشاريين ومن احتياجات سفرهم كذلك بسبب قلة عدد اجتماعات لجنة المتابعة وبعثات المراقبين نتيجة لوجود صعوبات في الاتفاق على المواعيد، وقلة التقييمات الميدانية، وقلة اجتماعات اللجنة المختلطة؛ (د) انخفاض الاحتياجات تحت بند السفر الرسمي الناجم عن قلة عدد اجتماعات اللجنة المختلطة واجتماعات لجنة المتابعة.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل الأمين العام	الأمين العام المساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	موظفو الخدمة الأمنية/الميدانية	موظفو فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	موظفو الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
المعتمد لعام ٢٠١٠	١	–	–	–	٣	٧	٢	–	**١٣**	١	–	**١٤**	–	٦	–	**٢٠**
المقترح لعام ٢٠١١	–	–	–	–	٣	٦	–	–	**٩**	١	–	**١٠**	–	٢	–	**١٢**
التغير	**(١)**	–	–	–	–	**(١)**	**(٢)**	–	**(٤)**	–	–	**(٤)**	–	**(٤)**	–	**(٨)**

١٦٠ - تصل الاحتياجات المقترحة من الموظفين لعام ٢٠١١ إلى ١٠ موظفين دوليين (٩ وظائف فنية ووظيفة ميدانية واحدة) وموظفين اثنين من الرتبة المحلية. وإضافة إلى ذلك، هناك مستشار عسكري واحد. ويأخذ ملاك الموظفين التكميلي المقترح في الاعتبار الاقتراح بنقل ٧ مناصب من العناصر الإدارية في لجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة إلى مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وإلغاء منصبين (منصب العضو الثاني في لجنة المتابعة برتبة وكيل الأمين العام ومنصب موظف إداري فني برتبة ف-٤).

١٦١ - وقد انخفضت تدريجيا أنشطة لجنة المتابعة، منذ التسليم النهائي لشبه جزيرة باكاسي. ويُقترح إلغاء منصب العضو الثاني في لجنة المتابعة برتبة وكيل الأمين العام.

١٦٢ - ويوجد منصب الموظف الإداري الفني (ف-٤) في قسم الخرائط بالمقر، وهو المنصب الذي يكون شاغله مسؤولا عن إنتاج الخرائط الأولية التي توضح خط الحدود، وعن التنسيق التقني والإداري لإدارة وتنفيذ العقود. ومن المتوقع أن ينخفض عبء العمل عن كاهل شاغل هذا المنصب تدريجيا خلال عام ٢٠١٠، حيث أن الخرائط المذكورة أعلاه متوفرة الآن والعقود التي استعانت فيها شعبة المشتريات بمصادر خارجية على وشك الانتهاء. ولذلك يقترح إلغاء منصب الموظف الإداري الفني.

١٦٣ - ويُقترح إنشاء منصب مدير مشروع برتبة ف-٤. فليس لدى اللجنة حاليا موظف يتمتع بالخبرة التقنية المطلوبة للتعامل مع مسائل العمل اليومية التي تتصل بالأنشطة الميدانية، الأمر الذي أعاق إحراز تقدم في عملية ترسيم الحدود البرية. وحيث إن اللجنة تخطط للانتهاء من التقييم الميداني في عام ٢٠١١ بهدف ربط النقطة الجنوبية من الحدود البرية بالنقطة الشمالية من الحدود البحرية، تصبح هذه الحاجة ضرورة ملحة، لأن التقييم يتطلب وجود موظف يمتلك مهارات فهم مواصفات العقد فضلا عن القدرة على إدارة النشاطات لإحراز تقدم في عملية ترسيم الحدود، والتي تنطوي على التخطيط الاستراتيجي، وتوزيع الموارد، وإدارة البعثة الميدانية.

١٦٤ - كما يُقترح إلغاء منصب مستشار عسكري واحد. وفي ضوء التقدم المحرز عن طريق عملية اللجنة المختلطة، بما في ذلك عدم وقوع حوادث على الحدود بين الكاميرون ونيجيريا في منطقة بحيرة تشاد وعلى طول الحدود البرية وفي شبه جزيرة باكاسي، أصبح تدخل المستشارين العسكريين للبعثة في الأعمال اليومية الجارية أقل حاليا مما كان عليه في أعوام سابقة. والبعثة الأخيرة التي أوفد فيها مستشار عسكري إلى باكاسي، لتقييم الوضع هناك قبل أسابيع من الانسحاب النهائي ونقل السلطة الذي أصبح نافذا في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨، كانت قد أُجريت في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨، ولم يُبلغ المراقبون العسكريون عن أية حوادث في الاثني عشر شهرا الأخيرة. واستنادا إلى تقييم للتكوين الحالي للجنة الكاميرون ونيجيريا المشتركة وطبيعة أهداف عملها، لا تحتاج اللجنة إلا لخدمات مستشار عسكري واحد.

زاي – مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

(٣ ١٣٣ ٠٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٦٥ – في الرسالة المؤرخة ٧ أيار/مايو ٢٠٠٧ التي وجهها الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2007/279)، اقترح إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. ويرد رد رئيس مجلس الأمن عليها في رسالته المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ (S/2007/280).

١٦٦ – وتتمثل المهمة الرئيسية للمركز في تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب نزاعات في آسيا الوسطى. ويسهم المركز في معالجة الأخطار المتعددة التي تواجه المنطقة، بما في ذلك الإرهاب والتطرف الدوليين، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وذلك عن طريق تنفيذ اختصاصاته المبين وصفها أدناه:

(أ) إقامة اتصالات مع حكومات المنطقة، وبناء على موافقتها، مع الأطراف الأخرى المعنية بشأن المسائل ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية؛

(ب) رصد الحالة على أرض الواقع وتحليلها؛

(ج) تزويد الأمين العام بآخر المعلومات المتصلة بجهود منع نشوب النزاعات؛

(د) البقاء على اتصال بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وغيرها من المنظمات الإقليمية، وتشجيع جهودها ومبادراتها في مجال صنع السلام، وتيسير التنسيق وتبادل المعلومات مع إيلاء الاعتبار الواجب لولاياتها المحددة؛

(هـ) توفير إطار وقيادة على المستوى السياسي للأنشطة الوقائية التي تضطلع بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، والقيام بدعم الجهود التي يبذلها المنسقون المقيمون وجهود منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، في تشجيع اتباع نهج متكامل للتنمية الوقائية والمساعدة الإنسانية؛

(و) البقاء على اتصال وثيق مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لكفالة إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة.

١٦٧ - وتستضيف حكومة تركمانستان المركز الذي يقع في عشق أباد، وتوفر مكانا مناسبا لعمله، يشمل مرافق الماء والكهرباء دون مقابل طوال مدة ولايته. وتُقدم إدارة الشؤون السياسية إلى المركز التوجيه المُتعلق بالسياسة العامة فيما يتصل بالأمور السياسية والمسائل الموضوعية، بما في ذلك ما يتصل بمسائل التفاعل مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمجتمع المدني، والشركاء الآخرين، لتنفيذ ولاية البعثة. وينسجم برنامج عمل المركز مع المبادئ التوجيهية الصادرة عن المقر، ويُنفذ بالتشاور مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني.

١٦٨ - وفي عام ٢٠١٠، عزَّز المركز التعاون في آسيا الوسطى بشأن التهديدات الأمنية المشتركة. وبتيسيرٍ من المركز، أجرت بلدان المنطقة مناقشات بشأن مسائل مكافحة الإرهاب واتفاقات تقاسم المياه، بهدف إنشاء آليات للتعاون في هذين المجالين. وعلى صعيد السياسة العامة، دعم المركز الحوار بين المعاهد الوطنية والخبراء والمستشارين بشأن وضع استراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية. كما نظم المركز تدريبا لممثلي آسيا الوسطى في مجال الدبلوماسية الوقائية. وفي قيرغيزستان، قام المركز ببذل مساع حميدة وقدم دعما في مجال إدارة الأزمات والحوار الوطني والانتخابات. وقام المركز بتيسير خطتي عمل مشتركتين في عام ٢٠١٠ هما: '١' برنامج فيما بين بلدان المنطقة والمانحين الدوليين بشأن إعادة تأهيل حوض بحر آرال و '٢' التعاون بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال. أما الخطة الثالثة المشتركة، المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، فسيتم في عام ٢٠١١.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٦٩ - اضطلع المركز بدور حفاز في عملية منظومة الأمم المتحدة لوضع مبادرات إقليمية بشأن الأمن والدبلوماسية الوقائية. ففي عملية تسهيل الحوار فيما بين البلدان بشأن تقاسم المياه، على سبيل المثال، تعاون المركز في عام ٢٠١٠ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأوروبا لتقديم المساعدة التقنية والدعم من أجل التوصل إلى حل مستدام. كما قام المركز بتوفير الإطار السياسي لجهود مماثلة بشأن مواضيع داخلة في ولايته بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من بين جهات أخرى. وبالإضافة إلى القيادة السياسية في مجال الدبلوماسية الوقائية، يسهل المركز تبادل المعلومات وتنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة. ويحافظ المركز على اتصال وثيق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وذلك لكفالة إجراء تحليل شامل ومتكامل للحالة في المنطقة.

ويتلقى المركز الدعم الإداري واللوجستي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيكون إنشاء آليات مستدامة في المنطقة لمواجهة التهديدات الأمنية ومعالجة مسائل تقاسم المياه وحالات الأزمات بمثابة معايير لاستراتيجية الخروج بالنسبة للمركز.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٠

١٧٠ - في عام ٢٠١٠، واصل المركز تنفيذ برنامج العمل لفترة ثلاث سنوات الخاص به، الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٨ بالتشاور مع حكومات آسيا الوسطى الخمس. وبالإضافة إلى العمل نحو تسهيل التوصل إلى حلول بين دول آسيا الوسطى تكون مقبولة لكل الأطراف، أدار المركز أنشطته بطريقة تعكس الأولويات الرئيسية والرسائل التي قدمها الأمين العام أثناء زيارته إلى دول آسيا الوسطى في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

١٧١ - وفي مجال المياه والطاقة، سيقوم المركز بمتابعة زيارة الأمين العام للمنطقة عن طريق تنظيم مؤتمر وزاري لاستعراض طيف من التحديات المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية المشتركة وبناء قوة دفع من أجل اتباع نُهج مبسطة. ولتعزيز قدرات دول آسيا الوسطى على مكافحة الإرهاب وتشجيع التعاون الدولي والشراكة في هذه المنطقة، سيبدأ المركز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في منطقة آسيا الوسطى عبر سلسلة من النشاطات التي ستستمر في عام ٢٠١١. ولتحقيق مزيد من الكفاءة والتكامل في العمل لمكافحة الاتجار بالمخدرات، سيدعم المركز خلق علاقات تآزر فيما بين بلدان آسيا الوسطى وهياكل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية العاملة في منطقة آسيا الوسطى. ونظرا لأهمية الدور الذي تضطلع به أفغانستان في تحقيق الأمن في آسيا الوسطى، أقام المركز اتصالات مع قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. والهدف من ذلك هو تمهيد الطريق لمبادرة، تُنفذ في عام ٢٠١٠، ترمي إلى تعزيز مساهمة دول آسيا الوسطى في تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في أفغانستان عن طريق مشاريع بناء القدرات وتقديم المساعدة التي تجلب منفعة متبادلة. وفي أعقاب الأزمة التي وقعت في قيرغيزستان في نيسان/أبريل ٢٠١٠، سيتولى المركز تقديم المساعدة للحكومة المؤقتة بهدف دعم السلام والاستقرار، ولا سيما عن طريق تقديم مساعدة فنية للعملية الدستورية وتنظيم انتخابات عامة. وبالعمل مع المعاهد الوطنية، سيسهم المركز في تعزيز توافق الآراء ووضع توصيات تتعلق بالسياسة العامة من أجل المبادرات الإقليمية الرامية إلى مواجهة التحديات. ومن أجل بناء قدرات دول آسيا الوسطى على منع نشوب نزاعات، سيضطلع المركز بتنظيم دورات تدريبية لمسؤولي حكومات آسيا الوسطى بشأن القانون الدولي والحل السلمي للتراعات.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

١٧٢ - تتعلق افتراضات التخطيط للمركز في عام ٢٠١١ بما يلي: بجهوده الرامية إلى مساعدة قيرغيزستان؛ وتنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الأمم المتحدة والصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال، ومنظمة شنغاهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي؛ ودعم تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛ والعمل كمنتدى للحوار بشأن تقاسم المياه في المنطقة.

١٧٣ - سوف يعمل المركز مع البلدان الخمسة لمعالجة المخاطر التي تهدد السلم والتنمية وتعزيز أُطر التعاون مع المنظمات الإقليمية. ففي قيرغيزستان سوف ينفذ المركز أنشطة لتعزيز الاستقرار والعملية السياسية. وفيما يتعلق بقضايا المياه سوف يقوم المركز بما يلي: (أ) عقد منتدى لإجراء حوار منتظم بشأن قضايا المياه؛ (ب) العمل مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال لتيسير التوصل إلى حلول دائمة؛ (ج) عقد مؤتمرات رفيعة المستوى مع البلدان الخامسة لتعزيز النُهج المشتركة؛ (د) إجراء مشاورات منتظمة في كل واحدة من العواصم لإيجاد زخم من أجل التوصل إلى حل عن طريق التفاوض. وسوف يعمل المركز على تيسير التعاون والعمل المشترك بين البلدان لمحاربة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، وبالعمل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، سيعزز دور آسيا الوسطى في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. وتشمل النتائج المتوقعة تحقيق ما يلي: (أ) إنشاء آلية شاملة للحوار بشأن تقاسم المياه؛ (ب) وضع برنامج عمل جديد للدبلوماسية الوقائية؛ (ج) وضع خطة إقليمية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما سيواصل المركز بناء القدرات الوطنية في دول آسيا الوسطى في مجال التسوية السلمية للصراعات ومعالجة الأخطار الإقليمية المشتركة من خلال توفير فرص التدريب الهادف.

١٧٤ - تتمثل أولويات المركز في عام ٢٠١١ فيما يلي:

(أ) في ضوء الأحداث المأساوية التي وقعت في قيرغيزستان في نيسان/أبريل ٢٠١٠ سوف يزيد المركز من عمله مع هذا البلد. وسينفذ أنشطة لضمان الاستقرار وإرساء العملية الديمقراطية وسيادة القانون من خلال تسهيل الحوار وتشجيع المصالحة الوطنية وتنسيق المساعدة وتعزيز جهود الأمم المتحدة ذات الصلة.

(ب) يسعى المركز إلى المضي في سبيل التعرف إلى حل مقبول من الجانبين لإدارة الموارد الطبيعية المشتركة في منطقة آسيا الوسطى. وسيتم ذلك عن طريق ما يلي: '١' عقد منتدى لإجراء حوارٍ منتظم بشأن القضايا الإقليمية للمياه فيما بين بلدان آسيا الوسطى على النحو الذي بينه الأمين العام أثناء زيارته إلى المنطقة في نيسان/أبريل ٢٠١٠؛ '٢' العمل مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال على أساس مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمم المتحدة

والصندوق في آذار/مارس ٢٠١٠ لتسهيل الحوار وإيجاد حلول دائمة لمسائل تقاسم المياه الإقليمية؛ '٣' تنفيذ أحداث رفيعة المستوى تشمل المسؤولين والخبراء من الدول الخمس في آسيا الوسطى، وذلك لتعزيز النُهج المشتركة في مجال تقاسم المياه؛ '٤' تنظيم رحلات منتظمة على نطاق المنطقة لبناء الزخم من أجل إيجاد حل عن طريق التفاوض؛

(ج) سوف يعتمد المركز على الاتصالات التي تجري مع قيادة منظمة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في عام ٢٠١٠ لتحديد أنشطته ذات الصلة بأفغانستان في عام ٢٠١١. ويتوقع أن يستمر التركيز على دور دول آسيا الوسطى في تعزيز الاستقرار والتنمية من خلال تقديم المساعدة وإقامة الاتصالات وعمليات التبادل؛

(د) سيقدم المركز دعماً لجهود مكافحة الإرهاب في منطقة آسيا الوسطى عن طريق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي بدأت في عام ٢٠١٠. ويتمثل الهدف في تأمين اعتماد دول آسيا الوسطى الخمس لخطة عمل بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة؛

(هـ) سيقدم المركز دعما لمكافحة الاتجار بالمخدرات عبر الحدود، بتوجيه التركيز إلى تعزيز الهياكل الإقليمية لمكافحة المخدرات. كما سيقدم الدعم إلى الأنشطة الرامية إلى توحيد تعميم الجهود الدولية عن طريق تعزيز التعاون؛

(و) سيواصل المركز بناء القدرات الوطنية للدول في منطقة آسيا الوسطى في مجالات تسوية النزاعات بطرق سلمية ومعالجة المخاطر الإقليمية المشتركة من خلال توفير فرص التدريب الهادفة؛

(ز) سوف يواصل المركز نشاطه الإقليمي لتسهيل الحوار السياسي الذي سيتطلب السفر المنتظم إلى بلدان آسيا الوسطى الخمسة وإلى العواصم ذات الصلة. وسوف يوجه المركز تركيزاً خاصاً، عند تخطيط وتنفيذ أنشطته، إلى تطوير التعاون والشراكة مع المنظمات الإقليمية التي وقعت معها الأمم المتحدة اتفاقات تعاون في عام ٢٠١٠، وهي منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي؛

(ح) سوف يواصل المركز مشاركته الوثيقة مع دول آسيا الوسطى للقيام على نحو مشترك بمعالجة المخاطر الإقليمية للسلام والأمن، وتحسين قدراتها على وضع حلول مقبولة على نحو متبادل، وتعزيز أُطر التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية. وتشمل الإنجازات المتوقعة ما يلي: الإنشاء الرسمي لآلية شاملة للحوار لتنظيم قضايا المياه والطاقة؛ واعتماد خطة عمل من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة

الإرهاب في منطقة آسيا الوسطى؛ واعتماد برنامج عمل جديد لثلاث سنوات يشمل الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤.

١٧٥ - ترد فيما يلي الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: تحقيق السلام والاستقرار المستدام في آسيا الوسطى	
الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
تحسين التعاون الإقليمي فيما بين الحكومات الخمس لبلدان آسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) في مجالات مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، فضلا عن التحديات الإقليمية المتعلقة بإدارة المياه والموارد الطبيعية	مبادرات مشتركة تبذلها حكومات دول آسيا الوسطى لمعالجة المخاطر الأمنية المشتركة
	تدابير الأداء: عدد المبادرات المشتركة
	عدد الإحالات والتوصيات والقرارات:
	٢٠٠٩: مبادرتان
	تقديرات عام ٢٠١٠: ٣
	الهدف لعام ٢٠١١: ٣

النواتج

- تقديم المشورة عن طريق المشاورات المباشرة، والمنتديات الإقليمية، والاجتماعات على مستوى الخبراء إلى حكومات دول آسيا الوسطى وتيسير التعامل مع المخاطر العابرة للحدود، بما في ذلك مكافحة المخدرات والتحديات التي تواجه التعاون الإقليمي وحالات الأزمة
- تيسير الحوار، وبناء التوافق في الآراء، والعمل المشترك من قِبل حكومات دول آسيا الوسطى بشأن المخاطر الأمنية وحالات الأزمات وإزالة معوقات التعاون الإقليمي
- إيفاد بعثات إلى قيرغيزستان لتوفير المساعي الحميدة، ودعم جهود تحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية، والتحضير للانتخابات
- إجراء ثلاث حلقات للتفاوض الإقليمي مع ممثلي دول آسيا الوسطى بشأن الاستخدام العادل لموارد المياه وإنشاء آلية دائمة لتقاسم المياه

- عقد مؤتمر إقليمي عن فرص وآفاق التعاون بين بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان وإجراء ثلاث مشاورات للخبراء
- تنفيذ برنامج تدريبي واحد لممثلي دول آسيا الوسطى في مجال الدبلوماسية الوقائية
- عقد اجتماعين لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في منطقة آسيا الوسطى
- عقد حلقة دراسية مع معهد الدراسات الاستراتيجية لدول آسيا الوسطى والخبراء الأجانب والمنظمات الإقليمية بشأن التحديات الإقليمية الراهنة
- عقد اجتماع لنواب وزراء خارجية بلدان آسيا الوسطى لتقييم أولويات السلام والأمن واعتماد برنامج عمل المركز الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في منطقة آسيا الوسطى (٢٠١٢-٢٠١٤)
- عقد اجتماعات ربع سنوية مع المسؤولين في منطقة آسيا الوسطى لتعزيز المبادرات المشتركة وتدابير بناء الثقة
- الاشتراك في اجتماعات منظمة شنغهاي للتعاون، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي
- عقد اجتماعين إقليميين مع المنسقين المقيمين ورؤساء وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة لتيسير استراتيجيات التكامل للدبلوماسية الوقائية والتنمية في مجال الشؤون الإنسانية
- عقد إحاطات فصلية للصحفيين، وإصدار نشرات وبيانات صحفية أسبوعية، وتقديم معلومات مستكملة أسبوعياً لموقع المركز على الشبكة
- تقديم نشرات إعلامية شهرية وإحاطات بشأن السياسات لمنظومة الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين، ومنافذ إعلامية لعامة الجمهور
- عقد موائد مستديرة للمسؤولين المعنيين، وممثلي المجتمع المدني، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية لتعزيز تقاسم المعلومات والتنسيق والمبادرات المشتركة.

العوامل الخارجية

١٧٦ - يتوقع المركز تحقيق هدفه وإنجازاته المتوقعة إذا توفر الالتزام من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين إزاء الدبلوماسية الوقائية والحوار.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١			تحليل الفارق ٢٠١٠-٢٠١١
	الاعتمادات	النفقات التقديرية	وفورات الفرق (العجز)	مجموع الاحتياجات	صافي الاحتياجات	الاحتياجات غير المتكررة	الفارق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الموظفين المدنيين	٢ ٠٣١,٦	٢ ٠٠٨,٣	٢٣,٣	٢ ٠٦٢,٣	٢ ٠٣٩,٠	–	٣٠,٧
التكاليف التشغيلية	٩٨٣,٥	١ ١٥١,٧	(١٦٨,٢)	١ ٠٧٠,٧	١ ٢٣٨,٩	–	٨٧,٢
مجموع الاحتياجات الفرعي	**٣ ٠١٥,١**	**٣ ١٦٠,٠**	**(١٤٤,٩)**	**٣ ١٣٣,٠**	**٣ ٢٧٧,٩**	–	**١١٧,٩**
التبرعات المدرجة في الميزانية	١٢٠,٠	١٢٠,٠	–	١٢٠,٠	١٢٠,٠	–	–
المجموع	**٣ ١٣٥,١**	**٣ ٢٨٠,٠**	**(١٤٤,٩)**	**٣ ٢٥٣,٠**	**٣ ٣٩٧,٩**	–	**١١٧,٩**

١٧٧ - تغطي الاحتياجات من الموارد والبالغ صافيها ٠٠٠ ١٣٣ ٣ دولار (إجماليها ١٠٠ ٤٦٨ ٣ دولار) المرتبات والتكاليف العامة للموظفين لمواصلة ٢٩ وظيفة وإنشاء وظيفة واحدة إضافية بالرتبة المحلية (٢٠٠ ٠٦٢ ٢ دولار)، فضلا عن أجور خبراء واستشاريين (٧٠٠ ٤٢ دولار)، وسفر الموظفين (٣٠٠ ٢١٤ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٤٠٠ ٢٢٤ دولار)، والنقل (٢٠٠ ٣٢ دولار)، والاتصالات (٣٠٠ ٢٧٣ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٥٠٠ ١٠٤ دولار)، وسائر الخدمات واللوازم والمعدات (٤٠٠ ١٧٩ دولار).

١٧٨ - لا يشمل المبلغ المذكور تقديرات التكاليف البالغة ٠٠٠ ١٢٠ دولار لاستئجار الحيز المكتبي والمرافق مقدمة إلى المركز الإقليمي من جانب البلد المضيف دون تكلفة.

١٧٩ - تعكس زيادة الاحتياجات لعام ٢٠١١ أساسا الزيادة في عدد الوظائف، والحاجة لخدمات الاستشاريين والخبراء، والسفر داخل منطقة البعثة إلى المكاتب الإقليمية، فضلا عن رسوم خدمات الموظفين المهنيين الوطنيين الذين تم استيعابهم حالياً في المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقابلها جزئيا انخفاض الاحتياجات بالنسبة للمرافق والهياكل الأساسية نظراً لأن احتياجات البعثة قد لبيت أثناء الفترات السابقة.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة		مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون			
	و أ ع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	خدمة الأمن الميداني	الخدمات العامة		الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
الوظائف المعتمدة لعام ٢٠١٠	–	١	–	–	١	٢	٢	–	**٦**	٢	–	**٨**	٤	١٧	–	**٢٩**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١١	–	١	–	–	١	٢	٢	–	**٦**	٢	–	**٨**	٤	١٨	–	**٣٠**
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	**١**	–	**١**

١٨٠ - يُقترح إنشاء وظيفة (بالرتبة المحلية) لمساعد إدارة المرافق في عام ٢٠١١. وتحتاج مرافق وهياكل المركز الأساسية إلى مشاركة مساعد لإدارة المرافق لكفالة الصيانة الفعالة وأداء المكاتب في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى وظيفة إدارة المرافق، من المتوقع أن توكل لشاغل الوظيفة أيضا مسؤوليات رئيسية تتعلق برقابة المخزون وإدارة الممتلكات.

حاء - مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي

(٣٩ ٩٣٣ ٦٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

١٨١ - أُنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي عملا بقرار مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦). وطبقا للهيكل والولاية المقترحة والأسس المرجعية التي أوصى بها الأمين العام في الإضافة إلى تقريره السابع المتعلق بعملية الأمم المتحدة في بوروندي (S/2006/429/Add.1) أُنشئ مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لدعم الحكومة في جهودها الرامية إلى توطيد السلام والاستقرار في بوروندي. وكجزء من الأسس المرجعية الواردة في التقرير المذكور آنفا، اعتبرت تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة في عام ٢٠١٠ مؤشرا رئيسيا على التقدم المحرز في ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وبدأت هذه الانتخابات في ٢٤ أيار/مايو و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠ على التوالي، بالإضافة إلى انتخابات البلديات والانتخابات الرئاسية، وسوف تستمر حتى تتم انتخابات الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ والانتخابات المحلية بحلول شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

١٨٢ - مددّ مجلس الأمن بقراره ١٩٠٢ (٢٠٠٩) ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وطلب إلى الممثل التنفيذي للأمين العام تيسير وتشجيع الحوار بين أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، ولا سيما في سياق انتخابات ٢٠١٠، مع مواصلة تقديم الدعم لجهود العناصر الوطنية الرامية إلى توطيد السلام والاستقرار. وفي القرار نفسه، طلب المجلس أيضا إلى لجنة بناء السلام أن تقوم، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري، بمواصلة مساعدة حكومة بوروندي في وضع الأسس لسلام وأمن مستدامين لتحقيق تنمية طويلة الأجل في بوروندي، وتعبئة الموارد اللازمة لتحقيق تلك الأهداف بما في ذلك ما يتصل بالانتخابات القادمة. وفي الواقع، كان الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي كبيراً حيث شمل العمل كمركز اتصال بين لجنة بناء السلام والحكومة لتسهيل عملها في المقر الرئيسي للأمم المتحدة.

١٨٣ - شرعت حكومة بوروندي في إجراء مناقشات مع الأمم المتحدة بشأن أفضل أشكال مشاركتها مع المنظمة في المستقبل. ومن المتوقع أن يفضي ذلك إلى إجراء استعراض استراتيجي لأنشطة الأمم المتحدة الجارية وإمكانية أن يقدم الأمين العام اقتراحا إلى مجلس الأمن لمواصلة توحيد أنشطة المنظمة في بوروندي بما يشمل بصفة خاصة إمكانية تخفيض أي أجزاء موضوعية بعد إجراء استعراض للاحتياجات اللازمة لدعم البعثة من الموارد والمرافق. وحتى تكتمل هذه العملية، سوف تواصل حكومة بوروندي وأصحاب المصلحة الآخرون، وبالتنسيق الكامل مع وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة، التركيز على ما يلي: توطيد المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد، وإصلاح قطاعي الأمن والعدل؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب مع تركيز خاص على العنف القائم على أساس الجنس؛ وتوفير الدعم لتعزيز قدرة الحكومة على التنسيق والاتصال بالمانحين، فضلا عن تعبئة الموارد. ويتم تنفيذ أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وفقاً لخطة عمله مع إجراء الرصد المنتظم للتقدم المحرز بشأن الأسس المرجعية الثابتة.

١٨٤ - تم إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ بالتعاون الوثيق مع حكومة بوروندي وجرى التوقيع عليه في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ من قبل الممثل التنفيذي للأمين العام ووزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي في بوروندي. ويقدم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الدعم في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ لأربع أولويات استراتيجية هي: (أ) التخطيط والتنسيق الاستراتيجيان؛ (ب) الإنعاش وإعادة الإدماج في المجتمع المحلي؛ (ج) تحقيق المصالحة وتعزيز حماية حقوق الإنسان؛ (د) الإدارة الديمقراطية (التي شملت أيضا الدورة الانتخابية لعام ٢٠١٠).

١٨٥ - يرأس وجود الأمم المتحدة في بوروندي الممثل التنفيذي للأمين العام، الذي يعمل أيضا كمنسق مقيم للأمم المتحدة ومنسق للشؤون الإنسانية، وممثل مقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمسؤول المعين لشؤون الأمن. ويتولى الممثل التنفيذي، لدى أداء وظائفه، المسؤولية عن تحقيق التكامل في أنشطة الأمم المتحدة كما يخدم كنظير أساسي للأمم المتحدة مع حكومة بوروندي في المسائل السياسية ومسائل بناء السلام والمسائل الإنسانية والأمنية. وفضلا عن ذلك، يشرف الممثل التنفيذي للأمين العام، بصفته منسقاً مقيماً، على كفالة وضع منظور بناء السلام وتوطيد السلام في البرامج المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة وتنسيقها عن طريق فريق الأمم المتحدة للإدارة المتكاملة، الذي يضُم رؤساء الوكالات الموجودة في بوروندي ورؤساء الأقسام بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

التعاون مع الكيانات الأخرى

١٨٦ - يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي التعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتقوم البعثة عند الضرورة باستخدام الأصول الجوية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أساس استرداد التكاليف كما تعتمد على خبرتها في استرجاع البيانات ومرفق استعادة القدرة على العمل في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في عنتيبه، بأوغندا. ويساعد مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، بدوره، بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والترتيبات الإدارية أثناء تناوب القوات عن طريق مطار بوجومبورا الدولي ويوفر الإدارة لمعسكر المرور العابر لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في بوجومبورا. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون المكتب مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن إعداد خطط الطوارئ في حالة تدهور الوضع الأمني في بوروندي.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٠

١٨٧ - انصب تركيز عمل البعثة في جميع المجالات، وهي إصلاح قطاع الأمن والأسلحة الصغيرة، وحقوق الإنسان والعدل، والسلام والإدارة، ووسائط الإعلام، والاتصالات على النواتج المرتبطة بدعم العملية الانتخابية التي هيمنت على المسرح السياسي وإجراء خمس استطلاعات في فترة أربعة أشهر وتقديم الدعم اللوجستي اللازم للجنة الانتخابات الوطنية المستقلة في المراحل الحرجة من العملية الانتخابية، وذلك بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي قدم المساعدة التقنية. واشتمل ذلك على العمل السياسي مع أصحاب المصلحة الوطنيين ومن بينهم المسؤولون الحكوميون المعنيون ولجنة الانتخابات الوطنية المستقلة فضلا عن التنسيق مع المجتمع الدولي. وظلت فرقة عمل دائمة مكونة من مكتب

الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بتنسيق الدعم العام للانتخابات بما في ذلك الدعم اللوجستي الكبير الذي توفره البعثة استجابة للاحتياجات عند ظهورها. ويجري هذا العمل بشكل جيد متواصل لأن سلسلة الانتخابات بدأت في أيار/مايو ٢٠١٠ بالانتخابات البلدية وتلتها الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه. وتشمل الأمثلة ما يلي: تفعيل مجلس الأمن القومي من أجل توفير الأمن الانتخابي بما يفضي إلى توفير الأمن أثناء عملية الانتخابات بالرغم من القلق والتحديات؛ وتوفير رصد قوي لانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالانتخابات وتوفير آلية للإنذار المبكر؛ ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبشكل أكبر للعنف أثناء العملية الانتخابية وبعد الانتخابات، وتفعيل منتدى الأحزاب السياسية بتوطيد المكاسب المتحصلة من مشروع الحوار الوطني الذي أغلق حاليا وتم تمويله من صندوق بناء السلام، وتعزيز مدونة للسلوك أثناء العملية الانتخابية لوسائط الإعلام، وقّع عليها المسؤولون التنفيذيون لوسائط الإعلام؛ وتدريب الأجهزة الرئيسية لتنظيم وسائط الإعلام بشأن قضايا الأخلاق المهنية أثناء الانتخابات.

١٨٨ - وفي مقابل ذلك، لم يتيسر المضي قُدما بطريقة مجدية في المهام الأخرى لدعم بوروندي، ولا سيما فيما يتعلق بوضع بعض القوانين وإنشاء المؤسسات الوطنية التي ينبغي إنشاؤها نظرا لأن جهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي لم تقابلها الإرادة السياسية اللازمة من جانب السلطات الحكومية المعنية. وفضلاً عن ذلك، ونظرا لتركيز البلد كليا على سلسلة الانتخابات وأية تغييرات تظهر على المسرح السياسي، وعدم تواجد المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين. وفيما يتعلق بواقع الانتخابات فقد تم تأجيل المهام المتبقية المرتبطة بالانتخابات إلى ما بعد إجراء الانتخابات الأخيرة المحلية في أيلول/سبتمبر.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

١٨٩ - تنتهي ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على أن من المتوقع أن يجري استعراض لعمليات البعثة في أعقاب الانتهاء من الانتخابات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، مع مراعاة المناقشات الجارية مع الحكومة المضيفة. وبناء عليه، فإن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١ تسعى إلى الاحتفاظ بما يلزم من الناحية التشغيلية لتغطية الولاية المستمرة للبعثة، مع افتراض أن البعثة ستستمر بتشكيلتها الحالية.

١٩٠ - ومن ثم، فإن مكتب الأمم المتحدة المتكامل سيستمر، وفقا لولايته الحالية، في أداء مهامه الأخرى غير تلك المتعلقة بالانتخابات وعملية السلام عملا بقرارات مجلس الأمن ١٧١٩ (٢٠٠٦)، و ١٧٩١ (٢٠٠٧)، و ١٨٥٨ (٢٠٠٨)، و ١٩٠٢ (٢٠٠٩)، وفي حدود إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وسيستمر المكتب

في التركيز على تعزيز المؤسسات الديمقراطية والحكم الرشيد؛ وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة؛ وحماية وتعزيز حقوق الإنسان ودعم الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب، مع التركيز بوجه خاص على العنف الجنساني؛ وتقديم الدعم لتعزيز قدرة الحكومة على التنسيق والاتصال مع الجهات المانحة، فضلا عن تعبئة الموارد.

١٩١ - وستحتفظ البعثة بخمسة مكاتب، وستستمر في العمل باتفاقات الخدمات المشتركة مع الأفرقة القطرية الأخرى.

١٩٢ - ولا يزال المكتب متمسكا بصيغة البعثة المتكاملة التي تُبرم في إطارها اتفاقات الخدمات المشتركة في مجالات استئجار المكاتب وخدمات الاتصالات بين البعثة ووكالات الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٩٣ - ولأغراض التخطيط وتقدير التكاليف، لن تتضمن أنشطة الدعم للبعثة في عام ٢٠١١ العناصر الموجهة لدعم الانتخابات في ٢٠١٠، والتي كانت تتمثل أساسا في إضافة استخدام طائرة هليكوبتر إلى الدعم اللوجستي.

١٩٤ - وفيما يتعلق باستراتيجية الانسحاب، فسوف يُراعى في تحديد توقيتها وتفاصيلها، في جملة أمور، مدى النجاح في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في بوروندي في عام ٢٠١٠، وهي الانتخابات التي ستترتب عليها آثار في مستقبل المكتب.

١٩٥ - ويرد أدناه عرض للهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: توطيد السلام والاستقرار في بوروندي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين الحكم الديمقراطي والخاضع للمساءلة في بوروندي	(أ) '١' زيادة عدد الجلسات البرلمانية التي تعقد وزيادة النسبة المئوية لما يتم إقراره من البرنامج التشريعي مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: عقد ٣ جلسات برلمانية، وإقرار ٦٩ في المائة من البرنامج التشريعي التقديرات لعام ٢٠١٠: عقد ٣ جلسات برلمانية، وإقرار ٧١ في المائة من البرنامج التشريعي

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	الهدف لعام ٢٠١١: عقد ٣ جلسات برلمانية، وإقرار ٧٥ في المائة من البرنامج التشريعي
	’٢‘ زيادة عدد اجتماعات الجمعية العامة للمنتدى الدائم للأحزاب السياسية
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	التقديرات لعام ٢٠١٠: ٣
	الهدف لعام ٢٠١١: ٥
	’٣‘ زيادة عدد الدراسات التشخيصية المتعلقة بالإصلاح الإداري
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	التقديرات لعام ٢٠١٠: ٢
	الهدف لعام ٢٠١١: ٦
	’٤‘ المحافظة على النسبة المئوية للنساء المشاركات في المؤسسات الحكومية والبرلمانية وفي عملية توطيد السلام
	مقاييس الأداء
	النسبة الفعلية لعام ٢٠٠٩: ٣٠ في المائة
	التقديرات لعام ٢٠١٠: ٣٥ في المائة
	الهدف لعام ٢٠١١: ٣٥ في المائة
	’٥‘ تحسين قدرة أصحاب المصلحة (الصحافيون وأعضاء الهيئات التنظيمية) على سن إطار تشريعي لوسائط الإعلام
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٢٦١
	التقديرات لعام ٢٠١٠: ٢٠٠
	الهدف لعام ٢٠١١: ٣٢٥
	’٦‘ زيادة عدد ما يتم إنشاؤه و/أو يدخل طور التشغيل الكامل من مؤسسات وطنية تخدم منع نشوب النزاعات
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٤
	التقديرات لعام ٢٠١٠: ٧
	الهدف لعام ٢٠١١: ٨

النواتج

- مساعدة الحكومة على صياغة/تداول القوانين التي تعتبر جوهرية بالنسبة لتوطيد السلام والعملية الانتخابية
- تقديم تحليلات وتوصيات إلى أصحاب المصلحة المعنيين، (مكتب نائب الرئيس، وإدارة الشؤون الإدارية العامة، وإدارة حقوق الإنسان، والمجلس الوطني للاتصالات، ومرصد الصحافة البوروندية) بهدف إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية الجوهرية بالنسبة لتوطيد السلام، بما في ذلك: اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، والمجالس الوطنية المنشأة بموجب الفصل السابع من الدستور (التحليل السياسي والتوصيات والاجتماعات/المناقشات)، وأمين المظالم
- حلقات عمل بشأن بناء القدرات لدعم انتظام أعمال المؤسسات المذكورة أعلاه
- حلقات عمل بشأن بناء قدرات الصحفيين
- نقل المسؤولية إلى الحكومة عن عملية إطار الحوار وكفالة استدامتها على الصعيد الوطني، عن طريق تقديم الدعم إلى المنتدى الدائم للأحزاب السياسية وسائر آليات الحوار الأخرى مثل البرلمان ووسائط الإعلام والمجتمع المدني
- تقديم مشاريع توصيات وتنظيم حلقات عمل بغية بناء قدرات البرلمان في مجالي سن القوانين والرقابة على ميزانية الدولة
- تقديم الدعم إلى البرلمان من أجل تشكيل مجموعة رئيسية تعنى بالإنصاف والمساواة بين الجنسين لمعالجة مسائل توطيد السلام على نحو يراعي احتياجات النساء والفئات المستضعفة (مجموعة النساء البرلمانيات)
- مشاريع مقترحات بشأن صياغة برنامج إصلاح شامل للإدارة العامة يعزز حياد الدوائر العامة وكفاءتها
- حلقات عمل وحلقات دراسية وأنشطة لبناء القدرات لصالح الأحزاب السياسية تُعقد بتعاون وثيق مع الشركاء المعنيين، فضلا عن تيسير الحوار السياسي والمشاورات بين الأحزاب السياسية والحزب الحاكم، كلما اقتضت الحاجة ذلك
- مقترح بشأن إدراج رصد الإنصاف والمساواة بين الجنسين في اختصاصات أمين المظالم

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) تعزيز الكفاءة المهنية والمساءلة في قطاع الأمن فضلا عن السلامة العامة	(ب) '١' تعهد عدد من الاجتماعات التشاورية الرامية إلى تمكين مجلس الأمن الوطني من العمل بكامل طاقته مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١٣ التقديرات لعام ٢٠١٠: ١٣ الهدف لعام ٢٠١١: ١٣

النواتج

- القيام بأعمال الدعوة وتقديم المشورة والدعم لصالح مجلس الأمن الوطني من أجل إعداد استراتيجية وطنية منسقة لإصلاح قطاع الأمن وإجراء تقييم وطني للتهديدات
- القيام بأعمال الدعوة وتقديم المشورة والدعم من أجل إعداد وتطوير وتوحيد الخطط الاستراتيجية للقطاعات الفرعية المتعلقة بخدمات الدفاع والأمن، حسب الاحتياجات المادية واحتياجات التدريب

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ج) زيادة احترام حقوق الإنسان في بورونـدي، ولا سيما بالنسبة إلى الفئات الضعيفة والنساء والأطفال	(ج) '١' تعهّد عدد من الاجتماعات التشاورية الرامية إلى التشجيع على سن قوانين ذات صلة بحماية حقوق الإنسان الأساسية، تشمل قانونا جنائيا منقحا وقانونا منقحا للإجراءات الجنائية وقانونا للإرث، وقانونا منقحا للأسرة مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١٩ التقديرات لعام ٢٠١٠: ٢٠ الهدف لعام ٢٠١١: ٢٠ '٢' تخفيض عدد بعثات رصد انتهاكات حقوق الإنسان مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١ ٠٠٠ التقديرات لعام ٢٠١٠: ١ ٣٠٠ الهدف لعام ٢٠١١: ١ ٠٠٠ '٣' عدد الدورات التدريبية للمفوضين الجدد للجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	التقديرات لعام ٢٠١٠: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠١١: ٥
	’٤‘ تخفيض عدد قادة المجتمعات المحلية وأفراد المجتمع المدني المدربين في مختلف مواضيع حقوق الإنسان بهدف تعزيز إدراك المجتمع لمسائل حقوق الإنسان ووعيه بها
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٠٠٠ ١ شخص
	التقديرات لعام ٢٠١٠: ٥٠٠ ١ شخص
	الهدف لعام ٢٠١١: ٠٠٠ ١ شخص

النواتج

- تقديم مساعدة تقنية إلى حكومة بوروندي لإنشاء لجنة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان عن طريق إسداء مشورة تقنية وقانونية مقارنة بشأن صياغة الإطار القانوني، بما في ذلك تنظيم تدريب شهري مكثف لأعضاء اللجنة وموظفيها
- التحقق المستمر من انتهاكات حقوق الإنسان في كافة أرجاء الإقليم الوطني، ومتابعة الأمر أسبوعيا وشهريا مع السلطات على المستويين الوطني والإقليمي، وكذلك مع الشركاء الوطنيين والدوليين
- إصدار تقارير مواضيعية فصلية وسنوية وخاصة عما يستجد من تطورات في مجال حقوق الإنسان في بوروندي
- صياغة ورقات فصلية وعقد اجتماعات وحلقات عمل شهرية، وخاصة فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني، والقانون الجنائي، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وحقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، إجراء تحليل قانوني وإسداء المشورة إلى حكومة بوروندي بشأن تنفيذ تشريعات وطنية تتماشى مع الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان
- نشر مواد حقوق الإنسان؛ وإنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية فصلية عن المسائل الرئيسية لحقوق الإنسان؛ وعقد دورات تدريبية شهرية وحوارات ومناقشات أسبوعية متخصصة بين ممثلي المجتمع المدني بشأن المسائل المستجدة بالنسبة للمسؤولين الإداريين، والموظفين المعنيين بإنفاذ القانون،

وقوات الدفاع، والمسؤولين المحليين المنتخبين، والمجتمع المدني، والمجموعات النسائية والشبابية، ووسائط الإعلام

- توفير تدريب شهري للسلطات الحكومية بشأن تنفيذ آليات الرصد والإبلاغ فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لحقوق المرأة والطفل، حسبما هو منصوص عليه في قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)
- عقد اجتماعات شهرية مع حكومة بوروندي والشركاء المعنيين من أجل وضع وتنفيذ خطط وطنية بشأن حقوق الإنسان والعنف الجنسي والجنساني، وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تقديم دعم تقني إلى حكومة بوروندي من أجل وضع وتنفيذ نظام لقضاء الأحداث من خلال المشاركة في اجتماعات منتظمة مع الحكومة والشركاء المعنيين، بما في ذلك تنفيذ ١٠ دورات لرصد متابعة مجموعة برامج تدريبية معمقة نفذت في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لصالح ''المكلفين بمهام'' في مجال قضاء الأحداث (العاملون في القضاء والسجون والخدمات الاجتماعية)، وإعداد تحليلات قانونية وتوفير دعم يومي لوضع اللوائح الداخلية لقضاء الأحداث وإجراءاته وأساليب عمله
- المساعدة على ترجمة النصوص القانونية إلى الكيروندية، بما في ذلك إسداء المشورة القانونية وتنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة والدوائر الدبلوماسية والمجتمع المدني من أجل صياغة قوانين لحماية حقوق الطفل، وحقوق النساء في الإرث، وحقوق الإنسان في القانون الجنائي
- عقد اجتماعات شهرية، وإصدار تقارير، والاضطلاع بأنشطة للتوعية العامة بشأن استحداث وتنفيذ مخطط شامل في مجال حماية حقوق الإنسان وبرامج وأنشطة للدفاع عنها موجهة إلى الفئات الضعيفة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(د) تحسين أداء قطاع العدل، وتعزيز القدرات وتنفيذ إصلاحات النظام القضائي من أجل ضمان استقلاله وتقيده بالمعايير الدولية	(د) ’١‘ زيادة عدد الاجتماعات والمشاورات المعقودة التي ترمي إلى صياغة وتنفيذ برنامج وطني للمساعدة القانونية للفئات المهمشة، بما فيها النساء والأطفال مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١٤ التقديرات لعام ٢٠١٠: ١٥ الهدف لعام ٢٠١١: ٢٠ ’٢‘ زيادة عدد الاجتماعات والمشاورات الرامية إلى إنشاء نظام لقضاء الأحداث امتثالا للمعايير الدولية الدنيا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٢١
	التقديرات لعام ٢٠١٠: ٢٢
	الهدف لعام ٢٠١١: ٢٤
	’٣‘ زيادة عدد موظفي القضاء والمؤسسات الإصلاحية المدرَّبين، بمن فيهم موظفو النيابة العامة، والمأمورون القضائيون، وكتبة المحكمة، مع التركيز على قضاء الأحداث، وإدارة المحاكم، والعنف الجنساني وتعزيز الأخلاقيات المهنية
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٩٠٠ ١
	التقديرات لعام ٢٠١٠: ٥٠٠ ٢
	الهدف لعام ٢٠١١: ٧٥٠ ٢

النواتج

- عقد اجتماعات شهرية مع حكومة بوروندي والشركاء من أجل التخطيط والتنسيق؛ وتقديم مساهمات خطية وشفوية في التخطيط القطاعي الذي تقوم به وزارة العدل؛ وتقديم تحليل خطي شامل للمجالات التي يتناولها الإصلاح؛ والاستعراض الفصلي لخطة الحكومة الاستراتيجية لقطاع العدل التي ترمي إلى تحسين استقلالية القضاء ومساءلته وتغطي التشريعات والإجراءات
- عقد اجتماعات شهرية مع حكومة بوروندي والشركاء من أجل التخطيط والتنسيق؛ وتقديم مشورة خطية وشفوية بشأن إصلاح السجون ومساهمات في التخطيط القطاعي الذي تقوم به الوزارات المعنية من أجل مواءمة التشريعات المحلية واللوائح الداخلية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بإقامة العدل ومعاملة السجناء
- تزويد ٦٠٠ موظف من موظفي القضاء والسجون، بمن فيهم موظفو النيابة العامة، والقضاة، والمأمورون القضائيون، وكتبة المحاكم والمحامون، بتدريب يهدف إلى تعزيز القدرات في قطاع العدل مع التركيز على قضاء الأحداث، وإدارة المحاكم، وتعزيز أخلاقيات المهنة، وإجراءات الدعاوى الخاصة

- عقد اجتماعات شهرية (أو حسبما يستلزم الأمر) مع الشركاء المعنيين لإسداء مشورة قانونية وتقنية بشأن إدارة القضايا وتدريب الموظفين المعنيين، ولا سيما المأمورين القضائيين، من أجل التعجيل بالإجراءات القضائية، وإصلاح نظام إنفاذ الأحكام الصادرة عن المحاكم، والحد من تراكم القضايا قيد نظر المحاكم

- القيام بزيارات رصد متواترة للسجون ومراكز الاحتجاز ومكاتب المدعين، وتحليل الجوانب المختلفة للإطار القانوني والمؤسسي التي يتعين إصلاحها من أجل رصد حالة الاحتجاز قبل المحاكمة؛ وتقييم مدى اكتظاظ السجون وحالة الاحتجاز غير القانوني قبل المحاكمة والاتصال بالسلطة القضائية للحد منهما وتعزيز اللجوء إلى بدائل عن السجن

- عقد مشاورات متواترة عن كثب وإسداء مشورة خطية وشفوية لنقابة المحامين الحكوميين وللمنظمات غير الحكومية بشأن تصميم وإدارة نظام للمعونة القانونية لضمان الاستفادة بشكل أفضل من خدمات القضاء وزيادة فرص أشد الفئات ضعفا في الحصول على المعونة القانونية من خلال خطة وطنية لتقديم المساعدة القانونية العامة، تشمل معايير الأهلية وتزود بميزانية ذات إطار لتعبئة الموارد، تصوغها وتعتمدها الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها وزارة العدل ونقابة المحامين

- عقد اجتماعات شهرية ودورات تدريبية مكثفة للمهنيين القانونيين من أجل دعم نقابة المحامين لتحسين وظائفها وقدراتها التنظيمية وكذلك لتطوير مساهمة النقابة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمعونة القانونية

- القيام بصفة شهرية بتنظيم اجتماعات تنسيقية، وبرامج تدريبية، ودورات متابعة، والقيام بزيارات ميدانية، وإجراء اتصالات منتظمة ضمانا لتقديم دعم متكامل لضحايا العنف الجنساني والمترلي (دعم قانوني، ونفسي اجتماعي، واقتصادي، وطبي) لتعزيز القدرات على تنفيذ نهج أكثر فعالية وتنسيقا وتكاملا

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(هـ) إحراز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب والاتجاه نحو المصالحة الوطنية	(هـ) '١' زيادة عدد المناقشات الرفيعة المستوى مع حكومة بوروندي بشأن المسائل العالقة مثل استقلال المدعي العام للمحكمة الخاصة مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: ٢ الهدف لعام ٢٠١١: ٤

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ اختتام المشاورات الوطنية بشأن آليات العدالة الانتقالية في المقاطعات السبع عشرة كلها وفي الشتات
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١٧
	التقديرات لعام ٢٠١٠: اختتام مشاورات الشتات في بلجيكا وجمهورية تترانيا المتحدة وإعداد التقرير وتوزيعه ومناقشته
	الهدف لعام ٢٠١١: لا ينطبق
	’٣‘ عدد الاجتماعات المتعلقة بإنشاء لجنة تقصي الحقائق والمصالحة
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق
	التقديرات لعام ٢٠١٠: لا ينطبق
	الهدف لعام ٢٠١١: ٤

النواتج

- تقديم المساعدة والمشورة إلى اللجنة التوجيهية الثلاثية للانتهاء من إعداد التقرير المتعلق بالمشاورات الوطنية من خلال عقد اجتماعات يومية للجنة واجتماعات كل أسبوعين أو اجتماعات شهرية للجنة المتابعة التقنية
- تقديم دعم تقني لنشر نتائج المشاورة الوطنية بشأن إنشاء آليات العدالة الانتقالية خلال عام ٢٠١٠
- تنظيم حلقات عمل تدريبية واجتماعات أسبوعية وشهرية مع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن إدراج حقوق الطفل والمسائل المتعلقة بمشاركة الأطفال وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في آليات العدالة الانتقالية
- عقد ما لا يقل عن ثلاثة اجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين لعرض خبرات وتحليلات مقارنة تتعلق بوضع إطار قانوني لإنشاء الآليات والهياكل التنفيذية للعدالة الانتقالية وفقا للمعايير الدولية
- عقد ما لا يقل عن ثلاثة اجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين لعرض خبرات وتحليلات مقارنة تتعلق بتمكين آليات العدالة الانتقالية من أداء مهمتها

- دعم ما لا يقل عن خمس دورات تدريبية لأصحاب المصلحة الوطنيين (أعضاء الجهاز القضائي، وهيئات المحلفين، والمجتمع المدني، ونقابة المحامين المحلية، ووسائط الإعلام) بشأن المسائل المتصلة بآليات العدالة الانتقالية
- عقد ما لا يقل عن خمسة اجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين وحكومة بوروندي ومنظمات حقوق الإنسان بشأن إنشاء مركز لتوثيق المصالحة الوطنية، يضم المحفوظات المتعلقة بالانتهاكات وقاعدة بيانات خاصة بها
- عقد ما لا يقل عن خمسة اجتماعات مع أصحاب المصلحة المعنيين وحكومة بوروندي بشأن مساعدة ضحايا الانتهاكات الذين قد يستفيدون لاحقا من آليات العدالة الانتقالية، بطرق منها برامج لحماية الشهود والمعونة القانونية

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(و) تعزيز التنسيق والشراكة بين الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في بوروندي والجهات الشريكة الدولية من أجل توطيد السلام وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والقضايا الإنسانية	(و) '١' زيادة عدد اجتماعات فريق التنسيق مع الجهات الشريكة على أرفع مستوى في إطار المنتديين الاستراتيجي والسياسي اللذين يدعمهما مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، ويشمل ذلك زيادة مشاركة الوزراء التي تدل على زيادة الملكية الوطنية، بما يفضي إلى اعتماد التقريرين نصف السنويين التي كلفت لجنة بناء السلام بإعدادهما مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١٠ التقديرات لعام ٢٠١٠: ١١ الهدف لعام ٢٠١١: ١٢
	'٢' زيادة عدد المبادرات و/أو البرامج المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة بتوطيد السلام والانتعاش والرامية إلى زيادة تأثير الاستجابة الفردية والجماعية مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٣ التقديرات لعام ٢٠١٠: ٤ الهدف لعام ٢٠١١: ٥

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ المحافظة على مدى قدرة الحكومة على الاستجابة للأزمات الإنسانية من حيث التخطيط للطوارئ والتأهب لها
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي للمبادرات لعام ٢٠٠٩: ٣
	العدد التقديري لعام ٢٠١٠: ١٤
	الهدف لعام ٢٠١١: ٤

النواتج

- المشاركة في صياغة ورقة استراتيجية الحد من الفقر الجديدة لكفالة مراعاة المسائل المتصلة ببناء السلام
- المشاركة بصفة شهرية في اللجنة التوجيهية لبناء السلام المشتركة بين الأمم المتحدة وحكومة بوروندي التي تكرس جهودها لتحقيق استدامة نتائج المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام وتقاسم الدروس المستفادة
- عقد ما لا يقل عن ست مشاورات بشأن المسائل التقنية والقطاعية وتنسيق الهياكل القائمة فيما بين حكومة بوروندي والجهات المانحة والأمم المتحدة
- تنسيق إعداد وتنفيذ ٥ برامج مشتركة تركز على توطيد السلام والإنعاش الاجتماعي – الاقتصادي، على النحو المبين في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، ومتابعتها واستعراضها
- إسداء المشورة بشأن خطط الإنذار المبكر بالكوارث والإنعاش المبكر، والتحقق من إدراجها في الاستجابات الإنسانية والاستراتيجيات الإنمائية الرئيسية
- التحقق من إنشاء نظم للإنذار المبكر بشأن الأخطار المتوقعة في مجالي الأمن الغذائي والتشرد، ومن بدء تطبيق نظم الإنذار المبكر في مجال الصحة
- التحقق من التحديث السنوي لخطة الطوارئ القائمة بقيادة السلطات الوطنية المعنية (الدفاع المدني) تساندها في ذلك وكالات الأمم المتحدة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمات غير الحكومية

العوامل الخارجية

١٩٦ - من المنتظر بلوغ الأهداف وتحقيق الإنجازات المتوقعة شريطة تحقق ما يلي: (أ) أن يبقي المجتمع الدولي على التزامه إزاء بوروندي وأن يقدم الدعم السياسي والمالي اللازم لبناء القدرات من أجل برامج الإصلاح والمبادرات الحيوية لتوطيد السلام؛ (ب) أن تفضي الحالة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بما في ذلك عقب إجراء انتخابات عام ٢٠١٠، إلى تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي؛ (ج) ألا تتدهور الحالة السياسية والأمنية على الصعيد الإقليمي.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١			تحليل الفارق ٢٠١٠-٢٠١١
فئة الإنفاق	الاعتمادات	النفقات التقديرية	وفورات الفرق (العجز)	مجموع الاحتياجات	الصافي	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	٩٥٥,٩	٦٩٦,٠	٢٥٩,٩	٦٨١,٣	٤٢١,٤	-	(٢٧٤,٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	٢٨ ٢١٠,٣	٢٨ ٢٢٣,٦	(١٣,٣)	٢٦ ٦٤٨,٦	٢٦ ٦٦١,٩	-	(١ ٥٦١,٧)
التكاليف التشغيلية	١٤ ٨٩٧,٦	١٤ ٨١٨,٦	٧٩,٠	١٢ ٦٠٣,٧	١٢ ٥٢٤,٧	-	(٢ ٢٩٣,٩)
المجموع	**٤٤ ٠٦٣,٨**	**٤٣ ٧٣٨,٢**	**٣٢٥,٦**	**٣٩ ٩٣٣,٦**	**٣٩ ٦٠٨,٠**	**-**	**(٤ ١٣٠,٢)**

١٩٧ - ستبلغ الاحتياجات من الموارد اللازمة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي في الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ مبلغا صافيه ٦٠٠ ٩٣٣ ٣٩ دولار (إجماليه ٦٠٠ ٦٠٢ ٤٣ دولار)، يغطي احتياجات أربعة مستشارين عسكريين (١٠٠ ١٨٥ دولار)، و ١٠ مستشاري شرطة (٢٠٠ ٤٩٦ دولار)، والمرتبات، والتكاليف العامة للموظفين والبَدَلات لملاك الوظائف الدولية والوطنية (٦٠٠ ٦٤٨ ٢٦ دولار). كما تغطي الموارد احتياجات الاستشاريين (٥٠٠ ١٤٦ دولار)، والسفر الرسمي (٧٠٠ ٧٢٤ دولار)، والاحتياجات التشغيلية الأخرى، من قبيل المرافق والهياكل الأساسية (٠٠٠ ٩٩٦ ٣ دولار)، والنقل (٤٠٠ ٧٦٠ ٣ دولار)، والاتصالات (٣٠٠ ٢٥٧ ٢ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات

(٠٠٠ ٠٢١ ١ دولار)، والخدمات الطبية (٣٠٠ ٣٤٠ دولار)، وغير ذلك من اللوازم والخدمات والمعدات (٥٠٠ ٣٥٧ دولار).

١٩٨ - وينتج النقصان الصافي في الموارد الإجمالية لعام ٢٠١١، بشكل رئيسي، عن نقصان في عدد المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة، وانخفاض الاحتياجات بالنسبة للسفر الرسمي والنقل الجوي، يقابلها جزئيا زيادات في بند المرافق والبنية التحتية، والنقل البري نظرا لارتفاع تكاليف الوقود واقتناء جهاز تتبّع لاسلكي رقمي كشرط موحد من شروط السياسات المتبعة في البعثات الميدانية.

١٩٩ - وينتج صافي الرصيد الحر المتوقع لعام ٢٠١٠ البالغ قدره ٦٠٠ ٣٢٥ دولار، بشكل رئيسي، عن ما يلي: التأخر في نشر المستشارين العسكريين، وانخفاض عدد المستشارين العسكريين من ٧ إلى ٤، نظرا لإنجاز المهام ذات الصلة؛ والتأخر في نشر أفراد الشرطة وانخفاض عدد أفراد الشرطة من ١٤ إلى ١٠؛ وانخفاض الاحتياجات في بند الاتصالات التجارية، استنادا إلى نمط الإنفاق الفعلي في عام ٢٠١٠؛ يقابلها جزئيا زيادات في بند مرتبات الموظفين الوطنيين اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل أمين عام	أمين عام مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية/الأمن	خدمات الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية	الموظفون الوطنيون الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع الكلي
المعتمدة لعام ٢٠١٠	–	١	١	٤	٧	٢٨	٣١	٤	**٧٦**	٦٨	–	**١٤٤**	١٨	٢٣٧	٥١	**٤٥٠**
المقترحة لعام ٢٠١١	–	١	١	٤	٧	٢٨	٣١	٤	**٧٦**	٦٨	–	**١٤٤**	١٨	٢٣٧	٥١	**٤٥٠**
التغير	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–

٢٠٠ - ولا يُقترح لعام ٢٠١١ إجراء أي تغييرات في ملاك الموظفين المعتمد.

طاء - بعثة الأمم المتحدة في نيبال

(٢٠٠ ٨٠٣ ١٦ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٠١ - أنشأ مجلس الأمن، بقراره ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، بعثة الأمم المتحدة في نيبال لفترة ١٢ شهرا، تحت قيادة ممثل خاص للأمين العام. وقد أنشئت البعثة استجابة لطلبات قدمها

تحالف الأحزاب السبعة الذي يشكل حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) للحصول على المساعدة في دعم عملية السلام في نيبال (انظر S/2006/920)، وبالنظر إلى صلتها بالتوقيع لاحقا على اتفاق السلام الشامل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. واستنادا إلى الطلبات المقدمة من طرفي ذلك الاتفاق، تضمنت ولاية البعثة المهام التالية:

(أ) رصد إدارة أسلحة الجيش النيبالي والجيش الماوي وأفرادهما المسلحين؛

(ب) مساعدة الطرفين عن طريق إنشاء لجنة مشتركة لتنسيق الرصد في تنفيذ الاتفاق المتعلق برصد إدارة أسلحة كل من الجيش النيبالي والجيش الماوي وأفرادهما المسلحين؛

(ج) المساعدة في رصد ترتيبات وقف إطلاق النار؛

(د) تقديم الدعم التقني للجنة الانتخابات في التخطيط لعملية انتخاب جمعية تأسيسية والإعداد لها وإجرائها في جو من الحرية والنزاهة. وبالإضافة إلى ذلك، تولى فريق مستقل من مراقبي الانتخابات، عيّنه الأمين العام، وهو المسؤول المباشر عنه، استعراض جميع الجوانب التقنية للعملية الانتخابية وسير الانتخابات.

٢٠٢ - وفي عام ٢٠٠٨، أنجزت البعثة عنصر المساعدة الانتخابية في ولايتها بانعقاد الجمعية التأسيسية في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وأنجز فريق خبراء رصد الانتخابات أيضا مهمته المتمثلة في رصد الانتخابات السالفة الذكر. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريجيا إلغاء الفريق الاستشاري للشرطة الذي كان يسدي المشورة بشأن أمن الانتخابات. وأصدرت الجمعية التأسيسية، في اجتماعها الأول المعقود في ٢٨ أيار/مايو، قرارا بإعلان نيبال جمهورية ديمقراطية فيدرالية.

٢٠٣ - وفي ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن طلب حكومة نيبال (S/2008/476) تمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر، من دون عنصر المساعدة الانتخابية، اعتبارا من ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وقرر المجلس، بقراره ١٨٢٥ (٢٠٠٨)، تمديد الولاية لستة أشهر تنتهي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، لتمكين البعثة من الاضطلاع بالمهمتين التاليتين، مع مراعاة استكمال بعض عناصر الولاية التي أنشأها المجلس بقراره ١٧٤٠ (٢٠٠٧):

(أ) مواصلة رصد وإدارة أسلحة كل من الجيش الماوي والجيش النيبالي وأفرادهما المسلحين وفقا لأحكام اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه المبرم بين الطرفين السياسيين، الأمر الذي سيدعم العملية السلمية؛

(ب) مساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين في إطار بعثة سياسية خاصة.

٢٠٤ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن (S/2008/837) الطلب الذي تقدمت به حكومة نيبال لتمديد البعثة لفترة ستة أشهر مع تقليص حجمها لتنفيذ ما تبقى لها من مهام في ولايتها. ووفقا لهذا الطلب، مدد مجلس الأمن، بقراره ١٨٦٤ (٢٠٠٩)، ولاية البعثة لفترة ستة أشهر اعتباراً من ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ثم مدد مجلس الأمن، بقراره ١٨٧٩ (٢٠٠٩)، البعثة لفترة ستة أشهر أخرى اعتباراً من ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٩، تلاه فيما بعد القرار ١٩٠٩ (٢٠١٠) الذي وافق فيه المجلس على تمديد البعثة لفترة أربعة أشهر حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠.

٢٠٥ - واستنادا إلى التطورات السياسية والمناقشات التي جرت مع قادة الأحزاب السياسية طلبت حكومة نيبال، في ٥ أيار/مايو ٢٠١٠، تمديد الولاية الحالية للبعثة لفترة أربعة أشهر أخرى اعتبارا من ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ووافق مجلس الأمن، بمقتضى قراره ١٩٢١ (٢٠١٠)، على تمديد ولاية البعثة للاضطلاع بالمهمتين التاليتين:

(أ) متابعة رصد إدارة أسلحة الجيش النيبالي والجيش الماوي وأفرادهما المسلحين؛

(ب) مساعدة الطرفين، عن طريق لجنة مشتركة لتنسيق الرصد، في تنفيذ الاتفاق المتعلق برصد إدارة أسلحة كل من الجيش النيبالي والجيش الماوي وأفرادهما المسلحين.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٠٦ - ستواصل البعثة تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في نيبال، فيما يتعلق بعملية السلام بطريقة تتناغم مع النهج المتكامل الذي اعتُمد منذ بداية إنشاء البعثة. أما التعاون التنفيذي مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، فهو جارٍ في المجالات ذات الصلة برصد الأسلحة وتنسيق السياسات المتعلقة برصد القصَّر والمجندين حديثا الذين لا يستوفون شروط الالتحاق بالجيش الماوي وتأهيلهم. ومنذ تقليص حجم البعثة في عام ٢٠٠٨، توقف بعض عناصرها عن العمل ونُقلت مهامّها إلى فريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالألغام وتقديم المشورة بشأن المسائل الجنسانية والإدماج الاجتماعي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن تنسيق صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال وإدارته. وتتأهب آليات الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية للاستجابة للتوقعات الكبيرة المستندة إلى ما تقوم به من دور في عملية بناء السلام. ويُتوخى، طوال فترة وجود البعثة، مواصلة التعاون

الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في إطار خطة أولويات صندوق بناء السلام، وإطار السلام والتنمية.

٢٠٧ - وتشمل العناصر الرئيسية للبعثة، حاليا، مكتبا لرصد الأسلحة، ومكتبا للشؤون السياسية، ووحدة تقنية استشارية، يتركز عملها على تنسيق الدعم المقدم إلى الحكومة فيما يتعلق باتفاق السلام الشامل، واتفاق رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين، والاتفاقات السياسية اللاحقة المتصلة بعملية السلام في نيبال.

٢٠٨ - وستواصل البعثة تلقي التوجيه الفني والدعم التنفيذي من الأمانة العامة، ولا سيما إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني.

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٠

٢٠٩ - شملت الإنجازات التي تحققت في عام ٢٠٠٩ ما يلي: التوقيع على اتفاق بين الحكومة والحزب الشيوعي النيبالي الموحد - الماوي والأمم المتحدة بشأن تسريح ٠٠٥ ٤ أفراد من أفراد الجيش الماوي غير المستوفين لشروط الالتحاق لكونهم قُصَّرا ومجنّدين حديثا، وتنفيذ الاتفاق لاحقا؛ وانخفاض عدد الانتهاكات الموثقة للاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين من ٨ إلى ٥ انتهاكات؛ والمشاركة الكاملة للجيش النيبالي والجيش الماوي في اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد؛ ومواصلة التخزين الآمن لأسلحة الجيش الماوي البالغ عددها ٨٥٧ ٢ قطعة سلاح، وأسلحة الجيش النيبالي البالغ عددها ٨٥٥ ٢ قطعة سلاح.

٢١٠ - ولكن حالة الجمود السياسي الطويلة، بما في ذلك استقالة الحكومة التي يقودها الماويون في أيار/مايو ٢٠٠٩، أعاقت إحراز تقدم ملموس بشأن إدماج ٦٠٢ ١٩ من أفراد الجيش الماوي المؤهلين للالتحاق وتأهيلهم، وصياغة دستور جديد. وعلى الرغم من إنشاء اللجنة التقنية المكلفة بتنفيذ القرارات التي تتخذها اللجنة المكلفة بالإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وتأهيلهم، في آذار/مارس ٢٠٠٩، واضطلاعها ببعض الأعمال، بما في ذلك اقتراح صياغة آلية للإشراف ووضع مدونة لقواعد السلوك للجيش الماوي، لم يُحرز أي تقدم ملموس في هذا المجال. أمّا بالنسبة لصياغة الدستور، فلم يُتوصل إلى توافق في الآراء إلاّ على ٣ ورقات مواضيعية من أصل ١١ ورقة مواضيعية، ولم تتمكن الجمعية التأسيسية من إنجاز مسوّدة أولى للدستور.

٢١١ - وتتمثل إنجازات النصف الأول من عام ٢٠١٠ فيما يلي: إنجاز التسريح الرسمي لـ ٠٠٥ ٤ من أفراد الجيش الماوي غير المستوفين لشروط الالتحاق لكونهم قُصَّرا ومجنّدين حديثا، واستمرار انخفاض عدد انتهاكات الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين؛ ومواصلة اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد عقد اجتماعات منتظمة بمشاركة كاملة من الجيش النيبالي والجيش الماوي.

٢١٢ - ونظرا لاستمرار حالة الجمود السياسي طوال النصف الأول من عام ٢٠١٠، لم يُحرز سوى تقدم طفيف في مؤشرات الإنجاز الأخرى المتعلقة بعملية السلام. وتوقف التقدم صوب تحقيق الإدماج والتأهيل، وكذلك لم تجتمع اللجنة الخاصة سوى ١٤ مرة في المدة الواقعة فيما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٠. واقترح رئيس الوزراء وضع خطة عمل تمتد ١١٢ يوما لعملية التأهيل والإدماج، ولكن لم توافق اللجنة الخاصة، ولا أعضاء الأحزاب الكبرى، على تفاصيلها حتى وقت إعداد هذه الوثيقة.

٢١٣ - وكان من المقرر، وفقا للاختصاصات الأصلية للدستور الانتقالي، أن تقوم الجمعية التأسيسية بصياغة الدستور الجديد بحلول أيار/مايو ٢٠١٠. إلاّ أن الأطراف لم تتوصل إلى اتفاق على صياغة مسوّدة جديدة، فمُددت، في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، ولاية الجمعية التأسيسية لسنة واحدة.

٢١٤ - وابتداء من مطلع عام ٢٠١٠، بدأت البعثة، بما يتوافق مع الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٩٠٩ (٢٠١٠)، بعقد اجتماعات دورية مع الأحزاب السياسية الرئيسية والحكومة بشأن الترتيبات الممكنة لانسحابها ونقل مسؤوليات الرصد المتبقية. فكان من بين الأولويات المقترحة خلال هذه المشاورات تعزيز مهمة البعثة في رصد الأسلحة وتقديم الدعم إلى اللجنة الخاصة لدى الاضطلاع بمسؤوليتها الدستورية عن الإشراف على الجيش الماوي، والتخطيط لإدماج أفراد الجيش الماوي وتنفيذ هذا الإدماج.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

٢١٥ - أدت حالات التأخير التي شهدتها عملية السلام في نيبال عموماً، بسبب عجز الطرفين عن الاتفاق على القضايا الحاسمة المتعلقة بمستقبل أفراد الجيش الماوي، إلى جانب قرارهما تمديد ولاية الجمعية التأسيسية لمدة عام واحد حتى أيار/مايو ٢٠١١، إلى إيجاد ظروف تدعم الافتراض بأن ولاية البعثة ستمدد إلى ما بعد عام ٢٠١٠، دون المساس بالإجراءات التي سيتخذها مجلس الأمن حينئذ، ليواصل تقديم دعمه لعملية السلام، مع مراعاة العناصر التي أنجزت بالفعل. وبناء عليه، اقترحت احتياجات من الموارد للبعثة لمواصلة أنشطتها خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، تليها

مرحلة تصفية تستغرق أربعة أشهر، في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢١٦ - وستواصل البعثة العمل مع الطرفين بشأن التخطيط لمستقبل أفراد الجيش الماوي، الذي يتوقع أن يمضي قدما بالمناقشات بشأن انسحاب البعثة التدريجي المزمع في الوقت المناسب.

٢١٧ - وستدعم البعثة استمرار وجود مراقبي الأسلحة في مواقع التجميع السبعة الرئيسية، وثكنات جيش نيبال في كتماندو، والقيام بدوريات متنقلة، وهو ما ينطوي على انتشار جغرافي واسع لأفراد البعثة. وبالتالي، ستظل هناك حاجة لموارد الاتصالات والنقل الجوي لتوفير ما تقتضيه الضرورة من دعم لوجستي وقنوات رابطة أمنية وطبية بين كتماندو والمواقع النائية التي ينشر فيها مراقبو الأسلحة.

٢١٨ - وتتوقع البعثة طفرة في الأنشطة فيما يتعلق بالتخطيط للترتيبات المستقبلية لأفراد الجيش الماوي، بما في ذلك الدعم الممكن لعملية الإدماج وإعادة التأهيل، ولذلك تطلب إنشاء وظيفتين إضافيتين لموظفين فنيين وطنيين لتلبية هذا الطلب.

٢١٩ - ويرد أدناه بيان لهدف البعثة وإنجازاتها المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

الهدف: ضمان إحراز تقدم في ما تبقى من المهام الأساسية لعملية السلام في نيبال

العنصر ١: عملية السلام

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) مواصلة إحراز تقدم مطرد في عملية السلام	(أ) '١' إحراز تقدم نحو إدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم مقاييس الأداء ٢٠٠٩: لا ينطبق ٢٠١٠: قيام الطرفين بوضع خطة عمل، تتضمن جدولا زمنياً لإدماج أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم الهدف لعام ٢٠١١: إدماج نسبة ١٠٠ في المائة أو ٦٠٢ ١٩ من أفراد الجيش الماوي وإعادة تأهيلهم: الانتهاء من عملية الإدماج وإعادة التأهيل.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ اعتماد دستور جديد
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٩: عرض المشروع الأول للدستور الجديد بعد مناقشته
	٢٠١٠: إصدار الدستور الجديد
	الهدف لعام ٢٠١١: إصدار الدستور الجديد من قبل الجمعية التأسيسية

النواتج

- عقد اجتماعات أسبوعية مع الأحزاب السياسية لمساعدتها في تنفيذ الاتفاقات المتصلة بعملية السلام في نيبال بغية تيسير الحوار والاتفاق فيما بين أصحاب المصلحة، وتقديم المشورة والدعم بشأن تسوية النزاع على الصعيدين الوطني والإقليمي
- التفاعل اليومي مع الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني والدولي، بما في ذلك الأطراف في اتفاق السلام الشامل والاتفاقات ذات الصلة والدول الأعضاء المعنية، للمساعدة في دعم عملية السلام، وتذليل العقبات التي تعترض صياغة الدستور الجديد، والإدماج وإعادة التأهيل
- عقد اجتماعات دورية مع الأحزاب السياسية لاستعراض التقدم المحرز فيما يتصل بانسحاب البعثة في الوقت المناسب وتسليم مسؤوليات الرصد المتبقية
- تقديم المساعدة والمشورة إلى اللجنة الخاصة واللجنة التقنية التابعة لها حسبما تطلبه حكومة نيبال
- تقديم تقارير الأمين العام الدورية، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن، وترجمتها إلى اللغة النيبالية لتوزيعها على الصحافة المحلية وأصحاب المصلحة في عملية السلام
- تنظيم جلسات إحاطة منتظمة للمجتمع الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن التطورات السياسية المتصلة بعملية السلام
- عقد اجتماعات استشارية منتظمة مع الجهات الفاعلة الدولية، بما فيها الجهات المانحة، بشأن أولويات دعم عملية السلام
- المشاركة في الاجتماع ربع السنوي للجنة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال

- تنظيم جلسات إحاطة منتظمة لوسائط الإعلام الوطنية وعقد مؤتمرات وتيسير إجراء مقابلات مع وسائط الإعلام الدولية التي تزور البلد من آن لآخر حول ولاية البعثة، وعملها ذي الصلة بعملية السلام في نيبال

العنصر ٢: رصد الأسلحة

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) امتثال الطرفين لاتفاق السلام الشامل المبرم في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وللاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين المبرم في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦	(أ) '١' انخفاض عدد انتهاكات اتفاق رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين والاتفاقات ذات الصلة، وتراجع خطورتها النسبية مقاييس الأداء ٢٠٠٩: توثيق ٨ انتهاكات للاتفاق؛ وعدم نشوب قتال مسلح بين الطرفين ٢٠١٠: توثيق ٥ انتهاكات للاتفاق؛ وعدم نشوب قتال مسلح بين الطرفين الهدف لعام ٢٠١١: عدم توثيق أية انتهاكات للاتفاق؛ وعدم وقوع أعمال قتال مسلح بين الطرفين '٢' استمرار المشاركة التامة للطرفين في الاجتماعات المنتظمة للجنة المشتركة لتنسيق الرصد بهدف تسوية الخلافات مقاييس الأداء ٢٠٠٩: مشاركة بنسبة ١٠٠ في المائة لجيش نيبال والجيش الماوي في الاجتماعات التي تعقد كل شهرين ٢٠١٠: مشاركة بنسبة ١٠٠ في المائة لجيش نيبال والجيش الماوي في الاجتماعات التي تعقد كل شهرين الهدف لعام ٢٠١١: مشاركة بنسبة ١٠٠ في المائة لجيش نيبال والجيش الماوي في الاجتماعات التي تعقد كل شهرين

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٣‘ الإبقاء على الأسلحة المخزنة تخزينا آمنا لدى جيش نيبال والجيش الماوي ريثما يصدر الطرفان قرارا نهائيا بشأنها
	مقاييس الأداء
	٢٠٠٩: ٢ ٨٥٧ سلاحاً للجيش الماوي و ٢ ٨٥٥ سلاحاً لجيش نيبال
	٢٠١٠: اللجنة الخاصة تتوصل إلى قرار بشأن أسلحة الجيش الماوي الـ ٢ ٨٥٧ وأسلحة جيش نيبال الـ ٢ ٨٥٥
	الهدف لعام ٢٠١١: اللجنة الخاصة تنفذ القرار المتعلق بأسلحة الجيش الماوي الـ ٢ ٨٥٧ وأسلحة جيش نيبال الـ ٢ ٨٥٥

النواتج

- وجود ومراقبة بالفيديو على مدار الساعة ولـ ٧ أيام في الأسبوع لرصد وتسجيل جميع المواقع الثمانية لتخزين الأسلحة والذخائر (الجيش الماوي وجيش نيبال)
- الرصد الدوري لإدارة أفراد جيش نيبال والجيش الماوي في المواقع الفرعية البالغ عددها ٢١ موقعا عن طريق القيام بزيارات تفتيشية مرة واحدة أو مرتين أسبوعياً
- رصد تقييد حركة الجيش النيبالي في ثكناته، وتحركات القوات على مستوى الفرقة واللواء والكتيبة والسرية
- تولي رئاسة الاجتماعات الدورية للجنة المشتركة لتنسيق الرصد مع أمانة اللجنة
- التحقيق في الشكاوى التي يقدمها أي من الطرفين عن انتهاكات اتفاق الأسلحة وإبلاغ اللجنة المشتركة بذلك
- القيام بدوريات رصد يومية من جانب أفرقة متنقلة لرصد الأسلحة والاضطلاع بعمليات ميدانية، حسب الاقتضاء، لتقييم الحالة الأمنية في منطقة العمليات
- الاتصال اليومي بقادة جيش نيبال والجيش الماوي على كافة المستويات بشأن إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين

العوامل الخارجية

٢٢٠ - يتوقع تحقيق الهدف والإنجازات المتوقعة شريطة توافر ما يلي: (أ) وجود إرادة سياسية لدفع عملية السلام قدماً وتنفيذ ما تم التوصل إليه من اتفاقات؛ (ب) تطلع الطرفين لمشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام؛ (ج) مشاركة جميع الأطراف الفاعلة المعنية، بما فيها الفئات التي كانت مهمشة في الماضي، في العملية السياسية؛ (د) استمرار مشاركة المجتمع الدولي الفاعلة في دعم عملية السلام؛ (هـ) توفر الدعم المادي والمالي اللازم من الحكومة والجهات المانحة لتنفيذ جميع الأنشطة التي صدر بها تكليف؛ (و) بقاء الحالة الأمنية مواتية لتقديم الدعم لإنجاز عملية السلام.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠[أ]			الاحتياجات لعام ٢٠١١			تحليل الفرق للفترة ٢٠١٠-٢٠١١
فئة الإنفاق	الاعتمادات	النفقات المقدرة	وفورات الفرق (العجز)	المجموع	الصافي	الاحتياجات غير المتكررة	الفرق
	(١)	(٢)	(٣)=(١)-(٢)	(٤)	(٥)=(٤)-(٣)	(٦)	(٧)=(٤)-(١)
تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة	١ ٢٧١,٠	٢ ٥١٤,٨	(١ ٢٤٣,٨)	١ ٣٢٧,٦	٢ ٥٧١,٤	–	٥٦,٦
تكاليف الموظفين المدنيين	٦ ١٦٦,٧	٨ ٢٧٠,٧	(٢ ١٠٤,٠)	٦ ٢١٤,٤	٨ ٣١٨,٤	–	٤٧,٧
التكاليف التشغيلية	٩ ٠٤٥,٤	٩ ٨٨٨,١	(٨٤٢,٧)	٩ ٢٦١,٢	١٠ ١٠٣,٩	–	٢١٥,٨
مجموع الاحتياجات	**١٦ ٤٨٣,١**	**٢٠ ٦٧٣,٦**	**(٤ ١٩٠,٥)**	**١٦ ٨٠٣,٢**	**٢٠ ٩٩٣,٧**	**–**	**٣٢٠,١**

(أ) مموّل من الاعتماد الكلي المعتمد للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ بنقل الأرصدة الحرة المقدرة من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

٢٢١ - ستغطي المخصصات التقديرية المطلوبة لعام ٢٠١١ التي يبلغ مجموع صافيها ٢٠٠ ٨٠٣ ١٦ دولار (إجماليها ٤٠٠ ٨١٥ ١٧ دولار) احتياجات تنفيذ الأنشطة المقررة إلى غاية تموز/يوليه ٢٠١١ ولمرحلة تصفية البعثة في الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وتشمل رصد اعتمادات لتغطية تكاليف ٧٣ مستشاراً عسكرياً (٦٠٠ ٣٢٧ ١ دولار)؛ والمرتبات وتكاليف الموظفين المدنيين العامة، بمن فيهم متطوعو الأمم المتحدة (٤٠٠ ٢١٤ ٦ دولار)، وغير ذلك من الاحتياجات التشغيلية، كالاستفادة من الخبراء الاستشاريين والخبراء (٦٠٠ ١٨ دولار)، والسفر الرسمي (٩٠٠ ٣٥٢ دولار)،

والمرافق والبنية التحتية (٥٠٠ ٩٢٧ دولار)، والنقل (٥٠٠ ٠٧٠ ٦ دولار)، والاتصالات (٦٠٠ ٩٧٢ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٠ ٣١٣ دولار)، واللوازم الطبية (٨٠٠ ١١٠ دولار) وغيرها من اللوازم والخدمات والمعدات (١٠٠ ٤٩٥ دولار).

٢٢٢ - وترتبط الزيادة في مجموع الاحتياجات لعام ٢٠١١، بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٠، في المقام الأول بما يلي: تناوب ٣٧ مراقباً عسكرياً مقارنة مع ٢٠ مراقبا عسكريا في عام ٢٠١٠؛ وتنقيح جداول المرتبات للموظفين الدوليين، بالمقارنة مع المعدلات المطبقة بالنسبة لميزانية عام ٢٠١٠، يقابل ذلك انخفاض في التكاليف العامة للموظفين نتيجة للتغيرات في تسوية مقر العمل، والتغييرات في ملاك الموظفين ومعدلات الشواغر المنقحة، بالنسبة للموظفين الوطنيين؛ وزيادة في المعدلات المنقحة لمتطوعي الأمم المتحدة؛ وزيادة الاحتياجات التشغيلية.

٢٢٣ - ويعزى الرصيد السلبي المتوقع (٥٠٠ ١٩٠ ٤ دولار) إلى تمديد ولاية البعثة الذي لم ترصد له أية اعتمادات. وكان الغرض من الاعتماد المخصص للبعثة لعام ٢٠١٠ والبالغ ١٠٠ ٤٨٣ ١٦ دولار هو تغطية الاحتياجات لتنفيذ الأنشطة المقررة إلى غاية تموز/يوليه ٢٠١٠، وتصفية البعثة في الفترة الممتدة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. غير أن مجلس الأمن مدد، بموجب قراره ١٩٢١ (٢٠١٠)، ولاية البعثة حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ثم مددها مرة أخرى حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بموجب قراره ١٩٣٩ (٢٠١٠). ووفقا لأحكام هذا القرار الأخير، واصلت البعثة عملها بقوام يتألف من ٧٣ مستشاراً عسكرياً وما تتطلبه من الموظفين (٢٠٥ وظيفة)، على النحو الذي يبيّنه الجدول أدناه. وتموَّل الاحتياجات الإضافية التقديرية للفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ التي تبلغ ٥٠٠ ١٩٠ ٤ دولار من خلال عملية إعادة توزيع للموارد ضمن المخصصات الكلية الموافق عليها للبعثات السياسية الخاصة.

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها												فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			الموظفون الوطنيون			
	وكيل أمين عام	أمين عام	مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمة الميدانية/ الأمنية	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الموافق عليها في تموز/يوليه ٢٠١٠	-	-	١	١	١	٤	١٠	١٣	-	**٢٩**	٢٧	-	**٥٦**	٩	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة من آب/ أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	-	-	١	١	١	٤	١٠	١٣	-	**٢٩**	٢٧	-	**٥٦**	٩	١٢١	١٩	**٢٠٥**

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وكيل أمين عام	أمين عام	مساعد	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية/ الأمنية	فئة الخدمات العامة	مجموع الموظفين الدوليين	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع
المقترحة لكانون الثاني/ يناير ٢٠١١	–	–	١	١	١	٤	١٠	١٢	–	**٢٨**	٢٧	–	**٥٥**	١٠	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لشباط/فبراير ٢٠١١	–	–	١	١	١	٤	١٠	١٢	–	**٢٨**	٢٧	–	**٥٥**	١٠	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لآذار/مارس ٢٠١١	–	–	١	١	١	٤	١٠	١٢	–	**٢٨**	٢٧	–	**٥٥**	١٠	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لنيسان/أبريل ٢٠١١	–	–	١	١	١	٤	١٠	١٢	–	**٢٨**	٢٧	–	**٥٥**	١٠	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لأيار/مايو ٢٠١١	–	–	١	١	١	٤	١٠	١٢	–	**٢٨**	٢٧	–	**٥٥**	١٠	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لحزيران/يونيه ٢٠١١	–	–	١	١	١	٤	١٠	١٢	–	**٢٨**	٢٧	–	**٥٥**	١٠	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لتموز/يوليه ٢٠١١	–	–	١	١	١	٤	١٠	١٢	–	**٢٨**	٢٧	–	**٥٥**	١٠	١٢١	١٩	**٢٠٥**
المقترحة لآب/أغسطس ٢٠١١	–	–	–	–	–	١	٥	٥	–	**١١**	٢٥	–	**٣٦**	–	٦٥	١٤	**١١٥**
المقترحة لأيلول/سبتمبر ٢٠١١	–	–	–	–	–	١	٥	٣	–	**٩**	٢٤	–	**٣٣**	–	٥١	١٢	**٩٦**
المقترحة لتشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١	–	–	–	–	–	١	٤	٣	–	**٨**	١٩	–	**٢٧**	–	٤٧	٩	**٨٣**
المقترحة لتشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١	–	–	–	–	–	–	٢	١	–	**٣**	١٢	–	**١٥**	–	٣١	٣	**٤٩**
المقترحة لكانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١	–	–	–	–	–	–	٢	١	–	**٣**	–	–	**٣**	–	–	–	**٣**

الموظفون الإداريون

٢٢٤ - يُقترح إنشاء وظيفة واحدة لموظف وطني فني، يقابل ذلك إلغاء وظيفة مؤقتة لموظف فني لشؤون حماية الأطفال (ف-٣). وينبغي أن تكون لدى شاغل وظيفة الموظف الفني الوطني خبرة وطنية، وذلك تحسباً للطفرة المحتمل وقوعها في الأنشطة المتصلة بالتخطيط للترتيبات المستقبلية لأفراد الجيش الماوي والحاجة إلى التحليل السياسي المتصل بالتعقيدات المصادفة في عملية صياغة الدستور الجديد.

ياء – مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان

(٢٠٠ ٠٩٤ ٩ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٢٥ – اتسم الوضع في جنوب لبنان بعد انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية في أيار/مايو ٢٠٠٠ بدرجة عالية من عدم الاستقرار السياسي وباحتمال أن يستمر النزاع بين إسرائيل ولبنان. وأنشأ الأمين العام مكتب ممثله الشخصي لجنوب لبنان في آب/أغسطس ٢٠٠٠ من أجل تقديم الدعم للجهود الدولية المبذولة للحفاظ على السلام والأمن في جنوب لبنان. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وسع الأمين العام نطاق ولاية المكتب لتشمل تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة السياسية في لبنان، ومواصلة ولايته في الوقت نفسه، من حيث توفير السلام والأمن في جنوب لبنان.

٢٢٦ – وأدى النزاع بين لبنان وإسرائيل في تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى مواجهة لبنان لمزيد من التحديات السياسية والمالية والإنمائية والاجتماعية – الاقتصادية. وخلال النزاع، عمل مكتب الممثل الشخصي بالتعاون الوثيق مع حكومة لبنان والأحزاب السياسية اللبنانية المعنية والمجتمع الدولي من أجل وضع إطار سياسي يفضي إلى إنهاء الأعمال العدائية، وتهيئة بيئة ما بعد النزاع على نحو يساعد على استمرار وقف الأعمال العدائية، وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار في نهاية المطاف. ولما كان تزايد أنشطة الأمم المتحدة في لبنان منذ عام ٢٠٠٦ يتطلب المزيد من التنسيق الداخلي، وسعيا إلى تعزيز قدرة المنظمة على تقديم دعم منسق وفعال في جميع جوانب النطاق العريض لخبرتها، عين الأمين العام منسقا خاصا في عام ٢٠٠٧.

٢٢٧ – والمنسق الخاص هو كبير موظفي الأمم المتحدة المسؤول عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦). فهو يتولى تنسيق أنشطة فريق الأمم المتحدة القطري مع حكومة لبنان ومجتمع المانحين الدوليين والمؤسسات المالية الدولية بما يتماشى مع الأهداف العامة للأمم المتحدة في لبنان، مع التركيز بشكل خاص على إعادة الإعمار والتنمية والإصلاح. ويقدم مكتب المنسق الخاص التوجيه السياسي لكل من فريق الأمم المتحدة القطري وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، ويقيم علاقات عمل مؤسسية وثيقة وينشئ آليات تتسم بطابع منهجي تتيح إجراء مشاورات منتظمة، وتقاسم المعلومات، وتعزيز التنسيق والتكامل فيما بين الأنشطة المتنوعة التي تضطلع بها المنظمة. والمنسق الخاص يعمل أيضا بوصفه ممثلا للأمين العام لدى حكومة لبنان وجميع الأحزاب السياسية والأوساط الدبلوماسية في لبنان.

٢٢٨ – وبوصف المنسق الخاص ممثل الأمين العام لدى الفريق الأساسي للممثلين الدبلوماسيين للبلدان التي تدعم التنمية المالية والاجتماعية – الاقتصادية للبنان، فإنه يؤدي

دورا مهما في الدعوة إلى استمرار المساعدة الدولية التي تقدمها الجهات المانحة إلى لبنان. أما نائب المنسق الخاص، وهو أيضاً منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، فهو مسؤول عن التخطيط لجهود الأمم المتحدة الإنمائية والإنسانية وتنسيقها في لبنان.

٢٢٩ - ولا تزال الحالة السياسية المضطربة في لبنان تتطلب من مكتب المنسق الخاص مساع حميدة ودعما سياسيا، وعملا من جانب الأمم المتحدة بصفة عامة. ولا تزال الحاجة ماسة إلى استمرار الوجود السياسي للأمم المتحدة من أجل تقديم المساعدة للجهود اللبنانية والدولية المبذولة لتسوية الخلافات السياسية بالطرق السلمية. وسيظل الدعم السياسي والدبلوماسي الذي تقدمه الأمم المتحدة ضروريا أيضا للعمل مع لبنان وإسرائيل والدول الرئيسية في المنطقة من أجل الانتقال من حالة وقف الأعمال العدائية السائدة في جنوب لبنان نحو وقف لإطلاق النار أكثر استدامة، وإلى اتفاق للهدنة في نهاية المطاف يُتوخى أن يحقق الاستقرار والأمن الدائمين في جنوب لبنان.

٢٣٠ - وسيكون وقف تحليقات الطائرات الإسرائيلية، وتسوية مسألة مزارع شبعا، وسيطرة لبنان الكاملة على حدود البلد، وإيجاد الحل الكامل لمسألة الجماعات المسلحة في لبنان مؤشرا على توافر بيئة سياسية يمكن فيها تخفيض الوجود السياسي للأمم المتحدة. وسوف يتسنى النظر في نهاية المطاف في إجراء تقليص تدريجي للبعثة السياسية عندما يتقرر أن الجهات الفاعلة المحلية قادرة على تسوية خلافاتها من خلال عملية سياسية تقوم حصرا على الحوار والتوافق عن طريق مؤسسات الدولة، وأنها لم تعد بحاجة إلى دعم الأمم المتحدة.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٣١ - زاد مكتب المنسق الخاص تواتر وعمق تفاعله مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في البلد لضمان تقديم الدعم المنسق والفعال إلى لبنان. وقد ساعد هذا التفاعل في زيادة تقاسم المعلومات وتنسيق السياسات. وتم ذلك إلى حد كبير، وإن لم يكن حصريا، في سياق اجتماعات فريق الأمم المتحدة القطري الذي يشمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

٢٣٢ - ويبذل المكتب جهوداً لتنفيذ ولاية التكامل الجزئي وتنفيذ قرار الأمين العام بشأن التكامل، من قبيل: (أ) الرؤية المشتركة للأهداف الاستراتيجية؛ و (ب) التخطيط المتساوق والمتكامل بإحكام؛ و (ج) طائفة من النتائج المتفق عليها؛ و (د) آليات للرصد والتقييم. وإلى جانب تنسيق أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق أهداف إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أنشأ مكتب المنسق الخاص عام ٢٠٠٩ أربعة أفرقة عاملة محددة لوضع إطار للسياسة العامة وخطة عمل بشأن حقوق الإنسان، والانتخابات والحوكمة، ووضع الفلسطينيين في لبنان، وإدارة الحدود. وواصلت فرقة العمل المتكاملة للبنان في المقر عقد اجتماعات منتظمة، بمشاركة المكتب وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، من أجل تبادل المعلومات والتخطيط لأنشطة مشتركة ووضع استراتيجيات للعمل المشترك. وحافظ المكتب أيضا على علاقة عمل وثيقة مع مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز التقدم الاجتماعي - الاقتصادي في لبنان، ثم بعد النزاع الذي وقع في عام ٢٠٠٦، في مسائل تتعلق بإعادة الإعمار والإنعاش والإصلاح في لبنان. وما يضمن الوئام عموماً بين هذه الجهود هو اضطلاع نائب المنسق الخاص بدورين اثنين هما دور المنسق المقيم ودور منسق الشؤون الإنسانية.

٢٣٣ - ويساهم المنسق الخاص، بالتنسيق الوثيق مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، في إعداد تقارير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويعمل بصورة وثيقة مع إدارة الشؤون السياسية بشأن إعداد ورقات تحليلية وملاحظات توجيهية ونقاط حوار لاجتماعات الأمين العام مع محاوريه بشأن الوضع في لبنان والمسائل المحددة المتعلقة بولاية المكتب. ويقيم المنسق الخاص حوارا مستمرا، مع وكيلي الأمين العام للشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام، بشأن جميع المسائل السياسية والتنظيمية الهامة المتعلقة بلبنان. أما إدارة الدعم الميداني فتقدم الدعم الإداري واللوجستي لمكتب المنسق الخاص. ويستفيد المكتب من وجود وكالات/بعثات أخرى تابعة للأمم المتحدة، من قبيل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (التي توفر الدعم في مجال الموظفين والتمويل والإدارة والنقل) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الذي يوفر الدعم في مجال الأمن) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (التي توفر الدعم الطبي والإداري).

المعلومات المتعلقة بالأداء لعام ٢٠١٠

٢٣٤ - في عام ٢٠١٠، تم إحراز تقدم صوب تحقيق الإنجازات المتوقعة الثلاثة كافة. وعقب الانتخابات البرلمانية المعقودة في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والانتخابات البلدية التي جرت بنجاح في أيار/مايو ٢٠١٠، واصلت الأحزاب والمجتمعات المحلية مشاركتها في العملية

السياسية المحلية. و لم يشهد البلد أي مظاهرات منظمة بدوافع سياسية أو إخلال بالنظام العام. وواصلت حكومة الوحدة الوطنية تنفيذ برنامجها السياسي والإصلاحي، ويتوقع أن تستمر في القيام بذلك على مدار السنة. وفي عام ٢٠١٠، واصل المنسق الخاص التأكيد على أهمية إبداء الطرفين التزاما قويا بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي ظل نافذا بشكل جيد منذ اعتماده في عام ٢٠٠٦. وسُجلت عشرة أعمال دبلوماسية بين لبنان وإسرائيل لتسهيل تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ويتوقع أن يستمر عقد هذه الاجتماعات بانتظام خلال الفترة المتبقية من السنة. وواصل المنسق الخاص الدعوة جهارا وبقوة إلى توفير التمويل اللازم لتغطية الاحتياجات الإنسانية الجارية، وإعادة تأهيل المخيمات الفلسطينية، وتنفيذ البرنامج الإصلاحي الذي دعا إليه المؤتمر الدولي لدعم لبنان (باريس الثالث)، وكلها عمليات استمرت طوال عام ٢٠١٠. وعزز المنسق الخاص تعاونه مع المجتمع الدولي في قضايا شتى وشارك في ١٠ اجتماعات للتنسيق بين الجهات المانحة في عام ٢٠١٠، ترأس ٤ منها. ومن المقرر أن تتواصل هذه الجهود بنفس النشاط طيلة الفترة المتبقية من السنة.

٢٣٥ - وكان عدد التوصيات التي نُفذت من جملة التوصيات الصادرة عن الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية أقل من العدد المتوقع تنفيذه، ويعزى ذلك جزئيا إلى تأخر الحكومة في تحديد استراتيجية للحدود في لبنان. وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهها المنسق الخاص من أجل الاحترام الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، لم يتحقق القضاء التام على انتهاكات الخط الأزرق ومظاهر الأسلحة غير المرخصة في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من نهر الليطاني. و لم يتحقق أيضا أي تقدم في وضع حد لانتهاكات الخط الأزرق عن طريق الجو والبحر والأرض؛ أو إنشاء آلية مع الطرفين لتحديد وضع مزارع شبعا وإجراء مفاوضات بشأنه؛ أو نزع سلاح الجماعات المسلحة غير الحكومية الناشطة في المنطقة الواقعة الى الجنوب من نهر الليطاني. وترتبط هذه المجالات بسلوك الطرفين الذي يسعى المكتب إلى تغييره لكنه لا يملك التحكم فيه.

٢٣٦ - وعلى الرغم من أن المكتب لا يزال يسعى إلى إيجاد تسوية سلمية عن طريق التفاوض للمسائل اللبنانية الداخلية والجوانب الإقليمية من قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإن عوامل مهمة كثيرة تظل خارجة عن نطاق سيطرة المكتب. ومن هذه العوامل التطورات الإقليمية التي كان لها تأثير على الوضع الداخلي في لبنان، ومواقف الأطراف والوضع الاجتماعي - الاقتصادي السائد في البلد.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

٢٣٧ - ستسمح الأحوال الأمنية بمواصلة تنسيق عمليات مكتب المنسق الخاص. وعلى الرغم من الامتثال، على الصعيد الإقليمي، للعديد من جوانب قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإنه يتعين بذل المزيد من الجهود من أجل التنفيذ التام للقرار حتى يتسنى للبنان وإسرائيل أن يتقدما من حالة وقف الأعمال العدائية الراهنة نحو وقف دائم لإطلاق النار وحل طويل الأجل. ويظل لبنان جزءا من منطقة لن تنفك تواجه عددا من تحديات السلام والأمن غير المحسومة، والتي لها تأثير مباشر على الحالة في البلد. وعلى الصعيد الداخلي، يظل دعم الحوار المستمر بين الجهات الفاعلة السياسية أمرا مطلوبا.

٢٣٨ - ويرد أدناه الهدف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز لعام ٢٠١١.

الهدف: تحقيق الاستقرار السياسي وتحسين نواتج التنمية في لبنان وصون السلام والأمن الدوليين في جنوب لبنان

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) استمرار الحوار السياسي بين الأحزاب اللبنانية بشأن المسائل الرئيسية	(أ) '١' واصلت الحكومة عقد اجتماعات منتظمة بمشاركة جميع الفئات الطائفية الرئيسية مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٣٨ التقديرات لعام ٢٠١٠: ٧٢ الهدف لعام ٢٠١١: ٦٠ '٢' وضع حد للاغتيالات المرتكبة بدوافع سياسية العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: عملية اغتيال واحدة التقديرات لعام ٢٠١٠: صفر الهدف لعام ٢٠١١: صفر '٣' وضع حد للمظاهرات المسيرة بدوافع سياسية، التي تخل بالنظام العام العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: صفر الهدف لعام ٢٠١١: صفر

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) احترام وقف الأعمال العدائية في جنوب لبنان واتخاذ خطوات ملموسة صوب التوصل إلى وقف مستدام لإطلاق النار في إطار التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)	(ب) '١' وضع حد لانتهاكات الخط الأزرق من الجو والبحر والأرض مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٢ ٢٤٧ التقديرات لعام ٢٠١٠: ١ ٠٢١ الهدف لعام ٢٠١١: صفر '٢' إنشاء آلية مع الطرفين لتحديد وضع قضية مزارع شبعا وإجراء مفاوضات بشأنه مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق التقديرات لعام ٢٠١٠: آلية واحدة الهدف لعام ٢٠١١: آلية واحدة '٣' زيادة النسبة المئوية لتنفيذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الوضع فيما يتعلق برصد الحدود اللبنانية من أجل تعزيز نظام الحدود مقاييس الأداء النسبة الفعلية لعام ٢٠٠٩: ٤٠ في المائة التقديرات لعام ٢٠١٠: ٦٠ في المائة الهدف لعام ٢٠١١: ٨٠ في المائة
(ج) استجابة منسقة للاحتياجات الإنسانية واحتياجات إعادة الإعمار وكذلك تنفيذ تدريجي لبرنامج الإصلاح (مؤتمر باريس الثالث)	(ج) '١' زيادة عدد القوانين والأنظمة الصادرة لتنفيذ برنامج الإصلاح لمؤتمر باريس الثالث مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٢ التقديرات لعام ٢٠١٠: ٣ الهدف لعام ٢٠١١: ٤

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
	’٢‘ زيادة عدد اجتماعات التنسيق بين المانحين
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ١٥
	التقديرات لعام ٢٠١٠: ١٨
	الهدف لعام ٢٠١١: ٢٠
	’٣‘ زيادة النسبة المئوية للاجئين الوافدين من مخيم نهر البارد العائدين للعيش في مساكن أعيد إعمارها في المخيم
	مقاييس الأداء
	النسبة الفعلية لعام ٢٠٠٩: صفر
	التقديرات لعام ٢٠١٠: ٤٠ في المائة
	الهدف لعام ٢٠١١: ٦٥ في المائة
	’٤‘ زيادة تواتر اجتماعات التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة
	مقاييس الأداء
	العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: ٣٠
	التقديرات لعام ٢٠١٠: ٦٤
	الهدف لعام ٢٠١١: ٦٤

النواتج

- إصدار ٣٦ بيانا علنيا تدعم الحوار/التوافق السياسي
- الإسهام بمدخلات في الإحاطات الشهرية المقدمة إلى مجلس الأمن
- إصدار بيانات علنية كل شهرين تشجع الاحترام الكامل للخط الأزرق وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتدين انتهاكات الخط الأزرق
- تقديم ثلاثة تقارير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- وضع خطتين للاستجابة الطارئة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري ولجنة الصليب الأحمر الدولية واليونيفيل وحكومة لبنان

- تقديم تقارير يومية عن الحالة إلى المقر تتناول الاجتماعات المعقودة مع القادة الرئيسيين للأحزاب السياسية اللبنانية والزعماء الدينيين بشأن المسائل المتصلة بالمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام
- تقديم إحاطات أسبوعية إلى الأوساط الدبلوماسية وسائر المبعوثين بشأن الحالة السياسية/الأمنية وبرنامج إعادة الإعمار/التنمية في لبنان
- عقد اجتماعات تنسيقية شهرية مع المنسق الخاص لشؤون لبنان ومع المبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)
- الرصد الشهري للعمل الدبلوماسي من أجل تيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)؛ وعقد اجتماعات أسبوعية مع اليونيفيل من أجل تنسيق السياسات وتقاسم المعلومات
- تنظيم مبادرات شهرية مشتركة مع اليونيفيل في إطار الدبلوماسية الوقائية، بمشاركة الطرفين؛ وتنظيم زيارات تقييمية شهرية إلى جنوب لبنان من أجل استعراض التقدم المحرز في جهود إعادة الإعمار والمحافظة على العلاقات مع البلديات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين
- عقد اجتماعات شهرية مع جميع الأطراف لمناقشة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ومسألة مزارع شبعا
- إيفاد بعثتي متابعة تقييميتين لتيسير التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)
- عقد اجتماعات شهرية متعددة الأطراف بشأن مسائل الحدود وإجراء مناقشات مع المحاورين اللبنانيين الرئيسيين بشأن مسائل إدارة الحدود؛ وعقد اجتماعات تنسيق كل أسبوعين لفريق الأمم المتحدة القطري أو الفريق المعني بالسياسات أو على المستوى العملي بشأن تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية
- عقد اجتماعات أسبوعية على المستوى الوزاري بين المنسق الخاص لشؤون لبنان/نائب المنسق الخاص لشؤون لبنان والمحاورين الحكوميين الرئيسيين لتيسير تنفيذ البرنامج الإصلاحي الحكومي ولتنسيق الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة الإعمار
- عقد اجتماعات شهرية مع مجتمع المانحين بشأن جهود الأمم المتحدة في مجالي الأنشطة الإنسانية وإعادة الإعمار
- عقد اجتماعات تنسيقية شهرية لإعادة إعمار مخيم نهر البارد

العوامل الخارجية

٢٣٩ - سيتحقق الهدف على افتراض ألا تخلف الحالة السياسية الداخلية والحالة الأمنية العامة والتطورات في المنطقة آثارا سلبية على الاستقرار في لبنان وعلى امتداد الخط الأزرق.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	من ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١			تحليل الفرق ٢٠١٠-٢٠١١
وجه الإنفاق	الاعتمادات (١)	النفقات التقديرية (٢)	وفورات الفرق (العجز) (٣)=(١)-(٢)	المجموع (٤)	الصافي (٥)=(٤)-(٣)	الاحتياجات غير المتكررة (٦)	الفرق (٧)=(٤)-(١)
تكاليف الموظفين المدنيين	٥ ٩٦٩,٦	٥ ٨٧٠,٣	٩٩,٣	٦ ٨١٠,٢	٦ ٧١٠,٩	–	٨٤٠,٦
التكاليف التشغيلية	٢ ٤٣٦,٢	٢ ٤٦٧,٦	(٣١,٤)	٢ ٢٨٤,٠	٢ ٣١٥,٤	٤٢٦,٣	(١٥٢,٢)
المجموع	**٨ ٤٠٥,٨**	**٨ ٣٣٧,٩**	**٦٧,٩**	**٩ ٠٩٤,٢**	**٩ ٠٢٦,٣**	**٤٢٦,٣**	**٦٨٨,٤**

٢٤٠ - تصل الاحتياجات التقديرية من الموارد لمكتب المنسق الخاص للأمين العام لشؤون لبنان في عام ٢٠١١ إلى مبلغ صافيه ٢٠٠ ٠٩٤ ٩ دولار (إجماليه ٠٠٠ ٢٣٣ ١٠ دولار) وهي تغطي تكاليف استمرار وظيفة المنسق الخاص برتبة وكيل أمين عام، ووظيفة نائب المنسق الخاص برتبة أمين عام مساعد، و ٨١ موظفا لمدة ١٢ شهرا (٢٠٠ ٨١٠ ٦ دولار)، وتكاليف الخبراء الاستشاريين (٧٠٠ ٧٢ دولار)، وسفر الموظفين (٣٠٠ ٢١٧ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٠٢٩ ١ دولار)، والنقل (١٠٠ ١٣٩ دولار)، والاتصالات (٥٠٠ ٣٧٠ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٧٠٠ ٢٥٤ دولار)، والخدمات الطبية (٠٠٠ ١٧ دولار)، وغيرها من اللوازم و الخدمات والمعدات (٩٠٠ ١٨٢ دولار).

٢٤١ - ويعزى الفرق بين احتياجات عام ٢٠١١ واعتمادات عام ٢٠١٠ أساسا إلى التغيرات التي طرأت على تكاليف المرتبات الموحدة المنطبقة في عام ٢٠١١؛ يقابل هذا الفرق جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بند التكاليف التشغيلية الأخرى باعتبار أنه جرى اقتناء معظم المعدات المرتبطة بنقل المكتب إلى المبنى الجديد في عام ٢٠١٠.

٢٤٢ - ويعزى صافي الرصيد الحر في عام ٢٠١٠ إلى انخفاض تكاليف مرتبات الموظفين الوطنيين (٣٠٠ ٩٩ دولار)، تقابله جزئيا احتياجات إضافية في إطار التكاليف التشغيلية الأخرى بسبب زيادة تكلفة التأمين العام في عام ٢٠١٠ (٤٠٠ ٣١ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها											فئة الخدمات العامة والفئات المرتبطة بها					
	وأع	أ ع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	فئة الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الفنيون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
المعتمدة لعام ٢٠١٠	١	١	–	١	٣	٤	٢	٢	**١٤**	٦	٢	**٢٢**	٣	٥٧	–	**٨٢**
المقترحة لعام ٢٠١١	١	١	–	١	٣	٤	٢	١	**١٣**	٧	٢	**٢٢**	٣	٥٨	–	**٨٣**
التغيير	–	–	–	–	–	–	–	(١)	**١**	–	–	–	–	**١**	–	**١**

٢٤٣ - يقترح إجراء التغييرات التالية في احتياجات مكتب المنسق الخاص للأمين العام لشؤون لبنان من الموظفين في عام ٢٠١١:

(أ) إنشاء وظيفة مساعد للموارد البشرية (الرتبة المحلية) في وحدة الموارد البشرية للاضطلاع بالمسؤولية المتزايدة في إدارة شؤون موظفي المكتب الناجمة عن القرار الذي اتخذته كلتا البعثتين بنقل تفويض السلطة من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى منسق الأمم المتحدة الخاص لشؤون لبنان؛

(ب) إعادة تصنيف وظيفة موظف أمن من الفئة الفنية بالرتبة ف-٢ إلى فئة الخدمات الميدانية من أجل حل المشكلة التي تعترض المكتب فيما يتعلق بملء الوظيفة الشاغرة.

كاف - مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا

(٣ ٥٠٥ ٢٠٠ دولار)

المعلومات الأساسية والولاية والهدف

٢٤٤ - في الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن، التي عقدت في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنطقة أفريقيا الوسطى في مجال صون السلام والأمن، دعا أعضاء المجلس إلى تقديم الدعم الدولي للمبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز التقدم الذي أحرز مؤخرا نحو تحقيق السلام في المنطقة. وواصل مجلس الأمن نقاشه بشأن هذا البند، فأكد في بيانه الرئاسي الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/31)، على أهمية اتباع نهج شامل ومتكامل وثابت ومنسق في معالجة قضايا السلام والأمن والتنمية في أفريقيا الوسطى. كذلك فقد دعا الأمين العام إلى أن يُطلع مجلس

الأمن على سبل تنفيذ هذا النهج فيما يتعلق بأفريقيا الوسطى، بما في ذلك من خلال إيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى المنطقة لتقييم الوضع

٢٤٥ - واستجابة لذلك، أوفد الأمين العام بعثة تقييم متعددة التخصصات تابعة للأمم المتحدة إلى أفريقيا الوسطى في عام ٢٠٠٣ لاستعراض الاحتياجات ذات الأولوية للمنطقة دون الإقليمية والتحديات التي تواجهها وتحديد الاستراتيجيات دون الإقليمية المناسبة للتصدي لها. وخلصت البعثة إلى أنه نظرا لأسباب النزاع في المنطقة دون الإقليمية، يتعين على الأمم المتحدة أن تضع نهجا شاملا ومتكاملا من أجل التصدي للأسباب الجوهرية للنزاعات، وتعزيز قدرة الأطراف الفاعلة الوطنية ودون الإقليمية والدولية في جهودها الرامية إلى منع نشوب النزاعات و بناء السلام. وقد كانت هناك حاجة إلى اتباع نهج دون إقليمي لمواجهة التحديات الشاملة التي تتخطى الحدود الوطنية. وقد دعت غالبية البلدان التي قامت البعثة متعددة التخصصات بزيارتها إلى إحداث وجود سياسي للأمم المتحدة من خلال إنشاء مكتب في أفريقيا الوسطى. واحتجت هذه البلدان بأن مكتبا من هذا القبيل سييسر تنفيذ نهج شامل ومتكامل إزاء قضايا السلام والأمن والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. وبعد ذلك، كتبت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى الأمين العام عدة مرات تطلب إنشاء مكتب للأمم المتحدة لوسط أفريقيا على غرار مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا.

٢٤٦ - وفي تقرير الأمين العام عن 'تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥) المتعلق بمنع نشوب الصراعات، ولا سيما في أفريقيا (S/2008/18)، اقترح الأمين العام توفير أدوات إقليمية من أجل منع نشوب النزاعات وإتاحة المزيد من الفرص لدعم الحلول الإقليمية بالاستناد إلى خبرة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب ممثله الخاص سابقاً لشؤون منطقة البحيرات الكبرى. كذلك اقترح الأمين العام، في تقريره عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين (S/2008/186)، إنشاء مكتب إقليمي للأمم المتحدة في وسط أفريقيا من أجل تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية في مجالي الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وبعد إجراء مشاورات إضافية، رحب الممثلون الدائمون لعدد من دول أفريقيا الوسطى بالإجماع بمقترح الأمين العام، ودعت مجموعة الدول الأفريقية إلى التعجيل بإنشاء المكتب.

٢٤٧ - وعقب تلقي الرد الإجماعي من مجموعة الدول الأفريقية وإجراء مشاورات غير رسمية مع الدول الأعضاء الأخرى، كتب الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مبلغا أعضاء المجلس بعزمه على إنشاء مكتب إقليمي للأمم المتحدة

لوسط أفريقيا في ليبرفيل. وقد دعت السلطات الغابونية عندئذ فريقا تابعا للأمم المتحدة إلى زيارة ليبرفيل من أجل الشروع بالمناقشات المتعلقة بالمتطلبات الإدارية واللوجستية اللازمة لإنشاء المكتب. وفي شباط/فبراير ٢٠١٠ أوفدت إدارة الشؤون السياسية وإدارة الدعم الميداني بعثة تقييم تقني مشتركة إلى ليبرفيل من أجل الشروع بإجراء مناقشات مع السلطات الغابونية واستعراض الاحتياجات اللوجستية للمكتب في ليبرفيل.

البعد الإقليمي

٢٤٨ - على الرغم من تمتع أفريقيا الوسطى بثروات طبيعية هائلة، أدى عدد من العوامل إلى أن تشهد فترات طويلة من عدم الاستقرار. ونظرا إلى وجود حدود مليئة بالثغرات تربط البلدان وإلى العلاقات المتشابكة بين البلدان والشعوب، تنتقل الأزمات والنزاعات التي تنشب في إحدى الدول إلى دولة مجاورة بسهولة. وتؤثر التحديات الشاملة السائدة، من قبيل انتشار الأسلحة الصغيرة؛ وهشاشة القطاع الأمني في بعض البلدان؛ وعمليات نقل الأسلحة والمخدرات وانتقال الجماعات المسلحة عبر الحدود؛ وعمليات الانتقال الجماعية للاجئين؛ وتخلف البنية التحتية؛ وانتشار الفقر على نطاق واسع؛ وضعف مؤسسات الدولة؛ والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛ تأثيرا ضاراً في الأداء العام الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي للمنطقة دون الإقليمية.

٢٤٩ - وتتطلب الطبيعة الشاملة العابرة للحدود للتهديدات التي تواجه السلام والأمن والتنمية في منطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية وضع نهج شامل متكامل يعالج الأسباب الجذرية للنزاع ويعزز قدرة الأطراف الفاعلة الوطنية ودون الإقليمية والدولية على تحديد الأخطار المستقبلية والحيلولة دون وقوعها. وعلى غرار نموذج مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، سيقوم المكتب الإقليمي المقترح لوسط أفريقيا بتيسير وضع نهج شامل للتصدي للتحديات التي تواجه السلام والأمن ودعم الجهود الإقليمية لمعالجة القضايا الشاملة المثيرة للقلق.

التكامل الإقليمي

٢٥٠ - أعرب مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي (S/PRST/2010/1)، المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عن عزمه على تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية عن طريق تحسين التفاعل والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ولم تصبح الآليات التي أرستها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تعزيز التكامل الاقتصادي والسلام والأمن الدائمين في المنطقة دون الإقليمية قيد التشغيل الكامل

بعد. ومن ثم فإن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل تعزيز القدرات التشغيلية للمبادرات الإقليمية المتعلقة بالتكامل لا تزال بالغة الأهمية بالنسبة للاستقرار والتنمية في الأجل الطويل. وعلى غرار الطريقة التي يتصل فيها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويقدم لها المساعدة في تعزيز السلام والاستقرار في غرب أفريقيا، سيسعى المكتب المقترح إلى تعزيز آليات السلام والأمن الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من المنظمات دون الإقليمية التي تقوم بدور في أفريقيا الوسطى، وذلك من أجل النهوض بالتعاون والتكامل في المنطقة دون الإقليمية.

العلاقة مع وجود الأمم المتحدة

٢٥١ - تهيئ المكاتب الإقليمية فرص التآزر بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام والإدارات الأخرى في الأمانة العامة والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج، وخصوصا حيث لا يوجد مكتب سياسي في بلد معين. وتتقاسم المكاتب الإقليمية الموارد البشرية والتقنية مع غيرها من عناصر الوجود الميداني للأمم المتحدة. وتمشيا مع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٣ بشأن تعزيز إدارة الشؤون السياسية، سيقوم المكتب المقترح بتيسير التلاحم والتآزر في عمل الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية متمما بذلك العمل الذي اضطلعت به سابقا شبكة من عناصر الوجود الميداني لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، بدلا من تكراره.

٢٥٢ - ويتيح الوجود الإقليمي الفرصة أمام وضع وتنفيذ نهج إقليمي متكامل للأمم المتحدة إزاء السلام والأمن في شراكة مع الأطراف الفاعلة الإنمائية والعاملة في المجال الإنساني التي يمكنها أن تعالج القضايا الشاملة الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية.

٢٥٣ - وسيقوم المكتب المقترح في أفريقيا الوسطى بدعم رؤية المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الرامية إلى تقديم المساعدة على تحويل المنطقة إلى منطقة سلام وأمن دائمين. وسيساعد أيضا على تعزيز التلاحم السياسي الإقليمي والاستراتيجي للعمل الذي تضطلع به عناصر الوجود القائمة للأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وفضلا عن ذلك، سيعمل مع بلدان المنطقة من أجل معالجة مشاكل الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة.

التآزر مع الدول الأعضاء

٢٥٤ - تقع المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات المسلحة على عاتق الدول الأعضاء. ويمكن أن تعالج التوترات قبل أن تتصاعد إلى نزاع بأكبر قدر من الفعالية من خلال الشراكة مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية. وسيقوم المكتب المقترح بمواصلة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز الشراكات مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بغية زيادة القدرات المتعلقة بأنشطة منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ويتبيَّن على نحو متزايد أن نهج إنشاء ''أفرقة اتصال دولية'' بغرض معالجة القضايا بطريقة متضافرة ومنسقة ومتماسكة على أنه مفيد للغاية. وبهذه الطريقة، على النحو الذي تبينه تجربة غينيا، يمكن للدول الأعضاء في مجلس الأمن ولإدارة الشؤون السياسية والمنظمات الإقليمية أن تتقاسم منصة مشتركة وتحل المشاكل بطريقة تعاونية.

الدروس المستفادة

٢٥٥ - يتأسس مقترح إنشاء وجود إقليمي في أفريقيا الوسطى على خبرة إدارة الشؤون السياسية مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والممثل الخاص السابق للأمين العام لشؤون منطقة البحيرات الكبرى. ويقوم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بدور فعال في المجالات التالية: (أ) الاضطلاع بأنشطة منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر؛ (ب) استخدام نفوذه وحرية حركته من أجل التعامل مع البيئات السياسية المعقدة؛ (ج) تعبئة منظومة الأمم المتحدة سعيا لتحقيق الأهداف العامة المتمثلة في منع نشوب النزاعات و بناء السلام؛ (د) الاضطلاع بدور المنبر الذي يتيح للبلدان المتضررة من النزاع في المنطقة دون الإقليمية التعبير عن نفسها.

التعاون مع الكيانات الأخرى

٢٥٦ - سعيا نحو إيجاد خطة مشتركة لتوطيد السلام في المنطقة دون الإقليمية، سيتواصل مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودة بالفعل على أرض الواقع، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فضلا عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومع بعثات حفظ السلام في المنطقة، مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيضع المكتب خطة أكثر واقعية بعد إجراء مزيد من التقييم للمبادرات والبرامج القائمة على أرض الواقع والجاري تنفيذها بالفعل.

٢٥٧ - وسيتم تنسيق الدعم للمكتب في المسائل الإدارية والمالية واللوجستية من قبل إدارة الدعم الميداني. وعلى صعيد المقر، سيتعاون المكتب، بوصفه بعثة سياسية خاصة ذات ولاية سياسية، مع إدارة الشؤون السياسية بشأن المسائل الفنية، بالإضافة إلى كيانات أخرى بالمقر، مثل إدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومكتب دعم بناء السلام، من بين آخرين.

افتراضات التخطيط لعام ٢٠١١

٢٥٨ - من المتوقع أن يبدأ المكتب عمله بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتعكس الاحتياجات من الموارد التكاليف الأولية التي يتطلبها بدء العمل وتكاليف المكتب التشغيلية اللاحقة. وسيكون مقر المكتب في ليبرفيل، ومن المتوقع أن يتلقى عرضا من حكومة غابون لاستخدام حيز مكتبي مناسب وسكن رسمي لرئيس البعثة، على النحو الذي أشير إليه خلال زيارة التقييم التقني التي جرت في شباط/فبراير ٢٠١٠. وستتمثل مسؤوليات المكتب بعد ذلك في صيانة المكاتب، وضمان الامتثال للمعايير الأمنية للأمم المتحدة، وتوفير الاعتمادات لتكاليف تشغيل الحيز المكتبي المُقدَّم له. ولن يتم إنشاء مرافق مكتبية للبعثة خارج ليبرفيل.

٢٥٩ - وسيركز المكتب جهوده، خلال عام ٢٠١١، على الأولويات التنفيذية التالية: (أ) تعيين الموظفين؛ (ب) إنشاء المباني المكتبية، وتركيب الأثاث والتجهيزات والامتثال للمتطلبات الأمنية؛ (ج) إنشاء الضوابط والموازين السليمة للمشتريات ولإدارة أصول الموارد المالية والبشرية؛ و (د) تنفيذ التخطيط للمشتريات بأكثر الطرق الممكنة فعالية، على أن تؤخذ في الاعتبار الأصول التي يمكن نقلها جراء إغلاق أو تقليص حجم البعثات، مثل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، أو من مخزونات النشر الاستراتيجية، أو من غيرها من الأصول الموجودة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا.

٢٦٠ - ولضمان قدرة الحيز المكتبي على توفير الدعم اللازم، سيتم النظر في مجموعة من الضرورات التنفيذية مثل: (أ) الاستفادة المثلى من المتعاقدين من أطراف ثالثة في مجالات مثل خدمات الصيانة للمباني والمركبات، وخدمات التنظيف أو التصليح والصيانة؛ (ب) تحقيق أقصى قدر من تقاسم الموارد مع البعثات أو الوكالات الأخرى على أساس استرداد التكاليف، حيثما أمكن، مثل تقاسم استعمال الطائرات أو خدمات الصيانة؛ و (ج) إنشاء عنصر دعم يكفي لضمان تفويض الصلاحيات المناسب للبعثة في إطار المشتريات، وإدارة الأصول، والموارد البشرية والشؤون المالية.

٢٦١ - وكجزء من الدروس المستفادة من العمليات في مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، فإن عملية إنشاء مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ستسعى إلى معالجة أي قضايا محتملة أثيرت بالفعل من قبل مجلس مراجعي الحسابات أثناء استعراضه لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وقد أشارت النتائج التي توصل إليها المجلس إلى عدم الوضوح بشأن تقسيم العمل في قسم الشؤون الإدارية، وإلى الحالة الهشة للهيكل التشغيلي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وفي إطار السعي للتعلم من هذه الأمور، فإنه يُعتزم وضع بنية إدارية سليمة لمكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، مع تعيين الاحتياجات الكافية، والمعتدلة في نفس الوقت، من الموظفين وإلحاقهم بوظائفهم لضمان سلامة عمل المكتب. وسيسمح ذلك أيضا بتفويض الصلاحيات بما يتناسب مع حجم المكتب. وعلى الرغم من صغر حجم المكتب، سيكون هناك فصل واضح لواجبات عنصر الدعم بناء على الصلاحيات المفوضة لكل وحدة (الخدمات التقنية، والموارد البشرية، والشؤون المالية/الميزانية).

٢٦٢ - ومن المقرر أن يقوم المكتب بعقد العديد من الاجتماعات الإقليمية في سنته الأولى للتأكيد على نطاق أعماله ضمن المنطقة. والموضوعات التي من المتوقع أن تهيمن على المناقشات تشمل آليات التنسيق، والوساطة، والإنذار المبكر، والقدرات المتعلقة بمنع نشوب الصراعات، وانعدام الأمن عبر الحدود في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. ويُعتَزَم أيضا أن يضطلع المكتب بإقامة مشاريع محددة مع الحكومات في المنطقة في مجالات الإنذار المبكر، وانعدام الأمن عبر الحدود. وسيتم أيضا تقديم المساعدة التقنية في مجالات الانتخابات وإصلاح قطاع الأمن، حسب الاقتضاء.

٢٦٣ - ويرد أدناه بيان لهدف المكتب وإنجازاته المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

هدف المنظمة: تعزيز السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية ككلٍ

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وغيرها من أصحاب المصلحة في الإقليم، على الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات، والوساطة في المنطقة دون الإقليمية	(أ) عدد مبادرات الوساطة ومنع نشوب النزاعات التي تضطلع بها الجهات الإقليمية الفاعلة مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق العدد المقدّر لعام ٢٠١٠: لا ينطبق العدد المستهدف لعام ٢٠١١: ٣

النواتج

- بذل المساعي الحميدة والوساطة والبعثات التيسيرية نيابة عن الأمين العام للتعامل مع حالات الأزمات والأخطار العابرة للحدود وغيرها من الأخطار الناشئة، حسب الحاجة
- عقد اجتماعات منتظمة مع ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي لمناقشة أولوياتهم وأنشطتهم في مجال تعزيز السلام والاستقرار
- عقد ورشة عمل للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، لتحديد الثغرات في آليات السلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية، ووضع خطة عمل لمعالجة هذه الثغرات
- صوغ خطة عمل مشتركة بين المكتب والمنظمات والآليات دون الإقليمية لتعزيز الاستراتيجيات الوطنية في منع الصراعات وحلها وتحويلها، وبناء السلام
- عقد اجتماعات منتظمة مع مكاتب الأمم المتحدة في المنطقة لتسهيل التماسك والتآزر في عملها وتمكين هياكل الدعم الإقليمية، مع المراعاة الواجبة للولايات المحددة لمنظمات الأمم المتحدة، وعمليات حفظ السلام، ومكاتب دعم بناء السلام
- عقد ورشة عمل إقليمية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لزيادة الوعي بالقضايا المتعلقة بالمرأة، وبالسلام والأمن

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(ب) زيادة وعي الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وأصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين بقضايا انعدام الأمن عبر الحدود	(ب) عدد المبادرات دون الإقليمية لمعالجة انعدام الأمن عبر الحدود في وسط أفريقيا مقاييس الأداء العدد الفعلي لعام ٢٠٠٩: لا ينطبق العدد المقدّر لعام ٢٠١٠: لا ينطبق العدد المستهدف لعام ٢٠١١: ٤

النواتج

- إبلاغ أصحاب المصلحة الإقليميين عن حالات انعدام الأمن عبر الحدود في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية لرفع مستوى الوعي بالتحديات والتهديدات في المنطقة دون الإقليمية

- عقد اجتماع وزاري دون إقليمي بشأن اعتماد آلية دون إقليمية للمساعدة في الحد من انعدام الأمن عبر الحدود في وسط أفريقيا
- عقد اجتماع وزاري دون إقليمي مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، عن القرصنة في خليج غينيا بغرض استكشاف نُهُجٍ منسقةٍ تجاه قضايا الأمن عبر الحدود

العوامل الخارجية

٢٦٤ - سيتم تحقيق الهدف على افتراض ما يلي: (أ) أن لا ينشب صراع جديد أو أزمة جديدة من شأن أيٍ منهما أن يؤثر تأثيرا طويل الأمد على الرفاه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لفرادى البلدان أو للمنطقة دون الإقليمية ككل، أو أن يحول الانتباه فيما يتعلق بالأولويات؛ و (ب) أن يُظْهِر رؤساء الدول والحكومات في وسط أفريقيا إرادتهم السياسية من أجل توفير الرؤية والوسائل اللازمين لجعل آليات السلام والأمن الخاصة بالجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما في ذلك مجلس الأمن والسلام وآلية الإنذار المبكر التابعان لها، نافذة وسارية المفعول.

الاحتياجات من الموارد

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠			الاحتياجات لعام ٢٠١١			تحليل الفروق ٢٠١٠-٢٠١١
فئة الإنفاق	الاعتمادات (١)	النفقات المقدرة (٢)	وفورات الفرق (العجز) (٣)=(١)-(٢)	المجموع (٤)	الصافي (٥)=(٤)-(٣)	الاحتياجات غير المتكررة (٦)	الفرق (٧)=(٤)-(٦)
تكاليف الموظفين المدنيين	–	–	–	١ ٧٧٩,٦	١ ٧٧٩,٦	–	١ ٧٧٩,٦
التكاليف التشغيلية	–	–	–	١ ٧٢٥,٦	١ ٧٢٥,٦	٥١٥,٢	١ ٧٢٥,٦
المجموع	**–**	**–**	**–**	**٣ ٥٠٥,٢**	**٣ ٥٠٥,٢**	**٥١٥,٢**	**٣ ٥٠٥,٢**

٢٦٥ - تغطي الاحتياجات من الموارد البالغ مجموعها الصافي ٢٠٠ ٥٠٥ ٣ دولار (إجماليها ٣٠٠ ٧٦٠ ٣ دولار) إنشاء ٢٦ وظيفة (٦٠٠ ٧٧٩ ١ دولار)، وسفر الموظفين (٦٠٠ ٢٨٧ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (١٠٠ ٤٠٣ دولار)، والنقل (٨٠٠ ٢٠٥ دولار)، وإنشاء وصيانة شبكة للاتصالات (٥٠٠ ٣٩٤ دولار)، وشبكة

لتكنولوجيا المعلومات (١٠٨ ٠٠٠ دولار)، وغيرها من الخدمات واللوازم والمعدات (٣٢٦ ٦٠٠ دولار).

الاحتياجات من الموظفين

	الفئة الفنية وما فوقها										فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		الموظفون الوطنيون			
	وأع	أع م	مد-٢	مد-١	ف-٥	ف-٤	ف-٣	ف-٢	**المجموع الفرعي**	الخدمات الميدانية/ خدمات الأمن	الخدمات العامة	**مجموع الموظفين الدوليين**	الموظفون الوطنيون	الرتبة المحلية	متطوعو الأمم المتحدة	**المجموع**
الوظائف المقترحة لعام ٢٠١١	١	–	–	١	٣	٣	٤	–	**١٢**	٧	–	**١٩**	١	٦	–	٢٦

٢٦٦ - وسيرأس المكتب ممثل خاص للأمين العام برتبة وكيل أمين عام. وفيما يلي تفصيل للعدد الكلي لملاك الموظفين المقترح للمكتب:

٢٦٧ - **سيشتمل العنصر الفني على ١٤ وظيفة، كما يلي:**

(أ) مكتب الممثل الخاص للأمين العام (٥ وظائف): يقوم المكتب المباشر للممثل الخاص للأمين العام بتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا وهو مسؤول عن الإدارة الشاملة للبعثة. وسيتكون المكتب من الممثل الخاص للأمين العام (وكيل الأمين العام)، ومستشار عسكري (ف-٥)، ومساعد خاص للممثل الخاص للأمين العام (ف-٤)، وموظف لشؤون الأمن (خدمة ميدانية) ومساعد شخصي للممثل الخاص للأمين العام (خدمة ميدانية)؛

(ب) مكتب رئيس الأركان (وظيفتان): يكفل مكتب رئيس الأركان توجيه وإدارة وتنفيذ أنشطة البعثة بفعالية بما يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للممثل الخاص للأمين العام وتوجيهاته. ويتألف المكتب من رئيس الأركان (مد-١) ومساعد إداري (خدمة ميدانية)؛

(ج) وحدة الشؤون السياسية (٥ وظائف): توفر وحدة الشؤون السياسية التحليل الاستراتيجي والمشورة بشأن التطورات السياسية دون الإقليمية. وستتألف الوحدة من موظف أقدم للشؤون السياسية (ف-٥)، وموظف للشؤون السياسية (ف-٤)، وموظفان للشؤون السياسية (ف-٣) ومساعد إداري (خدمة ميدانية)؛

(د) وحدة شؤون الإعلام (وظيفتان): تروج وحدة شؤون الإعلام لولاية وأنشطة البعثة. وستضم الوحدة موظف إعلام (ف-٤) ومساعدا إداريا (الرتبة المحلية).

٢٦٨ - **وسيشتمل العنصر الإداري على ١٢ وظيفة، كما يلي:**

(أ) مكتب رئيس دعم البعثة (٥ وظائف): يوفر مكتب رئيس دعم البعثة التوجيه والإدارة التنفيذية من أجل تقديم الدعم الإداري واللوجستي والتقني للبعثة. وسيشتمل المكتب على رئيس دعم البعثة (ف-٥)، ومساعد إداري (خدمة ميدانية)، ومساعد لشؤون إدارة الممتلكات (خدمة ميدانية)، وسائقين (الرتبة المحلية)؛

(ب) وحدة الخدمات الإدارية (٤ وظائف): تقوم وحدة الخدمات الإدارية بتقديم الخدمات الإدارية في مجالات الموارد البشرية والشؤون المالية والميزانية للبعثة. وهي تتألف من موظف مالي (ف-٣)، وموظف للموارد البشرية (ف-٣)، وموظف إداري (موظف وطني) ومساعد إداري (الرتبة المحلية)؛

(ج) وحدة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٣ وظائف): إن وحدة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مسؤولة عن عمليات التخطيط والتركيب والصيانة لجمل البنية التحتية والنظم المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالبعثة. وهي تتألف من موظف للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (خدمة ميدانية)، ومساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (الرتبة المحلية)، وفني اتصالات سلكية ولاسلكية (الرتبة المحلية).